



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
الدراسات العليا

**دور القدرة التنافسية في تحقيق عوائد الاسهم في عينة من المصارف  
التجارية العراقية للمدة ( 2004 – 2019 )**

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية  
والمصرفية

قدمها الطالب

**احمد كامل بنيه**

بإشراف

الاستاذة الدكتورة

**بتول مطر عبادي**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( خِتَامُهُ مِسْكٌ ۗ وَفِي ذَلِكَ

فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ )

صدق الله العلي العظيم

المطففين: الآية 26

## الإهداء

أ

الى من أرجوه أن يتقبل عملي هذا خالصاً له الله جل جلاله .

الى أئمة الهدى ومصاييح الدجى وأعلام التنقى ، الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم

تطهيرا فاطمة وأبيها وبعلمها وبنيتها الطيبين الطاهرين عليهم سلام الله .

إلى أرواح الشهداء السعداء ... إكراماً ورحمةً وغفراناً واخي العزيز الشهيد ( حيدر كامل ) رحمه الله .

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد . واخص بالذكر

أستاذتي ومشرفتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة **بتول مطر عبادي المحترمة**.

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز الذين كانا عوننا وسندا لي ، وكان

لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة .

الى اخوتي واخواتي واخص بالذكر اخي وصديقي وسندي ( فاضل كامل ) .

إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي ، ويسرت لي الصعاب ؛ إلى زوجتي العزيزة التي تحملت الكثير وعانت ،

ووقوفني في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعها المستمر لي .

إلى فلذات كبدي ؛ أبنائي الاعزاء ( حسن ويوسف ) وابنتي العزيزة ( سدن ) الذين حرما مني طيلة الفترة التي

قضيتها في إعداد هذا البحث إلى كل من آزرني وساعدني وثبت خطاي إلى كل من تفقدني في السراء والضراء

... اهدي لهم ثمرة جهدي هذا إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ؛ سائلاً الله العلي القدير أن ينفعنا به

ويمدنا بتوفيقه .

**الباحث**

## شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم (نعمة من عندنا كذلك نجزي من شكر) صدق الله العظيم

(القمر الآية ٢٥)

الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد على كل ما أنعم به علينا من نعم . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد ...

أتقدم بالشكر إلى وطني الحبيب العراق وإلى رجاله الأبطال الصامدين في خنادق الحق ضد الباطل . وإلى الأكرم منا جميعاً شهداء العراق الذين سيقون خالدين بضمائرنا نجوماً لامعة تضيء سماءنا .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى استاذتي الفاضلة الاستاذة الدكتورة **بتول مطر عبادي المحترمة** .

كان لتوجيهاتها ومتابعاتها الفضل في إنجاز هذا البحث ومنحتني من غزير علمها لتخطي كل الصعوبات التي اعترضت سبيلي في إنجاز هذا البحث ، وفقها الله وجزاها عني كل الخير والعرفان .

ويتطلب مني واجب الوفاء أن أتقدم بالشكر العميق إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ممثلة بالسيد العميد الأستاذ الدكتور سوسن الجبوري والشكر موصول للسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور باسم كريدي الجاسمي . ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى أساتذتي الأفاضل الذين كانوا مصدرراً للعتاء ومنهلاً للمعرفة وسمو الأخلاق الحميدة في مسيرتي الدراسية الأولية والعليا ويملي علي الواجب بأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى أساتذتي المحترمين ( أ. د سالم صلال الحسناوي و أ. د عقيل شاكر الشرع و أ.م. د حسن الشمري و أ.م. د محمد الزبيدي و أ.م. د علي عبد الحسين راجي و أ.م. د ضياء زامل خضير و أ.م. د قسمة جابر عوض و أ.م. د خولة راضي عذاب) . كما أتقدم بوافر الشكر والثناء إلى الأستاذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام على قبولهم مناقشة الرسالة وتفضلهم بما سيطرحوه من ملاحظات قيمة ستغنيها وتسهم في تصويبها والتي ستكون محط اعتزازي وتقديري . كما أسجل شكري الجزيل الى الخبير اللغوي والإحصائي والعلمي لتحملهما عناء القراءة والتصحيح لهذه الرسالة . وأقدم شكري وتقديري إلى زملائي واخوتي في قسم العلوم المالية والمصرفية ( الدراسات العليا ) لما قدموه لي من دعم طوال فترة الدراسة. أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي نصحاً أو دعاءً أو تسهلاً لإتمام هذا البحث وأخص بالذكر اخوتي في وزارة الداخلية .

يهدف البحث بشكل رئيس الى تحليل القدرة التنافسية واهميتها في قطاع المصارف التجارية العراقية في رفع كفاءة العمل للقطاع المالي وزيادة عوائده المالية والتي تسهم بدورها في زيادة إمكانيات الاستثمار مما ينعكس ايجاباً على القطاع الاقتصادي بالعموم و تشخيص العوامل التي تسهم في زيادة قدرة المصارف التنافسية وكفاءتها في تحقيق العوائد لكل من المالكين والمودعين والمستثمرين المتعاملين معها اذ أجريت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية في العراق اختيرت على وفق عدة أسس وهي ستة مصارف تجارية خاصة (مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف بابل ، مصرف سومر التجاري ) وللمدة ( 2004 – 2019 ) اذ تم الاعتماد على عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية للتوصل إلى النتائج واختبار فرضيات الدراسة ومن هذه الأساليب الإحصائية استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من مقاييس مؤشرات القدرة التنافسية "المتغير المستقل" وعوائد الأسهم "المتغير التابع" و استخدام الـ (SPSS V.26) لمعرفة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وتحديد العلاقة بينهما اختبار - F - و ( p-value ) واختبار - T - لاختبار فرضيات البحث. لاحتساب معامل الارتباط (R) احتساب معامل التحديد (R<sup>2</sup>). و التعرف على نشاط المصارف التجارية في العراق من خلال الوصول والاقتراب من نقاط القوة والضعف لأدائها والتعرف على قدرتها التنافسية، وسعيًا لتحقيق هذه الهدف اعتمدت الدراسة على مؤشرات توضح القدرة التنافسية لهذه المصارف وبيان أدائها المالي. وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات من اهمها أن المصارف التجارية مازالت تعاني من ضعف الإمكانيات وفاعلية التأثير في الاقتصاد العراقي ، كما بين ان المصارف التجارية في العراق مازال بعيدة عن أهداف السياسات الاقتصادية، اذ اظهرت النتائج أن المصارف عينة الدراسة ذات تنافسية محدودة من خلال مؤشرات ( الربحية والنمو والأمان والسيولة ) واوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهاز المصرفي العراقي بالانفتاح ومواكبة التطورات المصرفية العالمية وذلك لتطوير الاداء المالي والوقوف على نقاط القوة والضعف للوصول الى قطاع مصرفي سليم وازالة الحواجز والقيود لتشجيع دخول منافسين جدد للسوق المصرفية والذي ينعكس ايجابا على تطوير القطاع المصرفي العراقي وتحفيز المصارف لتطوير كفاءتها ونتاجياتها.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
-	الآية القرآنية	1
أ	الاهداء	2
ب	شكر و وامتنان	3
ج	المستخلص باللغة العربية	3
د-هـ	قائمة المحتويات	4
و-ز	قائمة الجداول	5
ح	قائمة الاشكال	6
ح - ط	قائمة المختصرات ( المصطلحات )	7
ط	قائمة الملاحق	8
2-1	المقدمة	9
18-3	الفصل الاول : منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة	10
7-3	المبحث الاول : منهجية البحث	11
4-3	مشكلة واهمية واهداف وفرضيات البحث	12
5	مجتمع وعينة البحث	13
6-5	اساليب جمع البيانات	14
7	أنموذج البحث	15
18-8	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	16
10-8	الدراسات المحلية	17
13-11	الدراسات العربية	18
18-14	الدراسات الاجنبية	19
59-19	الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية وعوائد الاسهم في المصارف التجارية العراقية	20
38-19	المبحث الاول : القدرة التنافسية ، مفهومها ، وخصائصها . اهميتها ، محدداتها ، ابعادها .	21
22-20	مفهوم القدرة التنافسية	22
23-22	العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية	23
28-23	خصائصها ، ابعاد ، مصادر و محددات القدرة التنافسية	24
38-28	التنافسية في المصارف التجارية	25
51-39	المبحث الثاني : عوائد الاسهم المصرفية، مفهومها ، انواعها ، خصائصها .	26
42-39	مفهوم العائد في المصارف التجارية	27

46-42	الاستثمار بالأسهم العادية وانواعها	28
46	خصائصها وحقوق الاسهم العادية	29
51-47	تعريف عوائد الاسهم وانواعها	30
59-52	المبحث الثالث : مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها بعوائد الاسهم في المصارف التجارية	31
57-52	مؤشرات قياس وتقييم القدرة التنافسية	32
58	اجمالي الائتمان المصرفي	33
59-58	العائد على السهم والخلاصة	34
136-60	الفصل الثالث : تحليل وقياس أثر القدرة التنافسية في عوائد المصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 - 2019 )	35
89-60	المبحث الاول : تحليل مؤشرات القدرة التنافسية وعوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 - 2019 )	36
62-60	نبذة مختصرة عن المصارف التجارية عينة البحث	37
81-63	تطبيق وتحليل مؤشرات القدرة التنافسية على المصارف عينة البحث	37
89-82	مناقشة نتائج تحليل عوائد الاسهم العادية للمصارف التجارية عينة البحث	38
100-90	المبحث الثاني : تحليل اثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 - 2019 )	39
136-101	المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية عينة البحث للمدة ( 2004 - 2019 )	40
140-137	الاستنتاجات والتوصيات	41
138-137	الاستنتاجات	42
140-139	التوصيات	43
151-141	المصادر والمراجع العربية و الإنكليزية	45
—	الملاحق	46
152	المستخلص بالغة الانكليزية	47

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
5	المصارف التجارية العراقية عينة البحث	(1-1)
6	مقاييس مؤشرات البحث	(2-1)
10-8	الدراسات المحلية	(3-1)
13-11	الدراسات العربية	(4-1)
17-14	الدراسات الاجنبية	(5-1)
52	المؤشرات المالية ( مؤشرات أداء المصارف )	(1-2)
63	مؤشر الربحية للمصارف التجارية عينة البحث	(1-3)
67	مؤشر نمو الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث	(2-3)
73	مؤشر الامان للمصارف التجارية عينة البحث	(3-3)
77	مؤشر السيولة للمصارف التجارية عينة البحث	(4-3)
81	القدرة التنافسية للمصارف التجارية عينة البحث	(5-3)
82	العائد المتحقق من المصارف التجارية عينة البحث	(6-3)
91	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية	(7-3)
92	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(8-3)
94-93	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف بغداد ( BBOB )	(9-3)
95	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف الشرق الأوسط ( BIME )	(10-3)
96	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف الأهلي العراقي ( BNOI )	(11-3)
98-97	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف بابل ( BBAU )	(12-3)
99	مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف سومر التجاري (BSUC)	(13-3)
101	معاملات الرموز الاحصائية المستخدمة في البحث	(14-3)
102	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث	(15-3)
103	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث	(16-3)
104	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث	(17-3)
105	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث	(18-3)
106	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث	(19-3)
107	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(20-3)
108	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(21-3)
109	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(22-3)
110	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(23-3)
111	قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)	(24-3)



## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
7	أنموذج البحث	( 1 )
21	التفاعل بين الموارد والقدرات والكفاءات	( 2 )
66	ترتيب المصارف حسب الافضلية اعتماد مؤشر الربحية للمدة ( 2019-2004 )	( 3 )
72	ترتيب المصارف حسب الافضلية اعتماد مؤشر نمو الموجودات للمدة ( 2019-2004 )	( 4 )
76	ترتيب المصارف حسب الافضلية اعتماد مؤشر الامان للمدة ( 2019-2004 )	( 5 )
80	ترتيب المصارف حسب الافضلية اعتماد مؤشر السيولة للمدة ( 209-2004 )	( 6 )
81	افضلية المصارف حسب مؤشرات القدرة التنافسية	( 7 )
83	عوائد اسهم مصرف الخليج التجاري للمدة ( 2019-2004 )	( 8 )
84	عوائد اسهم مصرف بغداد للمدة ( 2019-2004 )	( 9 )
85	عوائد اسهم مصرف الاهلي العراقي للمدة ( 2019-2004 )	(10)
86	عوائد اسهم مصرف اشرق الاوسط للمدة ( 2019-2004 )	(11)
87	عوائد اسهم مصرف بابل للمدة ( 2019-2004 )	(12)
88	عوائد اسهم مصرف سومر التجاري للمدة ( 2019-2004 )	(13)

## قائمة المختصرات

المصطلحات		المختصرات	ت
المصطلح انكليزي	المصطلح عربي		
<b>Valuable, Rare, Inimitable,</b>	قيمة، ندرة ، غير قابلة للتقليد	<b>VRI</b>	<b>1</b>
<b>Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats,</b>	نقاط القوة ، نقاط الضعف ، الفرص ، التهديدات	<b>SWOT</b>	<b>2</b>
<b>International Institute for , Management, Development,</b>	المعهد الدولي لتنمية الإدارة	<b>IMD</b>	<b>3</b>
<b>World, Economic, Forum,</b>	منتدى الاقتصاد العالمي	<b>WEF</b>	<b>4</b>
<b>Global, Competitiveness, Report,</b>	تقرير التنافسية العالمية	<b>GCR</b>	<b>5</b>

<b>International , Monetary, Fund ,</b>	صندوق النقد الدولي	IMF	6
<b>Return, On, Equity,</b>	العائد على حقوق الملكية	ROE	7
<b>Return, On, Assets ,</b>	العائد على حقوق الموجودات	ROA	8
<b>Banking, Net ,Income,</b>	العائد المصرفي الصافي	BNB	9
<b>Public ,Financial ,Management,</b>	الادارة المالية العامة	PFM	10
<b>Structure, Conduct, Performance ,</b>	الهيكل ، تنظيم ، الاداء	SCP	11
<b>Capital, Asset ,Management, , Liquidity, Sensitivity,</b>	رأس المال ، موجودات ، الإدارة ، الأرباح ، السيولة ، الحساسية	CAMELS	12

## قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق
1	ملحق ( 1 ) البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة ( 2019-2004 )
2	ملحق ( 2 ) البيانات المالية لمصرف بغداد للمدة ( 2019-2004 )
3	ملحق ( 3 ) البيانات المالية لمصرف الاهلي التجاري للمدة ( 2019-2004 )
4	ملحق ( 4 ) البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة ( 2019-2004 )
5	ملحق ( 5 ) البيانات المالية لمصرف بابل للمدة ( 2019-2004 )
6	ملحق ( 6 ) البيانات المالية لمصرف سومر التجاري للمدة ( 2019-2004 )

الموقف  
المنظور

## المقدمة:

تعد دراسة القدرة التنافسية في القطاع المصرفي من الموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية لما لها من دور في تحسين كفاءتها و تحقيق العوائد ، وذلك من خلال ترسيخ الدور التنافسي وتحقيق التميز في العمل المصرفي ، وقد حظيت تنافسية المصارف بالكثير من الاهتمام على الصعيد العالمي والعربي ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة للتقانة والاتصالات والنمو المتزايد للتكنولوجيا التي أسهمت في الانفتاح الاقتصادي، ووضعت القطاع المالي عموماً والمصرفي خصوصاً أمام العديد من التحديات التنافسية و الكثير من الفرص التي توفر القدرات التنافسية للأداء على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

يعد القطاع المصرفي العراقي من القطاعات الاقتصادية المعاصرة لما له من دور فعال في التنمية وإدارة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي ، وفي مختلف الاصعدة واليادين التنموية والاستثمارية. وتعد المصارف التجارية من اهم اركان ذلك القطاع إذ تعد رافعة اقتصادية فعالة ومحركا مهما للتنمية الاقتصادية في البلاد . والمصارف التجارية في العراق يمتد تاريخها عبر الحضارات القديمة التي عاصرها العراق ، وقد أسهمت في شتى المجالات من خلال دعمها للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، والمدة ما بعد سنة 2003 شهد العراق خلالها عدة تغيرات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة ، والمصارف لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات والتي فتحت امام المصارف باب للتطور والتوسع وتقديم الخدمات المصرفية الجديدة وهذه التغيرات والتطور التي حدثت ادت الى اتساع المنافسة بين المصارف التجارية للحصول على القدرة التنافسية تستطيع من خلالها الثبات في السوق وتحقيق اهدافها المنشودة .

تعد المصارف التجارية العراقية ركناً أساسياً يعتمد عليها الاقتصاد في البيئة العراقية اذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على استمرارية عملها، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية النظام المصرفي وبالتالي تختلف في فلسفة وأدوات عملها، أن الانتشار الواسع للمصارف في العراق ضمن بيئة مصرفية يسودها التنافس المصرفي التجاري يثير عدة تساؤلات حول مدى دور القدرة التنافسية في تحقيق العوائد . هل يوجد تأثير لمؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث؟ وهل تختلف درجة التأثير بينهم؟ وهل الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق يعطيها التفوق في استخدام مؤشرات القدرة التنافسية؟ وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تناوله من خلال تقديم دراسة نظرية توضح بها ما تطرقت إليه الأدبيات والدراسات حول كل من القدرة التنافسية والعوائد المصرفية في القطاع المصرفي التجاري، مع التركيز على مجموعة من مؤشرات القدرة التنافسية وهي: ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان ، مؤشر السيولة )، اذ يتم من خلال هذه المؤشرات تقييم الاداء المالي للمصارف عينة البحث وعلاقتها بالعوائد في المصارف التجارية لتكون نقطة البداية لدراسة ميدانية تسعى إلى الإجابة عن مشكلة

الدراسة و توضيح دور القدرة التنافسية في تحقيق العوائد في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة ( 2004-2019 ) ولتحقيق اهداف البحث فقد تضمن ثلاثة فصول خصص الفصل الاول منه للمنهجية والدراسات السابقة من خلال مبحثين ، تناول المبحث الاول منه منهجية البحث في حين تناول المبحث الثاني دراسات سابقة والمساهمة التي قدمها البحث الحالي . اما الفصل الثاني فقد تضمن ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول منه القدرة التنافسية واطارها النظري ، وتناول المبحث الثاني الاطار المفاهيمي لعوائد الاسهم في المصارف التجارية ، اما المبحث الثالث فيتناول مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها بعوائد الاسهم في المصارف التجارية عينة البحث ، في حين اختص الفصل الثالث : تحليل وقياس أثر القدرة التنافسية في عوائد المصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 - 2019 ) اذ تضمن ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول : تحليل مؤشرات القدرة التنافسية وعوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث، وتناول المبحث الثاني : تحليل اثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية للمصارف التجارية عينة ، اما المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية عينة البحث ، وأخيراً توصل الدراسة إليه من الاستنتاجات وتقديم التوصيات .

## المبحث الأول منهجية البحث

### 1. 1. 1 : مشكلة البحث

تعد المصارف التجارية ركنا أساسيا يعتمد عليها الاقتصاد في البيئة العراقية والتي تتعرض لمخاطر متعددة انعكاسا لواقعها الاقتصادي والسياسي، إذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على استمرارية عملها، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية النظام المصرفي وبالتالي تختلف في فلسفة وأدوات عملها، أن الانتشار الواسع للمصارف في العراق ضمن بيئة مصرفية يسودها التنافس المصرفي التجاري يثير عدة تساؤلات حول مدى دور القدرة التنافسية في تحقيق العوائد .

وذلك لمعرفة هذا الانتشار والنجاح ناشئا من قدرتها في تحقيق مؤشرات للأداء المالي تتفوق بدلالاتها على المصارف التجارية الأخرى ، الأمر الذي يتطلب تقييم عوائدها وفق مؤشرات القدرة التنافسية ومقارنتها مع بعضها ، ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية :

- أ- هل يوجد تأثير لمؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث؟ وهل تختلف درجة التأثير بينهم؟
- ب- هل الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق يعطيها التفوق في استخدام مؤشرات القدرة التنافسية؟

### 2. 1. 1 : أهمية البحث

- أ- تأتي أهمية البحث من التركيز على أحد المواضيع الهامة وهو دور القدرة التنافسية في تحقيق العوائد للمصارف والمخاطر المرتبطة بأنشطتها الحالية والمستقبلية.
- ب- إن الوقوف على حقيقة الأداء المالي الفعلي للمصارف التجارية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تقييم أدائها باستخدام مؤشرات القدرة التنافسية يمثل محور اهتمام السلطات الرقابية فضلا عن إدارة المصرف والجهات المهنية المحاسبية والمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمودعين والمقرضين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام .
- ج- إن نتائج هذا البحث مفيدة للقائمين على تخطيط وتحسين الأداء المالي المستقبلي للمصارف التجارية بغرض تطوير الأداء المالي المصرفي وتعظيم المنفعة المرجوة منه على الاقتصاد العراقي.

### 3. 1. 1 : أهداف البحث

- يهدف البحث بشكل أساس إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية باستخدام عدد من النسب المالية التي تنطوي تحت كل مؤشر من مؤشرات القدرة التنافسية ، فضلا عن دراسة أثر مؤشرات القدرة التنافسية في عوائد الأسهم للمصارف عينة البحث والمقارنة بينهما.
- هذا الهدف الأساس يتضمن الأهداف الفرعية الآتية: -
- أ- تحليل مؤشرات القدرة التنافسية من حيث التطور والمفهوم وعناصره الأساسية وعلى الكيفية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمصارف وفق هذا النموذج.
- ب- دراسة مفهوم عوائد الأسهم وبيان أنواعها.
- ج- الوقوف على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة البحث ومقارنتهم.
- هـ- قياس مؤشرات القدرة التنافسية واثرها على عوائد الأسهم .

**4.1.1 : فرضيات البحث**

في ضوء مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأساسية الأولى - هنالك دور للقدرة التنافسية في تحقيق عوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 -2019م) .

ويتفرع من الفرضية الأساسية الأولى الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: هنالك دور لمؤشر الربحية في تحقيق عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 -2019م) .

الفرضية الفرعية الثانية: هنالك دور لمؤشر النمو في تحقيق عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 -2019م) .

الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك دور لمؤشر الأمان في تحقيق عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 -2019م) .

الفرضية الفرعية الرابعة: هنالك دور لمؤشر السيولة في تحقيق عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004 -2019م) .

الفرضية الأساسية الثانية- لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق للمدة ( 2004 -2019م) .

ويتفرع من الفرضية الأساسية الثانية الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر النمو على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الأمان على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث في العراق.

**5.1.1 : حدود البحث:**

أ - الحدود المكانية:

وتتمثل باختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب - الحدود الزمانية:

وتتمثل بالمدة (2004-2019) لعينة المصارف المختارة.

## 1. 1. 6 : مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد اقتصر على (6) مصارف تجارية خاصة والمبينة في الجدول (1-1) أدناه خلال المدة (2004-2019)، ومن أسباب اختيار المصارف عينة البحث الآتي:

أن المصارف عينة البحث جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

أن المصارف عينة البحث كانت من أكثر المصارف نشاطا خلال مدة البحث الحالي وقلها انقطاعا من المصارف الأخرى.

لم يتم تحويل نوعية ملكية المصارف أو دمجها خلال مدة الدراسة.

أن المصارف عينة البحث تتوافر فيها جميع البيانات وأسعار أغلاق سنوية.

قدم إدراج معظم المصارف عينة البحث في سوق العراق للأوراق المالية.

أن المصارف عينة البحث تمارس العمل المصرفي قبل مدة البحث.

## جدول ( 1- 1 )

## المصارف التجارية عينة البحث

1	الخليج التجاري	BGUC
2	بغداد	BBOB
3	الشرق الأوسط	BIME
4	الأهلي العراقي	BNOI
5	بابل	BBAU
6	سومر التجاري	BSUC

## 1. 1. 7 : أساليب جمع البيانات

اعتمد البحث في جانبه النظري على المصادر والأدبيات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث من كتب ودوريات وبحوث ورسائل واطاريح جامعية، كما تم الاعتماد في الحصول على بعض المصادر والبحوث العلمية من المواقع الخاصة بالشبكة العالمية للمعلومات الأنترنت، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للبحث ، فقد تم الاعتماد في توفير البيانات اللازمة له على المصادر الآتية :

أ- التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث ودليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقارير الإدارة ومراقبي الحسابات للسنوات (2004-2019).

ب- المقابلات الشخصية مع عدد من الأساتذة والسادة المهنيين في جهات متعددة للاستفادة من خبرتهم في مجال العمل المالي والمحاسبي. فضلا عن المقابلات مع عدد من المتخصصين في الإحصاء للاستفادة من معلوماتهم وخبراتهم في تحديد الوسائل الإحصائية التي تخدم البحث عند التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى النتائج، والاستفسار منهم عن بعض المشاكل التي واجهت البحث في الجانب الإحصائي لتحليل البيانات ، والزيارات الميدانية التي تمثلت بزيارة المصارف عينة البحث و المصرف المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية .

## 1. 1. 8 : أساليب التحليل المالي والإحصائي

## أ- الأساليب المالية:

يوضح الجدول (2-1) النسب المالية التي استخدمت في البحث حسب مؤشرات القدرة التنافسية في تحقيق العوائد، فضلا عن المقياس المعتمد في حساب العوائد المتحققة للأسهم المصرفية للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

## جدول ( 2-1 )

مقاييس مؤشرات البحث

النسبة المستخدمة للاحتماب	المؤشر	
معدل العائد على إجمالي الموجودات	الربحية	1
النتيجة السنوية الصافية/مجموع الموجودات		
معدل نمو الموجودات	النمو	2
(مقدار نمو الموجودات /مجموع الموجودات)* 100		
قابلية المصرف على رد الودائع	الأمان	3
(حقوق الملكية/ إجمالي الودائع)* 100		
نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع	السيولة	4
(السيولة النقدية / إجمالي الودائع)* 100		
سعر السهم في اخر المدة مطروح منه سعر السهم في اول المدة الى سعر السهم في اول المدة	عائد السهم الرسمالي	5

المصدر: ( خالص، 2004: 390-395 ) .

## ب- الأساليب الإحصائية:

من اجل تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث الرئيسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية للتوصل إلى النتائج واختبار فرضيات البحث ومن هذه الأساليب الإحصائية: -  
أولا: استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من مقاييس مؤشرات القدرة التنافسية "المتغير المستقل" وعوائد الأسهم "المتغير التابع".

ثانيا: استخدام الـ (SPSS V.26) لمعرفة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وتحديد العلاقة بينهما.

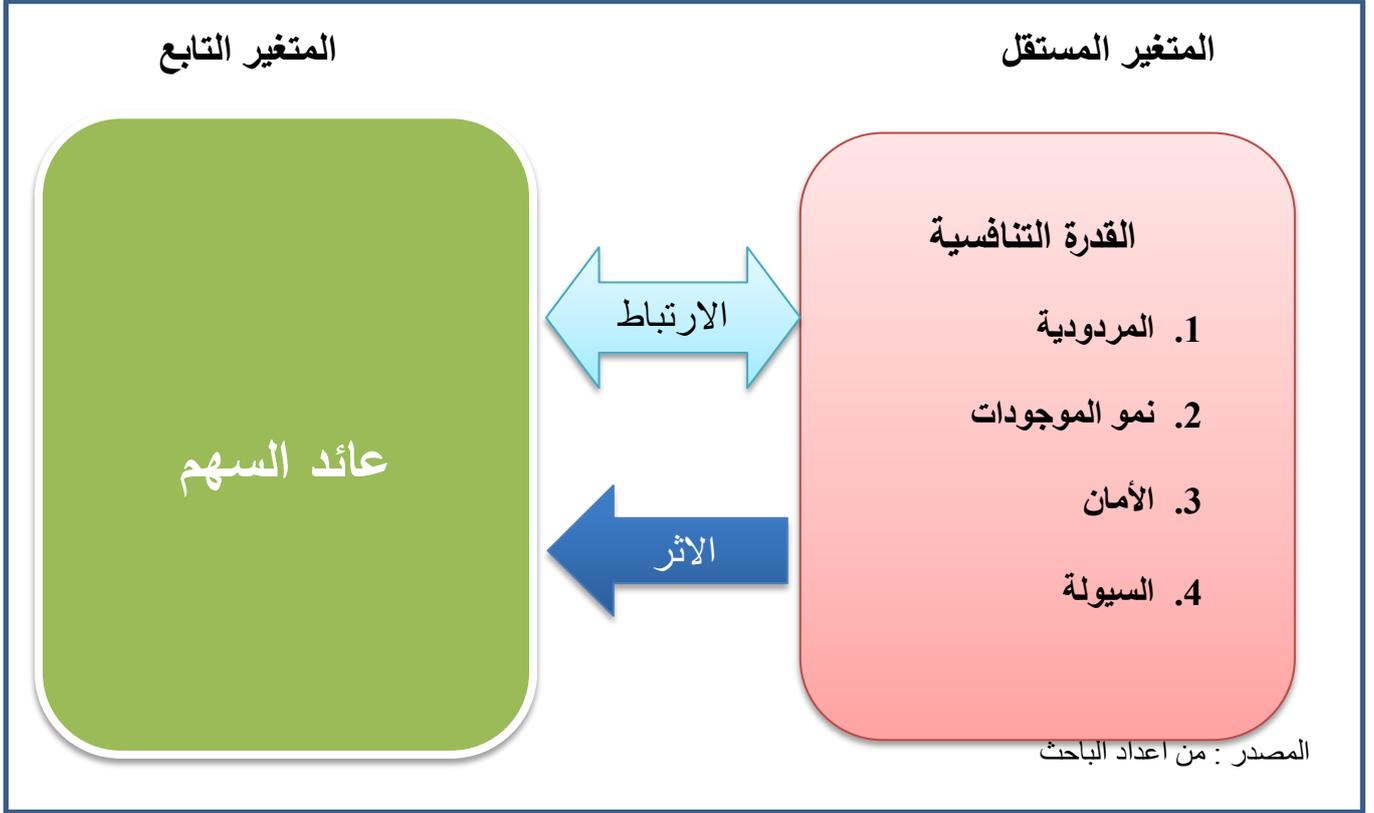
ثالثا: اختبار - F - و ( p -value ) واختبار - T - لاختبار فرضيات البحث.

رابعا: احتساب معامل الارتباط (R).

خامسا: احتساب معامل التحديد (R<sup>2</sup>).

## 9.1.1: أنموذج البحث:

يمثل أنموذج البحث الفرضي متغيرات البحث الرئيسية (المستقل والتابع) وطبيعة العلاقة والتأثير بينهما، إذ يمثل الملامح الرئيسية للواقع الذي يهتم به في بناء الفرضيات .



شكل (1)

مخطط فرضيات الارتباط والأثر بين القدرة التنافسية وعائد السهم

## المبحث الثاني

### دراسات سابقة

أولاً: الدراسات المحلية : (Local Studies)

جدول ( 3-1 )

الدراسات المحلية

أ :دراسة محمد 2013	
عنوان الدراسة	أثر الإبداع في تقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف : دراسة تطبيقية في المصارف الأهلية العراقية
هدف الدراسة	التعرف على مفهوم الأبداع والتنافسية في تقديم الخدمات المصرفية تحديد وتحليل العلاقة الأثر بين كل من الابداع والتنافسية في المصارف عينة الدراسة
مجتمع وعينه الدراسة	المصارف الأهلية العراقية، سحب منها المصارف الأهلية العراقية في مدينة بغداد بلغ عدد العينة 20 مصرفاً. طبق استبيان على عينة من 97 موظفاً
أسلوب الدراسة	وصفي تحليلي لنتائج الاستبيان كما أجاب عنها العاملون في المصارف الأهلية العراقية في بغداد.
أهم الاستنتاجات	-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإبداع في تقديم الخدمات المصرفية وأبعاد الميزة التنافسية (الكلفة ، الجودة، المرونة) في المصارف عينة البحث . -وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإبداع في تقديم الخدمات المصرفية وأبعاد الميزة التنافسية (الكلفة ، الجودة، المرونة) في المصارف عينة البحث
مجال الإفادة منها	تم الإفادة من الدراسة بطرحها مفهوم القدرة التنافسية من حلال أبعاد متعلقة بالكلفة والجودة والمرونة وعلاقتها مع الابداع بوصفه أحد مؤشرات الهامة للقدرة التنافسية أيضاً ويمكن اخذه بعين الاعتبار تناول مؤشرات بشرية وإدارية في قياس القدرة التنافسية

ب: دراسة النعيمي وكداوي 2018	
عنوان الدراسة	تحليل القدرة التنافسية للمصارف الخاصة في العراق
هدف الدراسة	تحديد القدرة التنافسية للمصارف العراقية الخاصة في ظل التطورات الأخيرة في السوق المصرفية الحلية والعالمية
مجتمع وعينه الدراسة	البيانات الصادرة على المصرف المركزي في العراق حول الحصة السوقية ممثلة بالتسهيلات المصرفية، والودائع في القطاع المصرفي العراقي.
أسلوب الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المتوفرة
أهم الاستنتاجات	-تهدف السياسة التنافسية على إيجاد بيئة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تعزيز مستوى التنافسية وتحقيق الفاعلية وعدالة الدخل والخروج من الأسواق المصرفية -استقطاب الاستثمارات الأجنبية يزيد مستوى التنافسية لكونه يحفز المصارف المحلية على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وبأسعار منافسة -للتنافسية دور فعال في تطوير الأداء المصرفي وتدعيم المراكز المالية للمصارف الخاصة العراقية
مجال الإفادة منها	تم الإفادة من هذه الدراسة من خلال ما قدمته من معلومات حول القدرة التنافسية في القطاع المصرفي والتأكيد على أهمية مؤشر الحصة السوقية في قياس القدرة التنافسية ، وبما قدمت من مقترحات تناولت أهمية مؤشر التقانة والتكنولوجيا وهما من المؤشرات التي ستعتمد الدراسة الحالية على قياسهما .
ج: دراسة بتال والدليمي 2018	
عنوان الدراسة	أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي
هدف الدراسة	بيان أثر المنافسة على مستوى القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية خلال المدة (2011-2017)
مجتمع وعينه الدراسة	المصارف العراقية سحب منها عينة من 48 مصرفاً عاملاً منها 6 حكومية و30 خاصاً محلياً و 12 خاصاً أجنبياً
أسلوب الدراسة	اعتمد القياس الاقتصادي باعتماد مؤشر هيرفندال - هيرشمان Hirschman Index HHI لقياس القدرة التنافسية والأسلوب الوصفي التحليلي لقياس مؤشرات التقانة .

<p>-يوجد ارتفاع بدرجة التركيز لصالح المصارف الحكومية مما يشير إلى انخفاض المنافسة، كما أن المنافسة بين المصارف الخاصة مرتفعة وجود علاقة قوية بين متغير قوة استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي.</p> <p>-هنالك درجات استخدام متفاوتة لتكنولوجيا المعلومات لعينة الدراسة .</p> <p>-هنالك تأكيد على أن البيئة المحيطة ولاسيما الاجتماعية ذات تأثير سلبي على استيعابها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطبيق العمل المصرفي .</p>	<p><b>أهم الاستنتاجات</b></p>
<p>تم الاستفادة من الدراسة بما قدمته من مقترحات حول أهمية مؤشر تكنولوجيا المعلومات من جهة ، واستخدام التحليل المالي للقدرة لتنافسية من جهة اخرى.</p>	<p><b>مجال الاستفادة منها</b></p>
<p><b>د :دراسة العلي وآخرون 2019, Alalie et al</b></p>	
<p>الميزة التنافسية المستدامة للصناعة المصرفية في العراق: نماذج مقترحة</p>	<p><b>عنوان الدراسة</b></p>
<p>-تحديد انموذج لإنشاء الخدمات تنافسية مستدامة في الصناعة المصرفية في ظل منافسة أجنبية عالية بين المصارف في العراق.</p> <p>-دراسة العلاقة بين المؤشرات الإدارية التنفيذية وتحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر المديرين في المصارف العراقية .</p>	<p><b>هدف الدراسة</b></p>
<p>الوصفي التحليلي للاستراتيجيات المتبعة في العملية التنافسية .</p>	<p><b>أسلوب الدراسة</b></p>
<p>-هناك حاجة متزايدة للمحافظة على ميزة تنافسية مستدامة في القطاع المصرفي ولاسيما في عصر العولمة</p> <p>-قدمت نموذجاً مقترحاً لتقييمي الأداء الشامل في النظام المصرفي يقيس فعالية الأداء من خلال الإنتاج باستخدام تحيل الصناعة المصرفية من خلال الاخذ بالاعتبار الإصلاحات في السوق وإعادة هيكليّة العمل من خلال تطبيق أساليب جديدة تتضمن تكنولوجيا المعلومات ورفع مستوى الاداء.</p>	<p><b>أهم الاستنتاجات</b></p>
<p>تم الاستفادة من الدراسة من خلال ما قدمته من أطار نظري ورؤية للنموذج الأمثل في تقييم القدرات التنافسية للمصارف في العراق بالاستناد إلى جانبيين السوق وكفاءات الموظفين وهو ما يؤكد أهمية دراسة متغيرات الدراسة الحالية من اذ القدرة التنافسية بمؤشرات إدارية والموارد كعوائد سواء اكانت أصول أو حقوق ملكية.</p>	<p><b>مجال الاستفادة منها</b></p>

## ثانياً: الدراسات العربية (Arabic Studies)

الجدول ( 4-1 )  
الدراسات العربية

أ: دراسة المطيري ، فيصل غازي عبد العزيز ، 2012	
عنوان الدراسة	أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الكويتية
هدف الدراسة	بيان أثر التوجه الإبداعي على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية في الكويت
مجتمع وعينه الدراسة	120 مصرفاً تجارياً في الكويت
أسلوب الدراسة	وصفي تحليلي باستخدام استبيان مكون من 30 فقرة
أهم الاستنتاجات	-وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبنية التحتية بالإبداع على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الكويتية (التميز، الاستجابة) -وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الإبداع على الميزة التنافسية للمصارف التجارية الكويتية (الميزة والاستجابة) -وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الإبداع على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية في الكويت .
مجال الإفادة منها	تتناول جانب القدرة التنافسية في المصارف في دولة الكويت وتأثرها بالإبداع لكونه عاملاً هاماً في رفع قيمة التنافس فيها من خلال بناء استبيان يمكن من استطلاع توجهات وأراء الموظفين في جوانب تتعلق بالتنافسية كتطبيق التكنولوجيا و نمط الإدارة والاستراتيجيات المتبعة في تطوير الكفاءات والتدريب .
ب: دراسة الصمادي و آخرون، 2013	
عنوان الدراسة	تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للمدة (2000-2009م )
هدف الدراسة	تحليل التنافسية في المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرتها على مواجهة تحديات التنافسية من المصارف الأجنبية وتحديد هم العوامل المؤثرة في التنافسية
مجتمع وعينه الدراسة	19 مصرفاً تجارياً منهم 6 مصارف أجنبية 13 مصرفاً محلياً للمدة (2000-2009م )
أسلوب الدراسة	استخدم نموذج بنزر روز وأسلوب بوليد وبانيل من خلال نموذج الأثر الثابت

العشوائي ، وطريقة المربعات الصغرى.	
يعمل السوق المصرفي الأردني في ظل ظروف منافسة احتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية . تكاليف التمويل أعلى نسبياً في المصارف المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية مما يعني أن الاستقطاب لديها كبير ،وتكاليف التشغيل وتكاليف رأس المال الثابت أعلى نسبياً لدى المصارف التجارية الأجنبية مقارنة بالمحلية لاختلاف حجم الودائع بينهما وحجم الأصول الثابتة من جهة ثانية. ربحية المصارف التجارية الأجنبية أعلى من ربحية المصارف التجارية المحلية الأردنية والعوامل المؤثرة في التنافسية كانت مختلفة عن تلك العوامل الموجودة في المصارف المحلية .	أهم الاستنتاجات
تمت الإفادة من الدراسة بالمنهجية المتبعة في قياس التنافسية في قطاع المصارف في اختيار مؤشرات تتعلق بالحوكمة والمعلومات والتكنولوجيا خلال مدة الدراسة .	مجال الإفادة منها
ج :دراسة ناصر الدين ،2018	
تحليل الميزة التنافسية في المصارف السورية باستخدام مؤشر الذاتية(دراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري ومصرف سورية والمهجر) .	عنوان الدراسة
دراسة مدى تحقيق المصارف السورية للميزة التنافسية بالاعتماد على المؤشر الذاتية و مقارنتها مع مصرف سورية والمهجر .	هدف الدراسة
اعتمد الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي Spss .	أسلوب الدراسة
يحقق المصرف التجاري السورية ومصرف سورية والمهجر مزايا تنافسية في المؤشرات الذاتية المتعلقة بالحوكمة والالتزام بالأنظمة وبالإدارة والتكنولوجيا يتفوق المصرف التجاري السوري على مصرف سوريا والمهجر في الميزة التنافسية المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة المتوفرة والقدرة على الوفاء بالالتزامات بالمقارنة مع مصرف سوريا والمهجر .	أهم الاستنتاجات
تمت الإفادة من الدراسة من المتغيرات متمثلة بالمؤشرات الذاتية من حوكمة وإدارة ومعلومات وتكنولوجيا ومن التوصيات فيما يتعلق بالتركيز على المتغيرات المالية كالسيولة وكفاية رأس المال بوصفها مؤشرات هامة.	مجال الإفادة منها

## د:دراسة الرقيبات 2015

محددات تنافسية وربحية المصارف التجارية الأردنية	عنوان الدراسة
تحديد تنافسية وربحية البنوك التجارية في الأردن في ظل التطورات الحديثة، وتحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التنافسية ومدى التركيز المصرفي في القطاع، وهل تؤثر المصارف الأجنبية العاملة في الأردن على تنافسية وأداء المصارف المحلية.	هدف الدراسة
مجموع المصارف التجارية العاملة في الأردن ، وأكبر 48 مصرف لحساب التركيز المصرفي.	مجتمع وعينه الدراسة
المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الانحدار الخطي المتعدد، المربعات الصغرى لبيانات المصارف التجارية في الأردن المتعلقة بالعوائد والتنافسية.	أسلوب الدراسة
- جاءت نتائج الفترة الزمنية للدراسة أن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين (2006-2011) هي تنافسية احتكارية ولكنها قريبة من التنافسية الكاملة - كانت نتائج الفترة الزمنية الثانية لعينة الدراسة أن مستوى درجة ونوع التنافسية لمجمل المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2006) هي تنافسية احتكارية من حيث مستواها ودرجتها وأنواعها المصارف العاملة في الأردن .	أهم الاستنتاجات
تمت الإفادة من هذه الدراسة في منهجية الدراسة من حيث اعتماد المؤشرات المالية المقترحة و مستوى الخطورة في المصارف ، حجم المصارف بوصفها متغيرات مستقلة والعوائد بوصفها متغيراً تابعاً.	مجال الإفادة منها

## ثالثاً: الدراسات الأجنبية (Foreign Studies)

## الجدول ( 5-1 )

## الدراسات الاجنبية

أ: دراسة Northcott,2004	
المنافسة في المصارف مراجعة الأدبيات Competition in Banking: A Review of the Literature	عنوان الدراسة
استعراض الأدبيات النظرية والتجريبية التي تتناول الكفاءة الاقتصادية والاستقرار في نظام المصارف من خلال تناول موضوع التنافسية والكفاءة في المصارف ودور قوة السوق ودرجة التركيز والاحتكار بالإضافة لدور كل من الحوكمة والتقانة ونظم المعلومات والتكنولوجيا بوصفها مؤشرات على التنافسية.	هدف الدراسة
الأدبيات التي تناولت موضوع التنافسية والكفاءة في القطاع المصرفي .	مجتمع وعينه الدراسة
المنهج الوصفي بتحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنافسية والكفاءة في المصارف.	أسلوب الدراسة
-هدف صانعي السياسات هو تسهيل استقرار النظام المصرفي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية بالرغم من أن النظرة التقليدية تشير إلى أن هناك مقايضة بين الهدفين . -تعزز البيئة التنافسية الكفاءة في المصارف من خلال التشجيع على عرض الائتمان بأقل سعر وبالرغم من ذلك فإن النظام المصرفي يظهر درجة محددة من القوة السوقية تسمح له بتوفير شورت ائتمان مناسب لشركات وجهات محددة. مما يزيد الحوافز لها على فحص شروط القروض والعمل على استثمارها في زيادة الموارد. -تجيب الأدبيات عن السؤال كيف يبدو القطاع المصرفي القابل للمنافسة ؟ هناك اجماع في الأدبيات أن النهج التقليدي المتمثل بمساواة عدد قليل من المصارف أو التركيز بقوة السوق لم يعد كافياً، التركيز بحد ذاته لا يعد مؤشراً كافياً للسلوك التنافسي ولاسيما مع تدخل عوامل أخرى كدخول المصارف الأجنبية وانخفاض القيود على الأنشطة في القطاع المصرفي، ودخول أنظمة مالية متطورة وتأثير شبكات الفروع والتكنولوجيا، مما يجعل عملية تقييم التنافس في الأعمال المصرفية مرأ صعباً وخاصة في كل بلد وفي وقت محدد.	أهم الاستنتاجات
تمت الإفادة من الدراسة من خلال تناول متغيرات ذات تأثير هام في القدرة التنافسية وهي الحوكمة والتكنولوجيا، وأخذ التوصيات بعين الاعتبار من حيث مراعاة الدراسة للقطاع المصرفي في بلد محدد وهي العراق وتحديد المصارف التجارية .	مجال الإفادة منها

ب :دراسة 2014 ,Sohrab Uddin&amp;Suzuki

<p>The impact of competition on bank performance in Bangladesh: an empirical study</p> <p>تأثير المنافسة على الاداء المصرفي في بنغلادش دراسة تجريبية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تقييم أداء المصارف والمنافسة وعلاقتها تجريبياً باستخدام بيانات القطاع المصرفي (2011-1983) و البيانات المصرفية (2011-2001) في بنغلادش والعائد على الأصول ، وتحليل البيانات لتحديد كفاءة اداء المصرف.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>الإحصاءات المصرفية الربع سنوية للعائد على الموجودات في دائرة الإحصاء والمصرف المركزي في بنغلادش خلال الفترة الزمنية المحددة.</p>	<p>مجتمع وعينه الدراسة</p>
<p>المنهج القياس الاقتصادي، تحليل مالي أفقي للبيانات المالية للمصرف خلال الفترة الزمنية المحددة المتعلقة بالعائد على الأصول بوصفه مؤشراً لربحية المصرف. قياس التنافسية من خلال مقاييس المنافسة الهيكلية وهي نسب التركيز ( مصرف واحد، ثلاثة مصارف، خمسة مصارف وسبعة مصارف) ومؤشر هيرشمان , مؤشر هول-تايدمان مؤشر الصناعة الشاملة الذي يقيس التركيز. منهج الوصفي التحليلي لتقييم أداء المصارف من قبل المستثمرين والمديرين والموظفين ومحلي الأعمال بوصفه مؤشراً على القدرة الإدارية بتوليد الإيرادات من خلال موارده متمثلة بالعائد على الأصول والذي يمكن من تحديد زيادة او نقصان الأداء خلال فترة زمنية محددة.</p>	<p>أسلوب الدراسة</p>
<p>تؤثر القدرة التنافسية سلباً على الربحية والكفاءة في المصرف في بنغلادش نظراً لتسارع المنافسة والتي قد تتأثر ونتيجة غياب الضوابط على أسعار الودائع في ظل التحرر المالي مما يؤدي إلى ظهور نتائج عدم الكفاءة الناتجة عن المنافسة غير السعيرية على الجوانب الإيجابية لها .</p> <p>تؤثر المنافسة غير السعيرية بزيادة عدد فروع المصرف بشكل اجابي على العمق المالي في بلد نام مثل بنغلادش ولاسيما في حال تقديم بدائل توفر للعملاء عروض أدنى مقارنة بالمصارف الخاصة.</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>
<p>دراسة العلاقة بين القدرة التنافسية متمثلة بنسبة التركيز والعوائد متمثلة بالعائد على الموجودات، بالإضافة لدور عدد الفروع في تنافسية المصرف وعوائده وهو متغير هام في الدراسة الحالية.</p>	<p>مجال الإفادة منها</p>

ج :دراسة tan Yong,2018

<p>أثار المخاطر والمنافسة على الربحية في المصارف الصينية: دليل مؤشر واستقرار الكفاءة .</p> <p>The Impacts of Competition and Risk on Profitability in Chinese Banking: Evidence from Boone Indicator and Stability Inefficiency</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>دراسة المنافسة في الأسواق المصرفية المختلفة سوق الودائع ،سوق القروض، سوق الدخل من غير فوائد دراسة الربحية مع التحكم في أنواع مختلفة من المخاطر .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف التجارية في الصين بين عامي 2003-2013 ضمن ثلاثة تصنيفات مصارف عامة ملكية الدولة ،المصارف المساهمة ، المصارف في المدينة)</p>	<p>مجتمع وعينه الدراسة</p>
<p>الوصفي التحليلي لأدبيات والدراسات السابقة .</p>	<p>أسلوب الدراسة</p>
<p>تشير النتائج إلى أنه تميل ربحية المصارف التجارية الصينية إلى الاستمرار ، على الرغم من أن المدى الزمني ليس كبيراً جداً أي تتأثر ربحية المصارف التجارية الصينية في العام الحالي بشكل كبير بربحية العام السابق.</p> <p>تشير النتائج كذلك إلى أن المصارف التجارية الصينية ذات المستويات الأعلى من مخاطر السيولة لديها مستويات أقل من الربحية. وجد أن حجم المصرف له تأثير كبير وسلبى على ربحية المصارف التجارية الصينية .</p> <p>كلما زاد تنوع الأعمال في المصارف التجارية الصينية تكون مستويات العوائد على الموجودات .</p> <p>تشير النتائج إلى أن سوق القروض الأكثر تنافسية يؤدي إلى ربحية عالية لجميع هذه الأنواع الثلاثة من المصارف ، يمكن أن يكون الاختلاف أو الخصائص الخاصة فيما يتعلق بمحددات الربحية بين هذه الأنواع الثلاثة المختلفة من المصارف تتلخص بالنقاط الآتية:</p> <p>(1) المصارف التجارية المملوكة للدولة ذات المستويات الأعلى من مخاطر رأس المال لديها مستويات أعلى من الربحية ؛</p> <p>(2) مخاطر الإعسار لها تأثير هام وإيجابي على ربحية الشركات المساهمة المصارف ؛</p> <p>(3) لا يؤثر تطوير القطاع المصرفي على الشركات المملوكة للدولة.</p> <p>(4) تطور سوق الأوراق المالية له تأثير كبير على ربحية المصارف التجارية</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>

<p>المساهمة وبنوك المدينة، وتأثيره ضعيف على المصارف العامة التابعة للدولة، (5) ارتفاع مستويات معدل الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع صافي الدخل القومي ولكن انخفاض عائد الاصول على المصارف التجارية في المدينة.</p>	
<p>تمت الإفادة من الدراسة من اذ التركيز على أنواع المصارف ودورها في الربحية والعوائد والمنافسة ، ودور المخاطر في ربحية المصارف وتنافسيتها. ما بين المصارف عامة وخاصة ومدمجة.</p>	<p>مجال الإفادة منها</p>
<p>د :دراسة ( Duarte, Gouveia &amp; Proença,2020 )</p>	
<p>أداء المصرف الأوروبي وكفاءته " <b>European Bank's Performance and Efficiency , Risk Financial Management</b>"</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>دراسة العوامل المؤثرة في أداء وكفاءة 94 مصرفاً تجارياً مدرجاً في منطقة اليورو للمدة (2011-2016)م.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>المصارف المدرجة في البورصة في منطقة اليورو سحب منها عينة من 94 مصرفاً أوروبياً من (19) منطقة مدرجة ضمن الاتحاد الأوروبي وهي المصارف الأكبر من اذ حجم اجمالي الأصول ، تتوفر فيها بيانات لخمس سنوات متتالية .</p>	<p>مجتمع وعينه الدراسة</p>
<p>اعتمدت طريقة التحليل المالي العامودي بالمقارنة بين أداء هذه المصارف مع بعض المصارف الخاصة التي تتسم بمؤشرات كفاءة عالية واعتمد مقياس الربحية ولاسيما العائد على الأصول أساس للمقارنة.</p>	<p>أسلوب الدراسة</p>
<p>-يقع على عاتق المديرين في المصارف التجارية حماية الأداء من خلال تحسين كفاءة إدارة التكاليف. هناك العديد من التحديات التي تواجهها المصارف التجارية من أهمها انخفاض أسعار الفائدة والمنافسة السعرية مع الجهات الأخرى ، تتعلق بالجانب التنظيمي والتكنولوجي</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>
<p>تمت الإفادة من الدراسة من اذ المنهجية في سحب العينة اعتمدت الحجم اجمالي الموجودات وتوفر البيانات لخمس سنوات متتالية.</p>	<p>مجال الإفادة منها</p>

#### رابعاً: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات المحلية والعربية والاجنبية نذكر أهم ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة وكالاتي.

أ-لم تتناول الدراسات السابقة دور القدرة التنافسية بمؤشراتها المالية في عوائد الاسهم كما ترمي الدراسة الحالية القيام به اعتمدت الدراسات السابقة عدة أساليب بعضها افقي وبعضها عمودي في حين ستعتمد الدراسة الحالية نموذج التحليل لمالي الأفقي السلاسل الزمنية، لتحديد فاعلية المتغيرات المستقلة متمثلة بالقدرة التنافسية بالمتغيرات التابعة ( عوائد الاسهم ) من خلال التحليل المالي لمؤشرات القدرة التنافسية.

ب- عينة الدراسة الحالية ستتناول المصارف التجارية العراقية تحديداً وبياناتها المالية بالإضافة إلى تقييم مؤشرات القدرة التنافسية المتعلقة باستخدام ( مؤشر الربحية ومؤشر نمو الموجودات ومؤشر الامان ومؤشر السيولة ) .

ج- تقييم مصارف محلية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولعدة سنوات ، وبذلك اختلفت مدة البحث ( 2004 - 2019 ) .

# الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية وعوائد الأسمم في  
المصارف التجارية

المبحث الأول: القدرة التنافسية ، اطاراً نظرياً

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لعوائد الأسمم في  
المصارف التجارية

المبحث الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها  
بعوائد الأسمم في المصارف التجارية

**تمهيد:**

يتضمن الفصل الحالي عرضاً لكل من المبحث الأول وما يتضمنه من توضيح نظري حول القدرة التنافسية تعريفها عواملها أبعادها وأنواعها ومداخل تطبيقها واستراتيجياتها، والمبحث الثاني وما يتضمنه من عرض حول العائد والربحية في المصارف التجارية، والمبحث الثالث وما يتضمنه من مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها بعوائد الاسهم في المصارف التجارية.

**الفصل الثاني :**

المبحث الأول : القدرة التنافسية تعريفها عواملها أبعادها وأنواعها ومداخل تطبيقها واستراتيجياتها.

المبحث الثاني : عرض حول عوائد الاسهم في المصارف التجارية.

المبحث الثالث : مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها بعوائد الاسهم في المصارف التجارية.

## المبحث الاول القدرة التنافسية ودورها في المصارف التجارية "إطار نظري"

المبحث الأول: القدرة التنافسية، إطاراً نظرياً

أولاً - 1: مفهوم التنافسية

أسهم دخول الاقتصاد العالمي في نظام اقتصاد السوق إلى ظهور مفهوم التنافس بوصفه عنصراً يشير إلى قدرة المنظمة على التنافس لتحقيق أهدافها في ظل تعدد الأنشطة وتطورها، فالميزة التنافسية سمة تتصف بها المنظمة والتي إذا ما ترسخت توفر لديها قدرة فاعلة على التنافس وتقديم أفضل ما لديها من إمكانيات. ومن هنا كان لا بد من التوضيح بأن القدرة التنافسية ما هي إلا بنية تثبت أقدام القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات بتنوع قطاعاتها. إذ تعرف القدرة التنافسية بأنها: "القدرة التي تمكن المنظمة من التحمل و المواجهة الإيجابية للمنافسة، وتوسيع الحصة السوقية لها" (De boislaudelle, 1998:71).

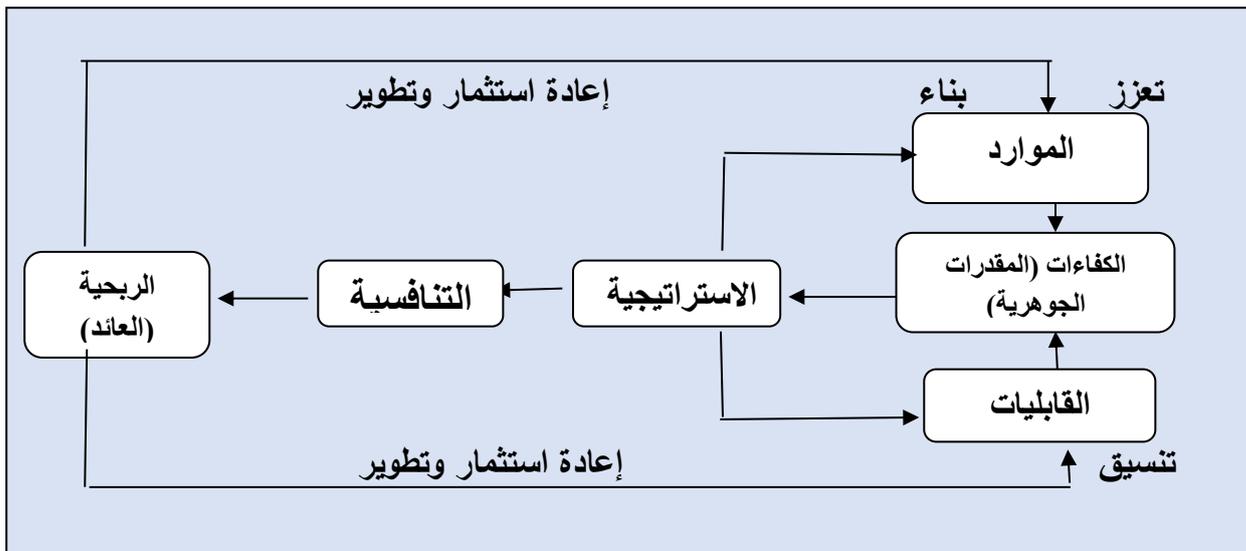
ويرى كوتلر "Kotler" أن القدرة التنافسية هي "مقدرة المنظمة على أداء التنافسية بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده، و يمكن تحقيق الميزة التنافسية بواسطة تنفيذها لوظائف تعمل على خلق قيمة في مجالات تقليل الكلف مقارنة بمنافسيها أو العمل على أدائها بأساليب تقود إلى التمييز" (شيوخ ويدر، 2004:34).

تعرف القدرة التنافسية بأنها أي شيء تقوم به المنظمة دون غيرها على نحو جيد بحيث يميزها بشكل خاص عند مقارنتها بالجهات المنافسة. وتتمثل بقدرة المنظمة القيام بشيء معين الذي لا يمكن للشركات المنافسة القيام به، أو امتلاكها لشيء ترغب فيه الشركات المنافسة ويصعب عليها بلوغه (David ، 2011:9).

وقد أشار بارني (Barney(2006 إلى القدرة التنافسية بأنها: "تقال عندما تمتلك المنظمة تمكناً من تطبيق استراتيجية خلق قيمة غير مطبقة بشكل متزامن من قبل أي من المنافسين الحاليين أو المحتملين"، ذلك أن المنظمة تتمتع بالميزة التنافسية عندما تكون قادرة على خلق قيمة اقتصادية أكثر من منافسيها. وتشير القيمة الاقتصادية بدورها؛ إلى الفرق بين القيمة المحققة لسلعة ومجموع التكاليف لكل وحدة. وبذلك يكون مقدار القدرة التنافسية للشركة هو الفرق بين خلق القيمة المحققة وتكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة مقارنةً بمنافسيها المباشرين. وإذا كانت القيمة الاقتصادية المحققة أكبر من منافسيها، الشركة تتمتع بقدرة تنافسية؛ أما إذا كانت مساوية لمنافسيها، تكون الشركة في حالة تعادل تنافسي؛ وإذا كانت أقل من الشركات المنافسة، فهي تعاني من عجز تنافسي (Rothaermel, 2008: 204). وتمتلك المنظمة قدرة تنافسية على منافسيها عندما تكون ربحيتها أعظم وأكبر من الربحية المتوسطة لكل الشركات في صناعتها (Hills & Jones, 1989:4).

إذ تحقق المنشأة العائد والربحية الأكبر نتيجة حصولها على قدرة تنافسية مستمرة من خلال الاستراتيجية. وحتى تدعم الاستراتيجية القدرة التنافسية، يجب على المنشأة أن تملك مقدرات الجوهرية، التي تسمح للمدراء بمعالجة الطريق الأساس للربحية، والقيمة، والتكلفة المحققة، للحصول على قدرة تنافسية، ويجب أن تمتلك المنشأة مقدرات التي تسمح لها بخلق قيمة أكبر من منافسيها أو إنتاج منتجات مماثلة بتكاليف أقل، ولتحقيق ذلك لابد من توفر مستوى ملائم من الكفاءات الأساسية التي تسمح للمديرين بخلق قيمة محققة عالية أو تحقيق هيكل تكلفة منخفض. ويتم بناء مقدرات الجوهرية من خلال التفاعل المعقد بين الموارد والقابليات. وتشكل الموارد الموجودات التي تمكن المنشأة من أن ترسم حدود تنفيذ الاستراتيجية. وقد تكون ملموسة كالأرض و المباني والأجهزة..الخ، وقد تكون غير ملموسة كالعلامة التجارية، والسمعة، وبراءات الاختراع، المعرفة التقنية والسوقية..الخ. في حين تشير قابليات المنظمة إلى المهارات الإدارية الضرورية لتنسيق وتنظيم مجموعة متنوعة من الموارد ونشرها استراتيجياً ، كما تشير إلى كل ما يمكن أن تقوم به المنشأة حتى تتمكن من تمييز نفسها عن المنافسين.(Wheelen&Hunger,2012:138) وهي نقاط القوة التي يصعب تقليدها أو مطابقتها وهي بطبيعتها غير ملموسة، وهناك تفاعل بين الموارد والقابليات يسمح للمديرين بخلق كفاءات جوهرية تساند بعضها في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي من أجل تحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي تحقيق ربحية عالية. (Rothaermel, 2008:208). وتشير المقدرات الجوهرية إلى مجموعة المهارات والمعارف التي تتكامل في عمل الفريق وتؤدي إلى القدرة على تنفيذ واحد أو أكثر من العمليات التي تمكن من بلوغ المعايير والمواصفات العالمية ( Mintzberg et al,1999:84 ) .

يوضح شكل (2) التفاعل بين الموارد والمقدرات الجوهرية والقابليات



المصدر : (Rothaermel, 2008: p. 209)

ويطلق روثيرميل (Rothaermel, 2008:209) مصطلح Valuable, Rare, Inimitable, Organized/Non-substitutable (VRIN) على الإطار المعتمد على الموارد ويشير إلى أن المدراء بحاجة لامتلاك بعض أو كل تلك الخصائص القيمة والنادرة التي تجعل المنظمة مميزة، وأن المنشأة إذا لم تمتلك القابليات العملية والإدارية والهندسية لتنظيم ونشر هذه الموارد بأسلوب فعال لن يكون تمكن المدراء من

خلق مقدره جوهرية مما يؤدي إلى اخفاق المنظمة في تحقيق مستوى قوي من التنافسية، ويميز هيت وزملاؤه (Hitt et al,2009:16-17) بين كل من الموارد ، القابليات ،المقدرات، فالموارد(Resources) تعد مدخلات في عملية انتاج المنظمة ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات وهي رأس المال المادي ، ورأس المال البشري، ورأس المال التنظيمي، ولكي تصبح لهذه الموارد قيمة تنافسية لا بد من تحويلها إلى قابلية (Capabilitiy) والتي تمثل قدرة مجموعة الموارد على أداء مهمة أو نشاط بأسلوب تكاملي وتتسم هذه القابليات بالتطور مع الوقت ولا بد لها من الإدارة بفعالية بحثاً عن العوائد المرتفعة التي تتجاوز المتوسط، ويتم ذلك من خلال استخدام الكفاءات الجوهرية (Core Competencies) وهي موارد وقابليات تعمل بوصفها مصدراً للميزة التنافسية للشركة مقارنة بالشركات المنافسة لها، ويتم تحديدها على شكل وظائف تنظيمية، وتشمل المقدرات الجوهرية القوى العاملة ذات الكفاءة والمدرية بشكل جيد على التعامل بمرونة مع احتياجات السوق في الوقت المناسب من خلال التمازج ما بين المهارات والمعرفة المتكاملة التي تنتج القدرة على إجراء العمليات وفق المعايير العالمية القياسية(Coyne et al,1997:43). ذلك أن تفاعل الموارد الملموسة وغير الملموسة والقابليات يقود إلى المقدرات الجوهرية المتميزة والتي يمكن تحديدها باعتماد أربعة مقاييس وهي تحليل سلسلة القيمة، والندرة، وصعوبة التقليد، وعدم القدرة على الاستبدال والتي إذا ما توفرت تشير إلى تحقيق القدرة التنافسية والتي تؤدي بدورها إلى التنافس الاستراتيجي للمنظمة(Hitt et al,2011:74).

## 2- العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية :

تنطوي القدرة التنافسية على عدد من العوامل ولعل أهمها القدرات الإبداعية، وجودة الإنتاج والتسويق، وكفاءة العمليات (الشيخ وبدر، 2004:1).

**1- القدرات الإبداعية:** ويقصد بالقدرات الإبداعية التطورية إلى قدرة المنظمة بإحداث تغييرات في خصائص ومواصفات منتجاتها لتتمكن من مسايرة التغيرات في رغبات المستهلكين والعملاء والحصول على حصة أكبر من السوق، وتعتمد هذه العملية بشكل أساس على دراسة السوق لمعرفة الطلب الحالي أو المحتمل والاستماع إلى آراء المستهلكين حول خدمات ومنتج المنظمة، من خلال اعتماد نظام معلومات فعال ، بالإضافة لدور الخبرة التكنولوجية للمنظمة بوصفها مؤشراً للإبداع في إيجاد حلول مقبولة اجتماعياً واقتصادياً وباستخدام ما هو ممكن تكنولوجياً .

**2- القدرات الإنتاجية مؤشراً للجودة:** قد عرفت الجمعية الأمريكية للمراقبة والجودة بأنها " مجموعة الخصائص أو الخدمات التي تؤثر على قدرة الانتاج في إشباع حاجات العملاء "(الشيخ و بدر، 2004:1). إذ تظهر من خلال عنصرين أساسيين وهما الجودة والإنتاجية إذ تظهر الجودة في قدرة المنتج على تلبية حاجاته ورغبات المستهلك أو الزبون، ذلك أن جودة المنتج ترتبط بخصائصه الناتجة من مكوناته، وكذلك بالخدمات المرافقة له، ويعتمد تحقيق الجودة في المنظمة على ثلاث وسائل تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها لمعرفة حاجات ورغبات العملاء ، وتوفير المواصفات التي يطلبها العملاء في المنتج كتجسيد للإبداع والابتكار، والعمل على إرضاء العملاء عن طريق إنتاج السلعة بالمواصفات التي يرغب فيها وتسليمها في الوقت والمكان المحدد بالسعر المناسب، ويعد الأنموذج الياباني مثلاً هاماً على دور الجودة في تنامي القدرة

التنافسية من خلال اهتمامهم بحلقات الجودة التي حققت نجاحها بفضل نظام المعلومات الذي يوفر لها المعلومات عن المحيط الداخلي والخارجي للمنظمة، ويسمح بتحليل جودة المنتج من منظور المستهلك والمنتج والمنافس في وقت واحد، أما الإنتاجية (العائد) فهي تعد معياراً لقياس مدى كفاءة المنظمة في استخدام مواردها ويعبر عنها بالنسبة بين المخرجات والمدخلات، ومن ثم فإن رفع الإنتاجية يعد من الأهداف الرئيسية للمنظمة، كما أنها تستخدم في المقارنة الداخلية لمعرفة اتجاه تطور إنتاجية المنظمة خلال سلسلة زمنية معينة، وفي المقارنة الخارجية مع المنظمات المتشابهة لمعرفة ما إذا كانت في المستوى المطلوب، أم يجب عليها تحسين إنتاجيتها لتنمية قدرتها التنافسية، ولا يمكن القيام بهذه المقارنات ما لم يتوفر في المنظمة نظام معلومات يسمح بتوفر المعلومات الكافية والجيدة عن محيطها الداخلي والخارجي (مسعداوي، 2007:56).

**3- مقدرة العمليات:** تسهم مقدرة العمليات بإحداث تحسينات جوهرية في عمليات المنظمة، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية مستعينة في ذلك بنظم معلومات متطورة وتقوم فلسفة نظم المعلومات على تأكيد التوجه إلى التسويق بفاعلية أكبر، من خلال عرض الخدمات عن طريق تقليل التكاليف، كما يساعد في تقديم المنتجات والخدمات، كاستخدام تكنولوجيا العمليات التصنيعية المعتمدة على الحاسوب (المغربي، 2002:41).

وتؤثر البيئة التنافسية في سلوك العملاء ومن خلال ما توفره من خدمات متنوعة فتدفعهم إلى اختيار ما يتناسب مع أذواقهم ودخولهم والتي بدورها تؤثر على المنظمة مما يزيد من اهتمامها بتعبئة مواردها المالية والمادية والبشرية والتنظيمية وتعمل على اتخاذ قرارات تجعلها تحتل موقعاً تنافسياً مميزاً ضمن قطاع النشاط الخاص بها من خلال وعي وتفكير عميق يضمن قدرة تنافسية عالية للمنظمة يسهم في استمرار بقائها ونموها في السوق من خلال مواكبتها المستمرة والمتطورة لكفاياتها والتي جعلت من التنافسية هدفاً استراتيجياً تسعى له المنظمات المختلفة في ظل التحديات التنافسية الكبيرة في عصر العولمة والتطور التكنولوجي، لتحقيق حاجات العملاء أو القيمة التي يتمنون الحصول عليها من الخدمة والجودة العالية من خلال استثمار مجموعة الموجودات المالية والبشرية والتكنولوجية لزيادة إنتاج قيمة العملاء والتميز بين المنافسين (خليل، 1998:80). ويشير بورتر وزملاؤه (Porter et al, 2000) الى أن تحقيق التنافسية له ثلاث طرائق وهي:

- 1- ميزة التكلفة من خلال تقديم المنظمة للخدمات التي يقدمها المنافسون وبتكاليف أقل.
- 2- ميزة الأفضلية والتي تقدم خدمات أفضل و بالأسعار ذاتها التي يقدمها الآخرون.
- 3- ميزة التركيز من خلال تركيز الانتاج على خدمات محددة والابداع في انتاجها (Porter et al, 2000:80).

وبذلك أصبح التحدي الحقيقي منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين هو في كيفية تحويل المزايا التنافسية إلى ميزة تفوق (الشرييني، 1984:2). وفي واقع الامر فإن المنظمة تحقق الميزة التنافسية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتفوق مبيعاتها مما يحقق قدرة تنافسية عالية (التميمي والخشالي، 2004:160). وقد أشار بعض الباحثين إلى أن قيمة المهارات والإمكانات والموارد تتحدد بقدرتها على تكوين قدرات عامة لتوفر الميزات التنافسية للمنظمة (Mckierean, 1997:704). وقد أوضح (الزغبى، 2005) وجود عاملين لنشأة الميزة التنافسية هما أولاً: الكفاءة المقارنة بين المنظمات بما تقدمه من خدمات ومنتجات بأدنى كلفة بين المنافسين ويتأثر هذا العامل بعوامل أساسية هي الكفاءة الداخلية متمثلة بمستوى تكاليف المنظمة والكفاءة التنظيمية المتبادلة والتي تحملها المنظمة في تعاملاتها مع الجهات الخارجية، وثانيهما قوة المساومة وهي التي توفر للمنظمة القدرة على المساومة مع زبائنها لصالحها الخاص وتتأثر بعدة عوامل كالتكاليف المرتبطة بالبحث والتسويق والموردين والعملاء وبأقل الأسعار بالإضافة للخصائص المميزة للخدمة التي تقدمها وهي التكاليف التي يتحملها الزبون والمجهزون اذا امتنعوا عن التعامل مع المنظمة (الزغبى، 2005:68).

**3- خصائص القدرة التنافسية الصحيحة والشاملة والمستمرة من خلال النقاط الآتية:** (إدريس والغالبى، 2009:36).

1- أن تكون التنافسية عملية مستمرة ومستدامة بما يحقق الأسبقية للمنظمة على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط.

2- تتسم الميزات التنافسية بالنسبية عندما يتم مقارنتها خلال فترات زمنية مختلفة مما يوفر للمنظمة إطاراً أكثر انفتاحاً في فهم ميزاتها بعيداً عن الجمود .

3- لا بد من التجدد وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وموارد المنظمة الداخلية من جهة ثانية.

4- ولا بد لها من أن تتسم بالمرونة من خلال إحلال ميزات تنافسية بأخرى أكثر قابلية للتطبيق نظراً لمناسبتها للتغيرات الحاصلة داخل المنظمة وخارجها.

5- ولا بد من ان يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المنظمة تحقيقها على المدى القريب والبعيد معاً.

#### **4- أبعاد القدرة التنافسية:**

تتحدد أبعاد القدرة التنافسية بعدة نقاط وهي: (عبيدات، 2014:15-14) .

1- السعر: ويمثل القيمة النقدية المدفوعة مقابل امتلاك المنتج وهي القيمة التي يتبادلها مع المستهلك للحصول على المنافع، من خلال التركيز على مفهوم القيمة والمنافع في تحديد السعر ، فالمنفعة تنتج القيمة والقيمة تقاس بالسعر .

2- الخدمات الجديدة : هي المكونات الأساسية الاستراتيجية التي يتم تطويرها من قبل المنظمة لضمان الاستمرار في أعمال تؤدي إلى اشباع حاجات العملاء .

3-تحسين الجودة: وهي الميزات والخصائص التي يتمتع بها المنتج أو الخدمة التي تسهم في تلبية حاجات العملاء وتتضمن السعر والأمن والتوفير والاعتمادية ومن الجدير بالذكر أن المنظمات قد لا تستطيع المنافسة في جميع هذه الجوانب فقد تتميز بجانب منها فيتوفر لديها عنصر التركيز التنافسي.

4-السرعة في تقديم الخدمة: يعد عامل الزمن هاماً جداً في الاستجابة للزبائن وهو بالوقت ذاته عامل خطر على جودة ومستوى الخدمة وما يتعلق بها من تكاليف ن ويمكن للمنظمة حساب كلفة عملية تقديم الخدمة والتعرف على الأخطاء المرتبطة بها من خلال قياس مقدار الزمن لحصول العملاء على الخدمات المطلوبة.

5-الحصة السوقية: وتعد مقياساً للتمييز بين الرباحين والخاسرين من خلال حساب نصيب المنظمة من مبيعات الخدمات في السوق مقارنة مع المنافسين، وتشير إلى نسبة مبيعات أو عوائد المنظمة خلال فترة من الزمن، أما السوق فهم جميع المستهلكين الذين يتشابهون في حاجاتهم ورغباتهم ولديهم المقدرة على القيام بعملية التبادل لهذه الحاجات.

وقد فرضت التغيرات والتطورات المستمرة أبعاداً جديدة تتناسب معها فبات التركيز بشكل أكبر على جودة المنتج بما تتضمنه من سرعة تسليم ومرونة وإبداع والتي تسهم حقاً في تحقيق الميزة التنافسية من خلال توافر قدرات تنافسية في خدمات المنظمة (Porter,1998:16-17).

#### 5- مؤشرات القدرة التنافسية:

يوضح كل من سيلفا و تاداشي (Silva & Tadashi, 2005) وجود عدد من المؤشرات تشير إلى امتلاك المنظمة للميزات التنافسية منها حجم المبيعات ورضا العملاء وتنوع المنتجات والربحية والحصة السوقية، ولعل أكثرها تداولاً هي مؤشرات الحصة السوقية وحجم المبيعات والربحية لتوفر البيانات الخاصة لاحتساب هذه المؤشرات نظراً لكونها كمية يسهل قياسها ومقارنتها بفترة زمنية مختلفة، وفيما يأتي عرض لكل منها:

أولاً-الحصة السوقية: وهي النسبة المئوية التي تسيطر عليها المنظمة من إجمالي السوق من خدمة، أو منتج أو عدد من المنتجات، أو عدد عملاء القطاع أو سوق معين.

ثانياً- حجم المبيعات: يمكن عد حجم المبيعات من مؤشرات السوقية الهامة، وتحاول الكثير من المنظمات تحديد حجم معين من المبيعات تحاول الوصول إليه، وذلك بغاية متابعة الأداء العام لها ودرجة النجاح في تحقيق الأهداف.

ثالثاً- الربحية: ويمكن تعريفها من خلال الإشارة إلى العلاقة بين ارباح المنظمة والاستثمارات التي عملت على توليد هذه الأرباح(العنوم،2009:39).

#### 6- أسباب تطوير القدرة التنافسية:

تسعى المنظمات باختلاف قطاعاتها إلى تطوير القدرة التنافسية لديها وذلك لعدة أسباب منها ظهور تكنولوجيا جديدة، أو ظهور حاجات جديدة للعملاء، أو تغير في التكاليف الخاصة بالمدخلات أو العمليات التشغيلية، أو التغير في القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة أو الجهات المختصة بتنظيم القطاع سواء اكان خدمياً أو صناعياً(سليم،2010:28).

## 7- مصادر القدرة التنافسية:

يرى كل من بيتس ولي (Pittts & Lei, 1996: 237) أن مصادر القدرة التنافسية تتمحور فيما يأتي:

- 1- مصادر داخلية: متعلقة بالموارد الملموسة وغير الملموسة مثل عوامل الإنتاج الرئيسية، الطاقة والمواد الخام، القنوات التوزيعية، إضافة إلى إمكانية الحصول على ميزة التنافسية من خلال نظم المعلومات، و النظم الإدارية، وأدوات البحث والتطور والإبداع والمعرفة والأساليب الإدارية والتحفيزية.
  - 2- مصادر خارجية: وتتشكل من خلال البيئة الخارجية وتقلباتها مما يؤدي إلى نشوء فرص ومميزات يمكن استثمارها من قبل المنظمة والإفادة منها كظروف العرض والطلب والتقلبات في أسعار المواد الخام.
- 8- المداخل الأساسية لدراسة القدرة التنافسية:

هناك خمسة مداخل أساسية للقدرة التنافسية (إدريس والغالبى، 2009، 20-24):

أ- مدخل سلسلة القيمة: ويوصف هذا المدخل بأنه إطار لتحديد نقاط القوة وإيجاد الميزة التنافسية للمنظمة، ويقوم على افتراض أن الهدف الاقتصادي للمنظمة هو العثور على القيمة من خلال الأنشطة المختلفة وتدقيق على الموارد لهذه الأنشطة وبالاعتماد على كفاءتها وفعاليتها، وتستطيع المنظمة من خلال هذا الإجراء الوصول إلى فهم عميق للأنشطة ومواطن الضعف والقوة وتحويلها إلى ميزة تنافسية.

ب- مدخل التحليل الاستراتيجي: يعتمد هذا المدخل على إجراء تحليل (SWOT)، (Strengths Weaknesses, Opportunities, Threats) ويتم فيه البحث من خلال البيئة الداخلية وما تتضمنه من نقاط القوة والضعف والبيئة الخارجية وما تتضمنه من فرص وتهديدات إذ يتوفر للمنظمة اختيار الاستراتيجية الملائمة لتحقيق الأداء الأعلى في بيئة تنافسية مناسبة والحصول على الفرص وتجنب التهديدات المحتملة والمحافظة على قدرتها التنافسية.

ت- مدخل الاستراتيجيات العامة: من خلال التركيز على المركز النسبي للمنظمة ضمن القطاع الذي تعمل به ويحدد هذا المركز مدى قدرة المنظمة على توليد أرباح أعلى من المعدل العام للقطاع ويعد كل من الكلفة الأقل والتمايز هما متغيرات للقدرة التنافسية في هذا المدخل.

ث- مدخل النظرة التنافسية المعتمدة على الموارد: وذلك من خلال النظر للقدرة التنافسية بوصفها نتيجة لعملية تحقيق تكامل الموارد مع القدرات النادرة القيمة التي توصف بصعوبة التقليد ما ينتج عنها قدرة تنافسية هامة.

ج- مدخل هيكل الصناعة: وضح (بورتر) وهو صاحب هذا المدخل أن الافتراض الأساس لتحقيق الميزة التنافسية هو التميز بخصائص فريدة عن القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة والتي تجعلها متميزة بقدرتها على مواجهة القوة التفاوضية للعملاء والموردين إضافة إلى إمكانية التعامل مع المنافسين الجدد وما ينتج عنه من تهديد بسلع وخدمات بديلة.

9- القوى التنافسية: حدد بورتر نموذج القوى التنافسية الخمس ضمن إطار تحليلي يمكن من تقييم الاستراتيجيات المتبعة في قطاعات الأعمال والاسواق ويعد نموذجاً هاماً في تحليل مميزات التنافسية والعلاقة المتبادلة مع السوق (Porter, 1985) وفيما يأتي عرض لها:

1-درجة المنافسة : يعتمد نجاح المنظمات على التغلب التفوق على المنافسين وإلا ستصل المنظمة إلى درجة انخفاض في الربحية أو ما يسمى بالاربحية "Zero Profit" ويكون ذلك من خلال البحث والتطوير الدائم للخدمات والمنتجات وتحدد درجة لمنافسة من خلال ما يأتي:

أ- عدد المنظمات ضمن القطاع ذاته وكلما زاد عدد المنظمات تقل بشكل تلقائي الحصة السوقية للمنظمة.  
ب- معدل النمو في القطاع وكلما قل معدل النمو كلما زادت درجة المنافسة في محاولة للمحافظة على الحصة السوقية للمنظمة .

ج- درجة تميز الخدمات والمنتجات المقدمة وهي ما يدفع العملاء إلى الحصول على الخدمة أو المنتج التي تدفعه إلى التمسك بالمنتج والخدمة وتفضيلها وكلما زاد التشابه بين الخدمات والمنتجات زادت درجة المنافسة.

2-المنتجات والخدمات البديلة : وتظهر عندما يتوفر المنتج أو الخدمة ذاتها لدى أكثر من بديل تؤدي الغرض ذاته.

3-القوة التفاوضية للموردين : وتبرز من خلال قوة الاتفاقات ما بين الموردين على أسعار البيع للمواد الأولية وإذا لم يكن هناك أي اتفاقات فإن القوة التفاوضية تقل ومستوى احتكارية مرتفع والتي تقل كلما زاد عدد الموردين.

4-القوة التفاوضية للعملاء: وتمثل قدرة العملاء على وضع المنظمة تحت الضغط من خلال حساسيتهم للتغيرات في أسعار البيع للسلعة والخدمة، ومن جهة ثانية فإن حجم شريحة العملاء توفر البديل وتخفض تكلفة تبديل العملاء ويشير نموذج ( بورتر ) للقوى التنافسية إلى أن العملاء يتفاعلون فيما بينهم ولا يتواطؤون .

5-تهديد دخول منافس جديد : ويعد معدل حجم النمو في السوق ونسب الربحية فيه عامل جذب هام ولا سيما إذ ما كانت مرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع عدد المنافسين في القطاع وبالتالي انخفاض الحصة السوقية وانخفاض الربحية للمنظمة (Porter,1985:74).

#### 10- أثر المنافسة على النشاط الاقتصادي:

للمنافسة آثار إيجابية، وأخرى سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام وتظهر الآثار الإيجابية من خلال انخفاض أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، والعمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة كفاءة تقديمه، وابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة (Scialom,1999:25). وتتحدد الآثار السلبية في زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للمصارف ، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، و مصاريف التروي، و انخفاض الإيرادات، الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات (Mikdashi,1998:214).

**11- محددات الميزة التنافسية:**

حدد بورتر (Porter,1985) ستة محددات للميزة التنافسية والتي تتفاعل معاً وتؤثر وتتأثر فيما بينها وهي:

1-عناصر الإنتاج: وهي المدخلات المهمة اللازمة لإنشاء صناعة ما وهي تنطوي على عناصر أساسية كالموارد البشرية والموارد الطبيعية الموارد المالية وهي لا تمثل ميزة تنافسية لأنه من السهل تقليدها، أما للشكل الثاني فهي العناصر المطورة وهي ذات أهمية تنافسية كبيرة وتنطوي على إيجاد عمالة مؤهلة ومبدعة وآليات العمل المميزة والنظم الإدارية الفريدة.

2-ظروف الطلب المحلية: تتمثل بهيكل الطلب ومعدل النمو الخاص به وعلى مدى التوافق مع الطلب العالمي ويتميز بأهميته المرتفعة لأنه يحفز المنظمة على تطوير المنتجات والخدمات ومستوى جودتها المقدمة للعملاء.

3-الصناعات المكتملة والداعمة وتعد من المحددات الهامة نظراً لكونها أحد أسباب نجاح عدد كبير من الصناعات، وتعد ذات ميزة تنافسية عالية ولاسيما عندما تشترك مع التكنولوجيا والمدخلات والعملاء وقنوات التوزيع والبيع، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة وبالتالي تخفيض سعر البيع مما يزيد الميزة التنافسية، ويتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار وفرص التطور وتوليد منتجات جديدة.

4-استراتيجية المنظمة وشكل المنافسة المحلية: ويرتبط هذا المحدد بالاستراتيجية المتبعة من قبل المنظمة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وما يتوفر من تشجيع محلي يسهم في زيادة المنافسة ويلعب دوراً في تحديد القدرة التنافسية.

5-دور الحكومة: اذ تلعب الحكومات دوراً هاماً من خلال سن التشريعات والقوانين التي توفر بيئة تجارية مشجعة وملائمة للاستثمار

6-دور الصدفة: تلعب الصدفة دوراً هاماً في تطوير الخدمات والمنتجات أو الأفكار بشكل غير متوقع وخارج عن سيطرة المنظمة ومنها الاكتشافات التقنية، الأحداث السياسية، وتغير أسعار المواد الخام وأسعار الصرف والنقد(Porter,1985:86).

**ثانياً- التنافسية في المصارف التجارية:****1- مفهوم القدرة التنافسية في المصارف التجارية:**

ظهر عنصر المنافسة المصرفية استجابة لما طرأ من تطورات حضارية اقتصادية وسياسية عالمية وهو ما دفع الباحثين إلى طرح مفاهيم تتعلق بالتميز والقدرة على التنافس والكفاءة انطلاقاً من كون السوق التنافسي ما هو إلا مرادف لسوق ذي الكفاءة العالية ولا سيما في ظل ظروف مستمرة التغير تتطلب وضع القطاع المصرفي وخدماته في دائرة التقييم للتغيرات والكفاءة التي يتمتع بها (Jason&Engert,2007:43).

### اما دور المنافسة في قطاع المصارف:

أثبتت العديد من البحوث الميدانية والدراسات النظرية أن الاقتصاد الحر الذي يتسم بالتنافسية يشجع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وعلى نمو الناتج الوطني و الإبداع، كما يسهم في تخفيض التكاليف وأنواع المخاطر المحتملة ، في حين تتخفف التنافسية في الاقتصاد المسير أو المحتكر، لأن الاقتصاد الذي تحكمه قوى مهيمنه يكبح تطور الإنتاجية ويضر بتطبيق السياسة الكلية ويعرقل كل التوجيهات الرامية إلى ضبط التضخم وتشجيع الاستثمار وهو إذا ما تمت مقارنته مع السوق التنافسي نجده يعاني من مشكلات كثيرة تتعلق بالجمود النسبي في الأسعار الناتجة عن الضغوط الاحتكارية مما ينعكس سلباً على الأنشطة والخدمات التي تقدم للزبائن وقد يؤدي إلى إغلاق السوق والحد من توسيع أنشطة الوساطة المالية وحرمانها من تنوع محافظها سواء جغرافياً أو اقتصادياً.

تعد المصارف التجارية أحد المنظمات المالية التي تدخل في نمط التفاعلات التنافسية كما وضحتها بورتر ذلك أنها تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه و تقوم بمنح القروض القصيرة الأجل ، من خلال قيامها بعدد من الوظائف منها الوساطة بين المقرضين والمقترضين لتنفيذ مشروعاتهم ، ووظيفة خلق النقود من خلال إقامة تعهدات تجعله يحل القروض التي يدفعها محل الدفع بالنقود الفعلية وبذلك يصبح لدى المصرف وسائل دفع بديلة تقوم مقام النقود كما في حالات الشيكات التي يتعامل بها العملاء ( يوسف ،أحمد هاشم ،2008:150).

وتعرف التنافسية في المصارف التجارية بأنها: " عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المنظمات التي تقدم منتجات مصرفية، أو منتجات بديلة لها والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، إذ تسعى كل منظمة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية ، وحسن معاملة العملاء وغيرها من الجوانب التي تحقق كفاءة المصرف ". ( بن ساحة وآخرون،2014: 126 ).

### 2- تأثير القدرة التنافسية على أداء المصارف التجارية:

تسعى المصارف التجارية لتحقيق اثنين من الأهداف التي تؤثر و تتأثر بقدرة المصرف التنافسية ويمكن تحديدها بالنقاط الآتية وهي: (حنفي و أبو قحف ،1993: 93-99).

أ- الربحية: تعد الوظيفة الأساسية لإدارة المصارف التجارية هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمالكين أي أن تكون إيرادات المصرف أعلى من تكاليفه، إذ تشمل إيرادات المصارف التجارية الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى الفوائد، و العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف مقابل خدماته التي تقدمها للآخرين. والأتعاب التي يتم تحصيلها مقابل الخدمات التي تقدمها المصارف ، وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي، بالإضافة إلى قيامها بتقديم الاستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية، وما يحققه من إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل المصرف ، كما في عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، و أي أرباح محققة من بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من

قيمتها الدفترية. بالإضافة للتكاليف المتعلقة بالمصرف وتتضمن الفوائد التي يدفعها المصرف للمودعين، والعمولات المدينة المدفوعة من قبل المصرف للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للمصرف نفسه، وغيرها من المصاريف الإدارية. وفي واقع الامر فإن الجانب الأكبر من مصاريف المصرف يتكون من تكاليف ثابتة لهذا فإن أرباح المصارف التجارية أكثر تأثراً بالتغيرات في إيرادات بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، إذ تتأثر وتؤثر هذه الأرباح في قدرة المصرف التنافسية ومن الطبيعي أنه كلما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول إيرادات المصرف إلى خسائر، لهذا تعمل إدارة المصارف التجارية على زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها ولا بد من الذكر أن المصارف لا تتمتع بالحرية المطلقة في التصرف بأرباحها.

ب- **السيولة**: ويقصد بالسيولة سهولة تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، و في القطاع المصرفي يقصد بالسيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم بالإضافة إلى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان. وتتكون سيولة المصرف التجاري من مجموعتين وهما:

1- **السيولة الحاضرة**: وتتكون من الأرصدة الحاضرة من نقود في الخزائن، وأرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والمصارف الأخرى.

2- **السيولة شبه النقدية**: وتتكون من الحوالات المخصومة وأذونات الخزنة والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

اما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على السيولة في المصارف التجارية يمكن تحديدها بالنقاط الآتية: (صاحب، 2005: 226).

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

2- معاملات العملاء مع الخدمة العامة.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.

4- موقف المصرف المركزي بالنسبة للمصارف.

5- رصيد رأس المال الممتلك.

**ولتحقيق أقصى قدر من السيولة لابد من مراعاة عدة عوامل أهمها:**

أ- مدى استقرار الودائع: إذ تساعد السيولة على مواجهة مشكلات سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة وتلبية الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، وبذلك تحدد الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب التي تعد غير مستقرة، بالإضافة إلى إمكانية مواجهة السحب من ودائع التوفير وودائع لأجل في ظل أي الظروف الاستثنائية (حنفي وقرياقص، 2000: 55).

وهناك عدة عوامل تؤثر على استقرار الودائع منها المنافسة بين المصارف للحصول عليها إذ تؤثر المنافسة المصرفية في جذب الأموال التي هي خارج الجهاز المصرفي من خلال تطوير الخدمات المصرفية من حيث السرعة والدقة و التكلفة ، وبالرغم من أهمية ذلك إلا أنه يمكن أن يضرب استقرار الودائع في بقية المصارف ، وكما يمكن أن يهدد النظام المصرفي عامة ولاسيما إذا كان غير مستقر. كما تؤثر التقلبات الموسمية والدورات الاقتصادية على استقرار الودائع ولاسيما في فترات الرواج والانتعاش الاقتصادي إذ تؤثر على عمليات السحب والإيداع وأكثر خطراً تلك التي تقوم على السحب الكلي المفاجئ في فترات الركود. ودور التقلبات على المدى الطويل المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية من توزيع وحجم ونمو سكاني وما يتعلق بها من دخول و ثروات وأموال. بالإضافة لدور الأنشطة الحكومية التي تؤثر في الفعاليات الحكومية بشكل أو بآخر في عدم استقرار الودائع سحباً و إيداعاً في المنطقة التي يوجد فيها المصرف و التي يزداد فيها حجم الإنفاق من دفع رواتب و أجور و مشتريات حكومية (الزبدانين ، 1999: 130-140).

ب- قصر مدة التسهيلات الائتمانية: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها المصرف التجاري كلما زادت السيولة الائتمانية أي أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض الطويلة الأجل لا توجي لإدارة المصرف بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل. وهذا يؤثر على قدرة المصرف التنافسية.

ج- الأمان : ويقصد بالأمان لكلا الطرفين من المودعين من خلال عدم المساس بودائعهم وبتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن ان يتم تحملها من قبلهم ، و الأمان بالنسبة للمصرف فهو يعني مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن، من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة وإن وضوح هذه التفاصيل يقدم قدرة تنافسية للمصرف ويسهم في زيادة قدرته التنافسية (رشيد و جودة، 1993).

### 3- أنواع المنافسة المصرفية:

هناك عدة أنواع وأشكال للمنافسة بين المصارف التجارية، وتختلف هذه الأنواع حسب الطريقة، وكذلك حسب حالة السوق ويمكن تصنيفها بما يأتي: (عبد الحميد، 2002: 41-42).

أولاً- طريقة المنافسة : تنقسم المنافسة في هذه الحالة على قسمين منافسة سعرية، وأخرى غير سعرية.

أ- المنافسة السعرية: هي تركز على السعر، وتتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب حصة أكبر في السوق المصرفي عن طريق تخفيض الأسعار ما يتعلق مثلاً بالعمولات أو بالفوائد المفروضة على القروض، كما تكون هذه المنافسة أيضاً عن طريق الرفع من أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع .

ب- المنافسة غير السعرية : هي لا تركز على السعر، بل تكون باستعمال وسائل أخرى كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها وكذا العمل على توفير الراحة للعملاء وتعد المنافسة غير السعرية أكثر فعالية، وهي أحسن طريقة يمكن أن تستعملها المصارف للتنافس على جلب العملاء .

ثانياً- المنافسة حسب حالات السوق : هناك عدة أشكال رئيسة يمكن أن تأخذها المنافسة بشكل عام، حسب وضعية السوق و عدد المتعاملين فيه، و تنطبق هذه الأشكال على السوق المصرفي أيضا. (Hamidouche,2002,6-7).

1- المنافسة التامة أو الكاملة :تعتبر حالة المنافسة التامة حالة نظرية مثالية جاء بها الكلاسيكيون الجدد، وهذه الحالة هي نادرة التحقق في الحياة الاقتصادية ويتشكل هذا النوع من المنافسة، عندما تسود السوق مجموعة من الخصائص نذكر منها وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق (بائعين و مشتريين) بحيث لا يمكن في هذه الحالة عرض إلا كمية ضئيلة من الكميات المنتجة في السوق ، كما لا يمكن التأثير في سعر المنتج اذ يسود السوق في هذه الحالة سعر واحد يقبله كل منتج، و يكون هذا السعر مساوياً للإيراد الحدي و الإيراد المتوسط.

2- التجانس و التماثل التام للسلع و الخدمات المعروضة في السوق : أن المنتج المعروض من طرف أي بائع (منتج) هو مطابق و مماثل لمنتج بائع آخر، و نظرا لذلك فالمستهلكون لا يهتمون في هذه الحالة بهوية المنتج .

3- حرية الدخول و الخروج من السوق : لا توجد أي عقبات من طرف المنظمات العاملة بالصناعة، قد تعيق دخول مؤسسات جديدة للسوق، وفي نفس الوقت لا توجد أي حواجز أمام المنظمات للخروج من السوق، إذا كان الإنتاج غير مربح .

4- العلم التام بظروف السوق (شفافية السوق) : أن كل منتج أو مستهلك يحصل على كل المعلومات التي تخص المنتجات المعروضة و أسعارها.

ثالثاً- الاحتكار : يعتبر الاحتكار الحالة النقيضة لحالة المنافسة التامة، و هو يتميز بانفراد منتج واحد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة إذ لا تكون هناك بدائل قريبة لهذه السلعة أو الخدمة، في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين على شراء هذه السلعة أو الخدمة (الليثي وأبو السعود،2000:279).

رابعاً- احتكار القلة: وهي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من المصارف الضخمة على حصص كبيرة من السوق المصرفي، و يقوم هذا النوع من المنافسة - أساسا - على مدى سيطرة عدد من المنظمات على صناعة ما ، بغض النظر عن عدد المنظمات الموجودة في السوق .

خامساً-المنافسة الاحتكارية : تعد هذه الحالة وسيطا بين حالة المنافسة التامة من جهة ، و الاحتكار من جهة أخرى، و تتميز المنافسة الاحتكارية بما يأتي:

1- وجود عدد كبير من المنتجين في السوق، ففي حالة السوق المصرفي يكون هناك عدد كبير من المصارف.

2- حرية الدخول و الخروج من السوق.

3- العلم التام بأحوال السوق.

4- تميز المنتجات أو الخدمات عن بعضها، بالرغم من أنها بدائل قريبة لبعضها بعض.

5- تمتع المنتجين بنوع من القدرة على التحكم في الأسعار، والكمية المنتجة (Mikdashi,1998:321).

#### 4- استراتيجيات المصارف التجارية لزيادة القدرة التنافسية من خلال جذب الودائع:

أ- استراتيجية المنافسة السعرية : وتستند هذه الاستراتيجية إلى دفع فوائد على الودائع المختلفة، وبالرغم من أن عنصر المنافسة السعرية يكون فعالاً و مؤثراً في معظم مجالات النشاط الاقتصادي إلا أنه يتعرض إلى بعض المحددات في مجال العمل المصرفي من خلال التشريعات المصرفية، من الأمثلة على ذلك التشريعات التي لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، ويتأثر عدة أسباب منها: (هندي، 2000 : 153).

1- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال: إذ تتحمل المصارف التجارية عند إدارتها للحسابات الجارية مصاريف أكبر بالمقارنة مع مسك حسابات الودائع الأخرى، فعند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن تكلفة الأموال التي يتعامل بها المصرف تكون كبيرة فلذلك تلجأ المصارف للبحث عن فرص استثمارية ذات مخاطرة عالية لكي تحقق عوائد معتبرة و هذا قد يهدد مستقبل العمل المصرفي، و تثبت الدراسات بأنه لولا القيود المفروضة على منح الفوائد على تلك الودائع لزادت تلك الأموال بالنسبة للمصارف إلى حد كبير، لذا يكون منع دفع فوائد على هذه الودائع فيه مصلحة كبيرة.

2- الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف: يؤدي الإحجام عن دفع الفوائد على الودائع الجارية إلى خفض المنافسة بين المصارف ، و التي قد تسعى إلى اعتماد سعر الفائدة بوصفه أساساً منطقياً للتنافس في جذب الودائع، و عندها تتنافس هذه المصارف لزيادة سعر الفائدة من جهة و البحث عن فرص استثمارية تدر فوائد عالية لتغطية هذه النفقات، مما يهدد مستقبل هذه المصارف و تصبح المنافسة مؤذية و هدامة.

3- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض: يؤدي عدم منح فوائد على الودائع الجارية إلى تقليل تكلفة القروض الممنوحة لأن جزءاً من الموارد غير مكلف، في حين أن دفع الفوائد على الودائع الجارية يرفع من أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء لغرض تغطية التكاليف وبذلك يكون لهذا تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية.

4- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة و النائية إلى المدن الكبيرة ولاسيما أن المصارف تعمل في المناطق الكبيرة ذات الأنشطة التجارية و الاقتصادية المختلفة ستنتمكن من دفع فوائد أعلى من الأموال المتاحة لديها بسبب الفوائد الضخمة التي تحصل عليها، و لذلك فعند السماح بدفع فوائد على الودائع الجارية ستنقل هذه الأموال من المصارف العاملة بالمناطق الصغيرة ذات الأرباح القليلة إلى المصارف العاملة في المناطق الكبيرة و عندها سوف تتعرض المدن الصغيرة إلى أزمات مالية و آثار عكسية على عمليات التنمية الاقتصادية فيها، و بالتالي تصبح المدن الكبيرة مناطق جذب للودائع، بينما تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها (هندي ، 2000 : 153-154).

## ب- استراتيجية المنافسة غير السعرية: (الحسني والدوري، 2006:116).

هي الاستراتيجية التي لا تستند الى دفع فوائد على الودائع و إنما تسعى إلى تقديم خدمات بأسعار تنافسية، أي الخدمات الملحقة التي تساعد في جذب ودائع العميل و تحفيزه على إيداع أمواله لدى المصارف، و يكون حجر الزاوية في هذه الخدمات السرعة، الدقة و تخفيض التكاليف، وتتشكل هذه الخدمات مما يأتي:

1- تحصيل مستحقات العملاء: و فيها تعتبر عملية التحصيل من أهم أهداف النظام المصرفي، إذ يتم تحصيل الصكوك و إتمام عملية تسوية الحسابات بدون الحاجة إلى تداول النقود، كما يمكن أن تتم عملية التحصيل عن طريق الحوالات الداخلية و الكمبيالات، و تتمثل استراتيجية المنافسة من خلال السرعة في تحصيل مستحقات العميل ، و نسبة المصروفات المترتبة بذمة العميل سداد المدفوعات نيابة عن العميل : فالمصارف تقدم الخدمات للعملاء عن طريق الاتفاق بتسديد ما بذمة العملاء عند مطالبة الدائنين كما في سداد فواتير الهاتف و الماء، الكهرباء، الإيجارات و الضرائب، و تتمثل استراتيجية المنافسة في مدى استعداد المصرف للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة، ومدى استعداد المصرف للموافقة على تحرير الصكوك بدون رصيد، ونسبة العمولة والمصاريف التي يتقاضاها المصرف من خلال تقديمه لهذه الخدمات.

2- استحداث أنواع جديدة من الودائع : فالمصارف تسعى جاهدة إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعين من هذه الودائع شهادات الإيداع المتداولة و غير المتداولة، و تتمثل الاستراتيجية في أنه كلما نجح المصرف في إدخال ودائع جديدة للمصرف كلما كان مؤشرا على حيويته و قدرته على الإبداع مما يستقطب عدداً أكبر من المودعين.

3- سرعة أداء الخدمة : إذ سعت المصارف إلى الإفادة مبكرا من الثورة التكنولوجية و ذلك باستخدام الأساليب و الوسائل ذات التقنيات العالية و التي تؤدي إلى السرعة و الاقتصاد في الجهد و التكلفة و قد تم استخدام الحاسب الإلكتروني و أنظمة التحويل المختلفة مثل :غرفة المقاصة الإلكترونية و الصراف الآلي .

4-التيسير على العملاء: و من هذه الخدمات فتح الفروع في مناطق ملائمة للعملاء أو زيادة انتشار الفروع وسبل الراحة التي يحتاجها العميل، و استراتيجية المنافسة تتمثل بأنه كلما ازدادت قدرة المصرف على توسيع دائرة انتشار وسائل و سبل الراحة للعملاء كلما زادت قدرته على زيادة شبكة خدماته.

5-تقديم مزايا للمودعين :عن طريق أسبقيات في الاقتراض و تخفيض معدلات الفائدة و زيادة أجل و مبلغ القرض و اعتماد سياسة مرنة في تحصيله.

6- إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين : يعني شراء و بيع الأسهم التي يمتلكها المودع و تحصيل الأرباح المترتبة عنها، و تتمثل استراتيجية المنافسة في:

أ- مدى استعداد المصرف لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع و الشراء.

ب- حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الاستثمارية.

ج- نسبة العمولة التي يتقاضاها المصرف.

7- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية: متمثلة في تقديم استشارات في مجال الاستثمارات و إدارة الأموال العائدة إلى المودع، و السعي لإدارة محفظة استثماراته و أنشطته و إدارة أعماله، و ذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها (الحسني والدوري، 2006: 119).

##### 5- وسائل وأدوات المنافسة بين المصارف التجارية:

يعد الهدف الأساس الذي تتنافس من أجله المصارف التجارية فيما بينها، هو جذب و كسب أكبر عدد ممكن من العملاء ، سواء كان هؤلاء العملاء من أصحاب الودائع (المدخرين أو المودعين) أو من طالبي القروض (المستثمرين) ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، تستعمل المصارف مجموعة من الأدوات و الوسائل التي يتم من خلالها التنافس، يمكن تحديدها فيما يأتي:(Mikdashi,1998:212-330).

1- رأس المال : يعتبر رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشرا لمدى المتانة المالية للمصرف، و درعاً واقياً للمودعين من مخاطر سوء الإدارة و التوظيف، فكلما كان رأس مال المصرف كبيراً كلما زادت ثقة الجمهور و العملاء في هذا المصرف ، و كلما زاد إقبالهم على التعامل معه، لذلك تتنافس المصارف على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء .

2- سعر الفائدة: تظهر المنافسة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع، إذ تتنافس المصارف على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء جمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها ، وأسعار الفائدة على القروض : يكون التنافس هنا بتخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض، وتخفيض العمولات المفروضة على الخدمات المصرفية الثانوية .إلا أن ما يلاحظ على المنافسة عن طريق السعر لكونها محدودة نوعاً ما، و هذا راجع لمجموعة من القواعد و اللوائح التي تضعها العديد من دول العالم من أجل تحديد الحدود الدنيا و القصوى لأسعار الفائدة، بهدف حماية المودعين و المصارف نفسها من المنافسة الهدامة، و هذا ما يقيد حرية المصارف في التنافس بالأسعار (زيادة أو نقصان).

3- استعمال التكنولوجيا: أصبحت التكنولوجيا إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها و استعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت المصرفية، فكلما نجح المصرف في إدخال وسائل حديثة و تكنولوجيا عالية المستوى على خدماته، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء، و السهولة في المعاملات و بالتالي جذب المزيد من العملاء .كما أن التكنولوجيا تمكن المصارف أيضاً من تقديم و ابتكار خدمات مصرفية جديدة، وهذا ما يعد عنصراً آخر من العناصر التي تتنافس عليها المصارف (عبد الرحمن، 1999: 181).

4- خدمات التسويق: يعد تسويق الخدمة المصرفية و إيصالها للعملاء بأسهل السبل و أحسنها، أداة أخرى تتنافس حولها المصارف التجارية، إذ يسهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب انتباه العملاء و إثارة ميولهم و رغباتهم . و يشمل التسويق المصرفي الترويج للخدمة و توزيعها أو تصريفها، فالترويج يكمن في التعريف بالخدمة المقدمة و مزاياها و قدرتها على إشباع حاجات العملاء و رغباتهم، ويتم ذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان(مثل الملصقات الإشهارية) و الإعلام (الجرائد، الومضات الإشهارية في الإذاعة و التلفزة.. إلخ). و فيما يخص توزيع الخدمات المصرفية ، فهو يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع المصرف و مدى ملاءمة مواقعها و قربها من العميل، إذ تتجلى المنافسة في هذا المجال في

التنافس على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع، وانتشارها بشكل واسع، بالإضافة إلى التنافس على اختيار أحسن المواقع لهذه الفروع وأنسبها للعميل، وكذا تقديم الخدمات في أطول وأنسب الفترات.

5- حسن المعاملة: تلعب الناحية النفسية (السيكولوجية) دورا كبيرا في جذب العملاء ، وحملهم على الإقبال للتعامل مع مصرف معين، و يتوقف ذلك على مدى قدرة الموظفين في المصرف على حسن معاملة هؤلاء العملاء ، وحسن استقبالهم و التشاور معهم باذ يمنح ذلك للعملاء الإحساس بالراحة و الثقة و الأمان، و لذلك تتنافس المصارف على توفير أحسن الوسائل المادية و البشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء وجودهم في المصرف ، و وذلك من خلال تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة و مريحة، حسن الاستقبال و البشاشة واحترام المتعاملين (العملاء ، و توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء مرافقة المصرف لعملائه، والوقوف معهم في الأوقات العصيبة (عزي،2005:187).

#### الفاعلين في المنافسة المصرفية:

هناك عدة جهات تتدخل في القدرة التنافسية للمصارف سواء أكانت جهات حالية و جهات محتملة والتي يزداد دورها وبشكل واضح عند غياب سياسة الحماية، وإذا ما توفرت هذه السياسة الواضحة وفق معايير مستقرة فإن المتدخلين يبقى لهم فقط تحديد الربحية في هذا السوق، إضافة إلى أنه يمكن للحرية المصرفية ويقصد بها حرية الدخول و الخروج أن تزعزع استقرار النظام المصرفي كما في حالة الاتحادات المالية (Conglomerates)، لذلك لا بد من وضع حواجز الحماية للحد من المنافسة دون تحقيق مكاسب. (Beck et al,2006:1589).

#### وسائل المنافسة المصرفية:

تتنوع الأليات التي تعتمدها المصارف من أجل تحقيق أعلى مستويات الأداء بهدف الحفاظ على العملاء الحاليين، وتستثمر كل الوسائل الممكنة سواء اكانت كمية ونوعية لتحقيق ذلك وفيما يأتي عرض لأهم هذه الوسائل:

أ- الوسائل الكمية : من أهم الوسائل الكمية السعر ويمكن تحديد محالات استخدام السعر من خلال ما يأتي: (International Telecom Union,2016:24).

- 1- الفوائد المتعلقة بكل من الخصوم أو الموجودات.
- 2- التسعيرة عند التحصيل أو التحويل أو غيرها من العمليات.
- 3- عمولات إدارة الأموال لصناديق التوظيف أو الثروات.
- 4- علاوات عمليات الهندسة المالية كما في الاندماج التركيب المالي ضمانات اصدار السندات..ألخ.
- 5- المكافآت من الوكالة والتفويض،النصح ، إدارة الملكيات..ألخ.
- 6- مصاريف مستمرة بالإضافة إلى المرونة في شروط الإفادة من التمويل ، تحسين مركز المصرف كأن يتم تحصيل معدل عالٍ من الجدارة الائتمانية، السرعة والدقة في ابرام الصفقات وتفاذي الأخطاء قدر الامكان، مصاريف ابرام الصفقات ، شروط سحب الودائع، وتنوع وتعدد المنتجات

المقدمة للزبائن، حجم القروض المقدمة للزبائن، أوقات العمل وتوزيع الإنتاج ، والمبالغ المخصصة للإشهار .

ب- وسائل نوعية: ويمكن تحديدها بالجوانب الآتية :

1- الشروط التي يوفرها المصرف لحماية أموال المودعين

2- تكييف الخدمات مع احتياجات العملاء .

3- توظيف الكفاءات و القيام بالبحث و الابتكار .

4- صحة المعلومات و النصائح المقدمة.

5- تقديم خدمات خاصة لبعض الفئات الاجتماعية.

6- الصدق و الاستقامة والحفاظ على السر المصرفي.

7- الشروط الموفرة لاستقبال العملاء .

7- أهمية القدرة التنافسية في المصارف التجارية:

يساعد توفر القدرات التنافسية على تفعيل دور قدرة المصرف التنافسية من خلال زيادة مرونتها التي توفر لها التكيف مع التغيرات المختلفة سواء أكانت البيئية والتكنولوجية، بالشكل الذي يمكنها من البقاء والاستمرار في العمل، بالإضافة إلى دورها في تحسين أداء الموظفين فيها، وكذلك معدل الأرباح التي تحصل عليها، إنها القوة الأساسية في مواجهة تحديات السوق والمنظمات المناظرة، ويأتي ذلك من خلال قيام المنظمة بتنمية معرفتها التنافسية، ومقدرتها على تلبية احتياجات العملاء عن طريق استثمار التقنيات وتطوير المهارات الإنتاجية، بصورة تمكنها من التكيف للفرص المتغيرة بشكل سريع (العاني، 2004:72).

كما أن القدرة التنافسية تعد معياراً أساسياً للمصارف الناجحة، لأنها تساعد على إيجاد نماذج جديدة للتنافس باستمرار (عسكر، 2007:33). كما أنها تعد بمثابة مؤشر إيجابي على توجه المصرف لشغل موقع قوي في السوق، من خلال حصوله على حصة سوقية أكبر من منافسيه، وهذا يعني امتلاك المنظمة زبائن أكثر مقارنة بالمنافسين، مما يجعل زبائنها أقل تأثراً بعروض المنافسين والذي يؤدي وبطبيعة الحال إلى زيادة حجم العوائد والأرباح (الحيالي، 2006: 72). بالإضافة لما لها من دور على تحقيق الانسجام بين موارد ومقدرات وثقافة المنظمة ، وتوظيفها بشكل فاعل من أجل تحقيق التميز والتفوق لها في ظل البيئة التي تعمل فيها . كما تزداد أهمية القدرة التنافسية كلما اتسمت بالحدثة إذ كان من الصعب تقليدها، وهو ما يعزز من مكانتها ولمدة طويلة ويجعل المنظمة رائدة في عالم الأعمال (محبوبة 2007:87). وهو الأمر الذي جعل فكرة الاستمرار وتحسين الموقع التنافسي الهاجس الرئيس لكافة المنظمات ، وهو محركها لإثبات وجودها في بيئة تتميز بحدة المنافسة وتعدد المنافسين ( كباي ، 2008 :4).

## 8- محددات القدرة التنافسية في المصارف التجارية:

وبالنظر إلى محددات القدرة التنافسية والمشكلات التي تواجه عمل المصارف التجارية في التوفيق بين السيولة والربحية بوصفها أحد العناصر الهامة في تحقيق القدرة التنافسية ويمكن تقسيم المشكلات على ثلاث مجموعات هي: (هندي، 2000: 34-32).

1-مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم ليتم الاحتفاظ به بوصفه احتياطياً إضافياً خاصاً بالمقابلة مع التزامات المصرف نحو عملائه.

2- مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات المصرف، منها ما يتعلق ببعض القروض لاسيما في ظروف الأزمات الاقتصادية والتي لا يمكن التوقع بدقة ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا، وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القروض غامضة اذ يندر الطلب عليها في السوق اذ يصعب على المصرف تصفيتها.

3- مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال و استخداماتها وتأثر درجة سيولة الاستخدامات بالحالة الاقتصادية السائدة، كما يصعب تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وهو ما ينبغي التعامل معه باهتمام وجدية .

## المبحث الثاني

### الإطار المفاهيمي لعوائد الاسهم في المصارف التجارية عينة البحث

أولاً- مفهوم العائد في المصارف التجارية:

تعد المصارف التجارية من القطاعات الاقتصادية المهمة في أي بلد، من خلال تقديمها لمجموعة من الخدمات المتنوعة المتمثلة في الوساطة المالية، وإدارة المخاطر الائتمانية وغيرها من الخدمات، والتي تسهم بشكل فعال في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، لذلك فإن سلامة القطاع المصرفي و استقراره يؤثر بشكل إيجابي على سلامة واستقرار الاقتصادات المحلية المختلفة (Dalniela & Brian, 2010:6).

ويعد الهدف الرئيس للمصارف التجارية هو تحقيق الأرباح وتعظيمها شأنها في ذلك شأن أي منظمة أعمال تسعى إلى زيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، إذ أن المصارف التجارية تلجأ عادةً إلى تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة قيمة الإيرادات والعوائد إلى أعلى حد أو تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، أو القيام بالإجرائيين معاً (الرشدان، 2012: 54).

يعرف العائد بأنه " المردود الذي حققه الاستثمار، ويأخذ معناه من نسبته إلى الأموال التي ولدته". وهو المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلاً نظير استثماره لأمواله" (زريقة، 2012: 14). وللربحية مفهوم واسع يغطي عدة مجالات، يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة أي بما يعرف بمقياس الانتاجية (مصطفى ومراد، 2013: 37).

يمكن تعريف الربحية بأنها: "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة المنشأة على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية وتقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي أسهم في تحقيقها والتي تمثلها قيمة الموجودات أو حقوق الملكية". (عقل، 1998: 42). تقيس الربحية مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الاموال المستثمرة في أنشطتها، وفي تحليل ربحية المنشأة يتوجب مراعاة العنصرين الاساسيين اللذان يحددان تلك الربحية و هما قدرة المنشأة على الرقابة على التكاليف ، وكفاءة إدارة المنشأة في استخدام الموجودات على توليد المبيعات (مطر، 2016: 43).  
قرارات الربحية في المصارف التجارية:

تحقق المصارف التجارية أهداف الربحية من خلال اتخاذها قرارين وهما:

أولاً- قرار الاستثمار: ويتعلق بمجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لديها من مختلف موجوداتها للحصول على عائد أعلى من التكلفة المرجحة لتلك الأموال ويظهر أثر هذا القرار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة على مختلف أنواع الموجودات بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى الحرمان من الفرص التي تسهم في تمكين المصرف وتحقيق عائد ممكن دون التضحية بالسيولة (عقل، 1998: 44).

وبتم ذلك من مصدرين رئيسيين أي اما عن طريق التمويل الخارجي من خلال الاقتراض من المصارف الاخرى أو من غيرها من منظمات التمويل في أسواق الاموال الاجنبية، أو عن طريق التمويل الداخلي سواء عن طريق اصدار الاسهم، أو باستخدام الاحتياطات والارباح المحتجزة . هذا ويتوقف اختيار أي من هذين المصدرين الخارجي أو الداخلي عادة على عدة عوامل أهمها تكلفة التمويل، وكذلك ملائمة مصدر التمويل، ثم عنصر المخاطرة ( المحجان، 2012: 57 ) .

ثانياً- قرار التمويل : وهو القرار المتعلق بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها ، وينعكس هذا القرار على الربحية من خلال ترتيب مصدر الأموال من ودائع وحقوق مالكين بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على اكبر عائد ممكن. وبذلك تكون الربحية هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرار (عقل ، 1998: 42). وبذلك تحقق الإفادة من الاقتراض الثابت الكلفة ودون أن تعرضها للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض (المحجان، 2012: 58).

#### العوامل المؤثرة في حجم العوائد والقدرة التنافسية لدى المصارف التجارية:

انطلاقاً مما ذكر يمكن تحديد الأهداف التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها وهي تتعلق بعوامل الربحية والسيولة و الأمان تبرز أهمية تلك الأهداف إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسة التي تمارسها المصارف التجارية ( هندي، 2000: 10). وتأثيرها على العوائد المصرفية وتأثرها بقدرتها التنافسية وفيما يأتي عرض لكل منها:

1-السيولة : ويقصد بها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان (رشيد و جودة، 1999: 200). يتمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية في ودائع تستحق عند الطلب (Rose, 1996: 156) لذلك يجب على المصرف أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، فانه بمجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

2-الأمان: يتسم رأس مال المصرف التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلي صافي الموجودات عن 10% مما يشير إلى صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم بوصفها مصدر للاستثمار فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة إفلاس المصرف ويشير الأمان إلى مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الأصول الموجودة من أجل المحافظة على المركز المالي الجيد للمصرف، الذي يجنبه من المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها، إذ أنه كلما زادت القيمة الرقمية للمؤشرات المتعلقة بالأمان ارتفعت درجة الأمان أي أن رأس مال المصرف يتسم بأنه قادر على تغطيه كل من طلبات السحب المفاجئ للودائع أو الطلب على القروض (صباح، 2008: 65).

3- الربحية: يحاول المصرف تعظيم أرباحه من خلال رفع إيراداته وخفض تكاليفه ويتكون الجانب الأكبر من مصروفات المصرف من تكاليف ثابتة تمثل في الفوائد على الودائع، والعوائد على الموجودات المالية بأنواعها من عمولات وخدمات (هندي، 1996: 10-11). وإذا ما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس في حالة انخفاض الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة المصرف ضرورة السعي إلى زيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها (Jessup, 1980:28).

لذلك فإن اعتماد المصرف على الودائع بوصفها مصدراً رئيسياً لموارد المصرف المالية سوف يعرضه للعديد من المخاطر نتيجة للالتزامه بدفع الفوائد سواء حقق أرباحاً أم لم يحقق. الاعتماد على الودائع بوصفها مصدراً رئيسياً لتمويل الاستثمارات فيحقق المصرف صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفارق إلى ملاك المصرف مما يجعل العائد الذي يحصلون عليها أكبر بكثير من العائد على الاستثمار. هذا ويطلق أحيانا على كافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أو العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات (هندي، 1996: 11).

#### ثانياً: أنواع العوائد المصرفية:

يتم تحديد العوائد المصرفية من خلال الإيرادات والتي يمكن تحديدها بالنقاط الآتية :

1- إيرادات الفوائد : وهي مجموعة الفوائد المكتسبة على كل أصول المصرف كالقروض والودائع لدى المنظمات والأوراق المالية والتي تنتج عن استثمار أموال المصرف ويمكن تصنيفها بما يأتي: (حنفي وأبو قحف ، 2000:220).

أ- فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج: اذ يقوم المصرف بإيداع المبلغ لدى أحد المصارف المحلية التي تحتاجه مقابل فائدة بالسعر السائد في السوق ، وقد يكون الأمر على شكل أرصدة دائنة لدى المراسلين في الخارج كما في التجارة الدولية وتختلف الدول من حيث منح الفوائد لها.

ب- فوائد القروض والسلف ومحفظة الأوراق المالية والتجارية اذ تستثمر المصارف جزءاً من أموالها في شراء الأوراق المالية والتي تسهم في توفير عناصر استثمار عدة منها أرباح الأسهم وفوائد السندات وارباح بيع الأسهم والسندات، كما تحقق المصارف إيرادات من خلال خصم الأوراق التجارية والكمبيالات المخصصة.

#### 2- عمولات مقبوضة :

وهي الاعتمادات المستندية الناتجة يتم فتحها في المصرف التجاري ، وإصدار خطابات الضمان وإيرادات خدمات الأوراق المالية مثل الشراء وبيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء (حماده ، 1999 : 70).

3- عوائد السندات : ولها عدة اشكال : (مصطفى، 1998:21-20).

أ- العائد الاسمي : ويقصد به سعر الفائدة المسمى في السند عند إصداره .

ب- معدل العائد المرتقب : وهو العائد المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه.

### ثالثاً: الاستثمار بالأسهم العادية :

تتال عمليات الاستثمار بالأسهم العادية جاذبية كبيرة من قبل جمهور المستثمرين لكونها تتمتع بعوائد مرتفعة على الأمد الطويل مقارنة بالسندات ذات الدخل الثابت، أو أدوات الاستثمار الأخرى المتداولة في السوق المالية، لكونها ذات مرونة وتتصف بالسهولة في عملية بيعها وشرائها، كون الأسهم العادية لا يتطلب سوى خبرة قليلة بالمقارنة مع الاستثمار بالموجودات الأخرى. ويعرف الاستثمار بالأسهم العادية بأنه (شراء الأوراق المالية "الأسهم العادية" لتحقيق العائد للمستثمر والذي يتماشى ودرجة المخاطرة المرافقة لعملية الاستثمار) (الزبيدي 2000 :25) وبالتالي علينا معرفة ماهية الأسهم وكيفية تحقيق العوائد من خلالها.

### 1- الأسهم :

يتكون رأس مال الشركات المساهمة من عدد من الحصص ويسمى كل منها باسم(سهم) وتتمثل ملكية وغالبا يمثلّ السهم بصكوك إذ توضح فيه البيانات المتعلقة باسم الشركة المصدرة، ونوع السهم، ورقمه الصك الواحد أكثر من سهم.(المرسى واللحج،2007 : 331 ) .وعرفت الأسهم كذلك بانها: "تمثل الحصة التي يقدمها الشريك في رأس مال الشركة، كما يطلق لفظ السهم على الصك المثبت لهذا الحق (الشنطي وشقر،2007 : 65) .كما عرفت بأنها: "مستند يثبت حق صاحب الأسهم في ملكية جزء من رأس مال الشركة لذلك فهي تمثل الملكية الأصلية في الشركة، وهي أيضا أحد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل في الشركة لا سيما رأس المال الدائم فالشركات المساهمة تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على إصدار هذه الأسهم للحصول على رأس المال اللازم لها بصفة دائمة لاسيما عند بدء التكوين"(حنفي و قرياقص ، 2000 : 496) .كما عرف بأنه: "صك أو وثيقة تصدر من شركة مساهمة وتطرح للاكتتاب العام وتعطي حاملها الحق في امتلاك جزء من الشركة يتناسب مع قيمة الأسهم التي يمتلكها" (تيم،2009 : 133).

### 2- أنواع الأسهم :

يمكن تصنيف الأسهم إلى أنواع عديدة تختلف عن بعضها بعض بحسب المعيار المستخدم في

التصنيف وكما يأتي : (شمعون، 1998 : 35-36) .

أ- تصنف الأسهم بحسب الحصة المدفوعة من قبل المساهمين وفقا لهذا المعيار تصنف إلى:

1- الأسهم النقدية : هي الأسهم التي تدفع قيمتها نقداً من قبل المساهم وهي من الشروط الواجبة في حال الاكتتاب ، ويمكن تداول الأسهم النقدية بمجرد قيد الشركة المساهمة في السجل التجاري و صدور المرسوم المرخص بتأسيسها، وتبقى الأسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة وإلى حين التصفية.

2 - الأسهم العينية : هي الأسهم التي يتم دفع قيمتها من قبل المساهم على شكل ممتلكات عينية مثل العقارات، المصانع أو المحال وال يجوز للشركة المساهمة تسليم هذه الأسهم إلى أصحابها إلا بعد أستلام كافة المساهمات ، وقد منع القانون تداول الأسهم العينية إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإصدار.

ب- تصنف الأسهم من حيث الشكل / وفقا لهذا المعيار تصنف إلى :

1 - الأسهم الإسمية : هي الأسهم التي تسجل باسم شخص معين في سجل المساهمين ، وتعد دليل ملكيته لعدد من اسهم الشركة ، ويوجب القانون الوفاء بربع قيمتها على الأقل عند الاكتتاب بالنسبة لكل سهم ، إذ تبقى أسهما أسمية إلى أن تدفع قيمتها بالكامل، ، ولهذا الغرض فقد أوجب المشرع على كل شركة مساهمة سجلا للتحويلات تقيد فيها جميع التحويلات الواقعة على الأسهم الإسمية أو سندات القرض الإسمية والمثبتة أرقامها في الشهادة ومقترنة بتواقيع المسؤولين فيها ومختومة بختمها،(الحسناوي، 57-55: 2014) .

2 - الأسهم لحاملها : هي الأسهم التي يعد حاملها مالكا لها وينتقل بمجرد المناولة فهو لا يحمل أسم المساهم، وان تلك الأسهم مفضلة من أغلب المساهمين ، وذلك لما يوفره من سهولة في التداول وتكلفة اقتصادية ميسرة ، ويعطي لحامله ضمانات ضد احتمالات السرقة والضياع ، ويمكن لحامله من معرفة المستجدات الاجتماعية للشركة، وحضور الجمعيات العامة، كما يساعد على تجنب الغش والتهرب الضريبي.(عبد الزهرة واخرون، 2013 :4).

3 - الأسهم الأمر: الشركات تصدر في بعض الأحيان أسهمها الأمر وتشتترط فيها أن تكون كاملة الوفاء(دفعت كل قيمتها الاسمية) عند الاكتتاب بسبب عدم قدره الشركة من تعقب السهم في التداول بالتالي لا تستطيع أن تتعرف على المساهم الأخير الملزم برصيد القيمة المستحقة والمنتبقة من قيمة السهم (81: 2008، الشواورة).

ح- تصنف الأسهم بحسب الحق الذي يتمتع به حاملها – استنادا لهذا المعيار تصنف الأسهم إلى :

1 - الأسهم الممتازة : تعد أداة استثمارية طويلة الأجل، وتعرف أيضا بأنها أداة ملكية ، وإن كانت مختلفة عن ملكية السهم العادي (حنفي، 2006: 230) ،والأسهم الممتازة تجمع بين صفات الأسهم العادية وصفات السندات وأطلق عليه بعضهم بالأوراق الهجينة (حنفي قرياقص ، 2000 : 477) ،لذا فنظريات التمويل ال

تعدّها أداة ملكية بالمعنى المتعارف عليه، يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحقوق أكثر مما هو مقرر لحملة الأسهم العادية، مثل الحق في الأولوية للحصول على أرباح وبنسب ثابتة، الحصول على القيمة الاسمية عند تصفية الشركة عن حقوق أخرى. (Rao، 2004 :3)، وأن السهم الممتاز ال يكون له تاريخ استحقاق ، لكن يمكن للشركة الحق في استدعائه عندما يرتفع سعره السوقي، أما العائد المتحقق منه يمثل نسبة محددة من الأرباح المتحققة بغض النظر عن قرار الشركة بتوزيعه من عدمه، كما الشركة ترغب في إصدار الأسهم الممتازة بهدف استخدام أموال الآخرين دون أشاركهم (حنفي، مصدر سابق: 230 ) . ويتم تقسيم الأسهم الممتازة إلى: أسهم مجمعة للأرباح ، أسهم مشاركة في الأرباح، الأسهم القابلة للتحويل ، الأسهم القابلة للاستدعاء، الأسهم المضمونة (Al، 2010: 230) .

**2 -أسهم التمتع:** هي صكوك يستلمها المساهم عندما يتسلم كامل القيمة الاسمية أسهمه، ويجب أن يكون مصرحاً بها في القانون النظامي للشركة، إذ يتم ذلك عن طريق القرعة، تعطى أسم التمتع إلى المساهمين بدلاً من الأسهم التي تم استهلاكها بطريقة القرعة، في الغالب يكون ذلك في الشركات صاحبة الامتياز الحكومي أي أن الحكومة يرجع إليها جميع ما تملكه الشركة صاحبة الامتياز. (جبر، 2007 : 40) .

**3 -الأسهم العادية:** تعد "الأسهم العادية من اكثر الأوراق المالية انتشارا فهي ال ترتب على الشركة المصدرة لها أي نوع من الالتزامات كما هي الحال في السندات مثال ، فالمساهم لا يحصل على نصيبه من التوزيعات إلا إذا تحققت أرباح وتقرر توزيعها" ( Mitsuru،8:2011 ) ، وهي من "أبرز أدوات الاستثمار المالي المباشرة طويلة الأجل، والأكثر تداولاً في سوق الأوراق المالية، وتعرف بأنها أداة ملكية" (Instruments Equity) ، تعد الأسهم العادية ذات أهمية كبيرة بين مصادر التمويل الممتمك بشكل عام وذلك لكونها أداة التمويل الممتمكة الأولى لتكوين رأس المال في الشركة" (شكارة، 2012 : 305) ، وهي "أن احد الوسائل الرئيسة للتمويل طويل الأجل في الشركة هي الأسهم العادية ،فالشركات المساهمة تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على إصدار الأسهم العادية للحصول على التمويل الممتمك وتضمن لحاملها الحق بالحصول على حصة من أرباح الشركة تتناسب مع ما يملكه من اسهم" (al.et,Buigut،:201329) ، وتخول حاملها الحصول على الأرباح بعد تسديد التزاماتها تجاه الآخرين" (العصار وحلبي، 2000 : 74" ) ، ويتم إصدار هذه الأسهم عند إنشاء شركة جديدة أو لغرض إصدار أسهم جديدة للاكتتاب" ( Hempel ،1999 :304) ، يُمنح السهم المملوك من قبل المستثمر في إحدى الشركات المساهمة إيراداً غير ثابت ويتم الإعلان عن هذه الشركة مرة أو مرتين في السنة.

ولحاملي هذه الأسهم الحق في التصويت الذي يختلف نسبياً وفق حجم ما يمتلكه هذا المستثمر، وأن معظم المساهمين في الشركة يتعرضون للخسارة إذا تعرضت شركتهم إلى الإفلاس (Myers & Brealey)، كما أن هذه الأسهم لا تحمل الشركة أعباء غير قادرة على تحملها، وليس لها تاريخ استحقاق ثابت (حنفي قرياقص، 2000 : 496).

#### رابعاً - أنواع الأسهم العادية:

هنالك عدة أنواع من الأسهم العادية و تتباين تلك الأنواع فيما بينها من خلال العوائد المتحققة واستقرار مكاسبها ومقسوم أرباحها وعلاقتها بالمخاطر المختلفة التي تؤثر على الشركات المساهمة والسوق وهي ما يأتي:

أ\_ **أسهم مضمونة الربح** : وتعرف بانها "أسهم الشركات التي لها أمد طويل في دفع مقسوم الأرباح"، وهي الشركات التي طورت مراكز القيادة في صناعاتها المعنية وقد أثبتت جدارة في المجال الذي تعمل فيه، إذ بنت هذه الشركات مكاسب مستقرة وسجلت مقسوم أرباح مستقراً نظراً لما تتمتع به من أهمية وحجم كبير وتتمتع هذه الأسهم بنشاط تجاري كبير أي أنها قابلة للتحويل للسيولة النقدية والتسويق، وفي الوقت الذي يحمل فيه المستثمرون هذه الأسهم بوصفها مخزوناً توقعاً لرفع راس المال المستقبلي يمكنهم الاعتماد على أرباحهم دخل مقسوم أرباح منتظم (Faerber، 2000 : 24).

ب\_ **أسهم الدخل**: وتمثل اسهم الشركات التي تمتلك سجلاً لدفع مقسوم أرباح أعلى، ويستثمر المستثمرون في هذا النوع من الأسهم لأنها تولد مقسوم أرباح عالية، وكذلك لأن الصناعات التي تعمل بها هذه الشركات تتعرض لمخاطر قليلة، وبذلك لا تحتجز الشركات الأرباح وتقوم بتوزيعها على المساهمين، (المشهداني والعبيدي، 2013 : 48).

ج- **أسهم النمو**: تمثل أسهم الشركات التي تعرض نمواً مستمراً في المبيعات والعوائد وبمعدل عالٍ خلال مدة زمنية معينة، وبدلاً من توزيع العوائد المتحققة على شكل مقسوم أرباح، يتم الاحتفاظ بها واستثمارها لتمويل نموها السريع، وبما أن المستثمرين ال يحصلون على تلك العوائد بشكل مقسوم أرباح فانهم يقومون بشراء هذه الأسهم لرفع قيمة رأسمالهم (القرشي، 2002 : 6).

د- **أسهم القيمة**: تعرف بانها أسهم الشركات غير المرغوب بها من قبل المستثمر، لان الاستثمار فيها يتطلب الانتظار لمدة طويلة لتحقيق أرباح وقليلة في توزيع الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة السهم ، لذا فقط المستثمرون الصبورون ذوو الأفق الزمني الطويل مستعدون لشراء هذا النوع من الأسهم والمتجنبون للضرائب العالية (التميمي وسالم، 2004 : 34).

هـ - **الأسهم الدورية:** وتمثل أسهم الشركات التي تتأثر عوائدها المستقبلية تأثيراً كبيراً بالتقلبات الدورية التي تصاحب حاله الانكماش والانتعاش الاقتصادي (Hempel، 1999 :320) .

و- **الأسهم الدفاعية:** وهي أسهم الشركات التي يتوقع استقرار أسعارها، وتتمتع هذه الأسهم بالمناعة ضد التغيرات الاقتصادية (مصدر سابق) .

ز- **الأسهم المضاربة:** توصف أسهم المضاربة بأنها أسهم الشركات التي لها إمكانية الزيادات الكبيرة في السعر وإمكانية حصول تقلبات كبيرة في أسعارها وتحمل درجة عالية من المخاطر والتي ينتج عنها أما عوائد رأسمالية عالية أو خسائر رأسمالية عالية. (Gitman & Joehnk، 2008 :419) .

#### خامساً-خصائص الأسهم العادية:

تتميز الأسهم العادية بمجموعة من الخصائص من أهمها: (al.et، Kimmel، 2000: 517) .

أ- عدم قابلية السهم للتجزئة : يعد السهم جزء لا يتجزأ من رأسمال الشركة ، لذلك فإنه لا يقبل التجزئة تجاه الشركة.

ب-قيمة الأسهم متساوية .

ج- قابلية الأسهم للتداول .

د- المطالبة بحقوقهم في دخل الشركة.

#### سادساً-حقوق الأسهم العادية :

يتمتع حملة الأسهم العادية بمجموعة من الحقوق فضلا عن حق التصويت في اختيار مجلس الإدارة

ومن هذه الحقوق الاتي : (Hull، 2010 :4) .

أ-حق تحويل الملكية من شخص لأخر.

ب-حق في الأرباح التي توزعها الشركة.

ج- حق الاطلاع على دفاتر الشركة.

د- حق الأولوية في الاكتتاب عند زيادة راس مال الشركة.

ذ- حق التصويت وحضور اجتماعات الجمعية العمومية .

ر- حق اقتسام أصول الشركة عند التصفية .

ز- حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة .

## سابعاً -تعريف عوائد الأسهم العادية :

هناك عدة تعاريف لعائد السهم من بينها ما يأتي :

العائد هو "التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فتره زمنيه معينه مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الاستثمار (هندي،2010: 237) ، ويعرف أيضا بأنه "المكافأة التي يحصل عليها المستثمر عند توظيف أموال بالأسهم العادية ، أما بصيغه مفهوم أرباح نقديه طبقا لأرباح الشركة وسيولتها النقدية أو بشكل مفهوم أرباح الأسهم (التميمي واخرون،2005: 46) ، كذلك يعرف العائد بأنه "الهدف الأساس للاستثمار سواء للشركات او الافراد المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عوائد مستقبلية ، واذا يتمثل الاستثمار بالاستغناء عن مبلغ من المال في الوقت الحاضر وتأجيل استهلاكه من قبل المستثمر من اجل تحقيق عوائد مستقبلية جيدة" ( Scott،11:2009 ) ، كما يعرف العائد بأنه "صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين، و يمكن حسابة بنسبته إلى الأموال التي حققتة ، كما أن لتوقيتات تلك التدفقات النقدية أمراً مهماً بسبب القيمة الزمنية للنقود فكلما كانت توقيتات التدفق النقدي اقرب كان الوضع أفضل للمستثمر ( Sheeba ،154:2011 ) ، وكذلك يعرف العائد بأنه "المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل، مقابل الأموال التي يتم استثماره(Brigham & Ehrhard t،565:2011) ، فيما أشار Corso إلى العائد بأنه "المكافأة التي يتوقع المستثمر الحصول عليها مقابل تخليه عن منافع مالية حالية على أمل الحصول على منافع مالية اعلى في المستقبل" (Corso،142:2012) ، وتكمن أهمية العائد بكونه إثباتا إيجابيا (مفيد) وفي الاتجاه العملي الصحيح والمرتكز على أداء الاستثمار في لحظة السوق، وأحد الشروط الخاصة في تحقيق العائد أن تتم المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال وتحقيق الزيادة عليه. ويمثل العائد مؤشرا اساسيا يتم الاعتماد عليه عند تحليل الاستثمار بالأسهم العادية ويعد مقياسا مناسباً يجري من خلاله ترتيب الأسهم العادية والمفاضلة فيما بينها. فإن العائد من وجهة نظر المستثمر هو "المكسب المتحصل عليه من قبل المستثمر مقابل تأجيل استهلاكه الحالي من السلع والخدمات إلى وقت لاحق واستهلاك أمواله في موجود محدد خلال مدة زمنية معينة" ويمكن لحملة الأسهم العادية . الاستفادة من الاستثمار بطريقتين : **الطريقة الأولى:** من خلال التوزيعات التي يحصل عليها صاحب السهم من الأرباح السنوية التي تحققها الشركة وتقرر توزيعها على المساهمين وهو ما يعرف (بالعائد الايرادي ) (Peterson Fabozzi&،546:2003) ، إذ تعمل الشركات على توزيع أرباح نقديه للمساهمين في الأسهم العادية من خلال إعلان مجلس إدارة الشركة عن توزيع الأرباح في وقت معين .

وان المبلغ الموزع من المال يمكن أن يقيم كمعدل من العائد على قيمه الاستثمار هو ما يدعى بالعائد الايرادي(2009:310, Duchac, et al. )، وان الزيادة في العائد الايرادي من العوامل المهمة التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الخاصة في الشراء والبيع للاسهم العادية في السوق المالية وبالتالي يزداد سعر السهم في السوق بسبب الانطباعات الموجبة للمستثمرين عن الشركة ونجاحها، ويميل التدفق النقدي المتوقع للاسهم العادية إلى الغموض، إذ أن توزيعات الأرباح لحمله الأسهم العادية ترتبط بأرباح الشركة ولذلك يكون من الصعب التنبؤ طويل الأمد للعوائد المتوقعة ويتم احتساب العائد الايرادي من خلال قسمة حصة السهم من التوزيعات إلى سعر السهم في بداية الفترة أو من خلال قسمة الدخل الصافي بعد الضرائب على عدد الأسهم (2003:546, Peterson & Fabozzi).

**أما الطريقة الثانية:** وهي الأكثر أهمية فتتم من خلال الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين قيمة شراء السهم وقيمة بيعه في تاريخ الحق وهو ما يعرف (بالعائد الرسالي) إذ يعرف العائد الرسالي للاسهم العادية بأنه "زيادة القيمة الرأسمالية لتلك الأسهم" (Burman,10:1999) ، و يرتبط العائد الرسالي بالقيمة السوقية للسهم الذي يباع ويشترى السهم العادي في السوق المالية بالقيمة السوقية للسهم الواحد والتي تتغير دائما وفقا لتغيرات الطلب والعرض(2008:302, Khattar) ، وأن القيمة السوقية للسهم تتأثر بالعديد من العوامل ومن اهم تلك العوامل توزيعات الأرباح وتوقيتات الأرباح(2001:14, Moyer, et al.)، وتدفع للمساهمين جزءاً من الأرباح المتحققة في الشركات أما على شكل توزيعات أرباح أو احتجاز الأرباح وأعادها استثمارها باستثمارات مربحة أخرى مما ينعكس على زيادة سعر السهم . إن العائد على رأس المال ال يعتمد فقط على الآجل البعيد وإنما قد يكون للأجل القصير في حال قبول المستثمر معدل العائد بالشكل الذي يعوضه عن رأس المال وبوجود اعتقاد لدى المستثمر إن هناك ارتفاعاً في القيمة السوقية ويمكن تحقيق عائد رأسمالي(2009:248, Means & Berle) ، وتتأثر قيمه الأسهم العادية بعده عوامل أخرى مثل التضخم التوقعات الاقتصادية وأسعار الفائدة وتغيير تفضيلات المستثمرين كما يعتمد العديد من المستثمرين على آراء المحللين المتخصصين لتقدير مقدار ما يستحق السهم من قيمه لتحليل العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم(2005:11, Scott) ،ومن خلال قسمة مكاسب رأس المال يتم احتساب العائد الرأسمالي للسهم وهي ما يأتي الفرق بين سعر نهاية الفترة وسعر بدايه الفترة مقسوم على سعر بدايه الفترة (2011:274, Brigham & Ehrhardt) .

## ثامناً -أنواع عوائد الأسهم العادية :

## 1- العائد الفعلي "المتحقق":

وهو يمثل العائد الذي تحقق فعلا وهو أحد مؤشرات الربحية ومقاييس الأداء التشغيلي للشركة، بمعنى اخر الذي حصل عليه المستثمر فعلا خلال المدة الزمنية الماضية، ويختلف العائد المتحقق عن العائد المتوقع دائما من خلال استثناء حالة العائد على الموجودات الخالية من المخاطر ، ويمكن احتساب العائد الفعلي "المتحقق" عن طريق استخدام البيانات التاريخية، وتكمن أهميته بأنه يستخدم بوصفه أساساً لتحديد العائد المتوقع والمخاطر في المستقبل (Al. et, Houston & Brigham,2011 :247) ، يتكون عائد السهم العادي من العائد الرأسمالي الناجم عن زيادة قيمة الأسهم في السوق المالية عند نهاية المدة عن القيمة التي كانت في بداية المدة مضافا اليه العائد الايرادي الذي يمثل مقسوم الأرباح الموزعة خلال السنة المالية (الحسني والدوري، 2000 :177) ، وكذلك يمكن أن نحسب معدل العائد المتحقق بالاستناد إلى العائد الرأسمالي فقط، ويتحقق هذا العائد من الزيادة في قيمة السهم في السوق المالية في حالة البيع، عن قيمة السهم في السوق عند الشراء وذلك بسبب عدم توزيع العائد الايرادي بوصفه مقسوم أرباح، ويتم احتساب معدل العائد المتحقق (الرأسمالي) من خلال قسمة مكاسب راس المال خلال سنة معينة (الفرق بين سعر السهم في السوق نهاية المدة وسعر بداية المدة) مقسوم على سعر بداية المدة: (القيسي، 2004 :4).

## 2-العائد المتوقع:

هو المعدل الدوري الذي يتوقع الحصول عليه من كل دينار مستثمر في رأسمال الشركة، وهذه النتيجة تكون ترجيحاً للحدوث، أما من الجانب الإحصائي فلا بد من تحديد القيمة المحتملة للمتغير بهدف الوصول إلى متوسط القيمة، ومن ثم "فإن العائد المتوقع يمثل المتوسط المرجح للعائد المحتمل، أن الوزن الذي يتم تطبيقه على عائد معين مساوٍ لاحتمالية حدوث العائد، ويمكن تقدير الاحتمالات من خلال التقييم الذاتي أو البيانات التاريخية. ومن خلال ما تم ذكره سابقا يمكن تعريف العائد المتوقع بأنه "المعدل الموزون بالاحتمالية لكافة معدلات العائد في كل حدث متوقع" (Hull، 2010 :2). وعرفه (Miller& Jordan، 2012 :350) بأنه "المتوسط المحتمل للعائد على الموجودات المحفوفة بالمخاطر، كما عرفه (al .et ,Fabozzi، 2003 :155) ، بأنه "مقياس لميل العائد على الاستثمار" فضلاً عن ذلك تم تعريفه من قبل (Nofsinger & Hirschey، 2010 :54) ، بأنه العائد المستقبلي المحتمل بعد تحليل الموجودات المالية ، بشكل عام فإن العائد المحتمل على الورقة المالية أو موجودات أخرى هو ببساطه مساوٍ لمجموع العوائد المحتملة مضروباً باحتمالات حصولها.

## 3- العائد المطلوب:

المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية من مختلف الأعمال، ويعتمد على معدل العائد الخالي من المخاطر المتاح للمستثمرين فضال عن علاوة المخاطر (81: 2008، Madura). أو هو "معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون بهدف تعويضهم عن القيمة الزمنية للنقود التي وُظفت في استثماراتهم نتيجة لعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية من هذه الاستثمارات، أو هو الحد الأدنى للعائد الذي يعد مقبولاً لدى المساهمين (417: 2011، Al. et, Brigham). وعرف كذلك بأنه "معدل العائد الذي يتوقعه المستثمرون من استثماراتهم مقابل المخاطر". والموجودات الأكثر خطورة هي الموجودات التي يكون معدل عائدها المطلوب أعلى من معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين الآخرين في السوق، كذلك أن العائد المطلوب على الموجودات هو العائد المتوافر في السوق على الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، فعندما يشتري شخص ما استثماراً معيناً في هذه الحالة يفقد الفرصة الاستثمار أمواله في موجودات أخرى، فالعائد على الاستثمارات البديلة يجسد كلفة الفرصة البديلة. (152: 2011، Smart, et. Al)، المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية من مختلف الأعمال، ويعتمد على معدل العائد الخالي من المخاطر المتاح للمستثمرين فضال عن علاوة المخاطر (81: 2008، Madura). أو هو "معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون بهدف تعويضهم عن القيمة الزمنية للنقود التي وُظفت في استثماراتهم نتيجة لعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية من هذه الاستثمارات، أو هو الحد الأدنى للعائد الذي يعد مقبولاً لدى المساهمين " (417: 2011، Al. et, Brigham) وعرف كذلك بأنه "معدل العائد الذي يتوقعه المستثمرون من استثماراتهم مقابل المخاطر". والموجودات الأكثر خطورة هي الموجودات التي يكون معدل عائدها المطلوب أعلى من معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين الآخرين في السوق، كذلك أن العائد المطلوب على الموجودات هو العائد المتوافر في السوق على الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، فعندما يشتري شخص ما استثماراً معيناً في هذه الحالة يفقد الفرصة الاستثمار أمواله في موجودات أخرى، فالعائد على الاستثمارات البديلة يجسد كلفة الفرصة البديلة. (152: 2011، Smart, et. Al) وكل من نموذج التحليل الأساس للمخاطر ونموذج تسعير الموجودات الرأسمالية يهدف إلى تحديد ما يجب أن يكون عليه هذا العائد المطلوب، فإذا كانت الأسواق تتمتع بالكفاءة وسعر السوق يبين المخاطر الأساسية فإنه سيتم تحديد سعر إذ يكون العائد المتوقع على شراء الحصة يساوي العائد المطلوب للمخاطر، أما إذا كانت السوق غير كفؤة والأسعار تم وضعها للحصول على عائد مختلف عن العائد المطلوب، بمعنى آخر إذا كان السعر أقل من ذلك كما ظهر في التحليل الأساسي فالمستثمر يتوقع الحصول على عائد أعلى من العائد المطلوب، وبالمقابل في حالة تحديد سعر أعلى مما هو مذكور فالمستثمر يتوقع الحصول على عائد أقل من العائد

المطلوب. (الغانمي، 2015:41) أن المستثمرين النشطاء يحاولون تحديد سوء التسعير هذا و متى ما اختلف العائد المتوقع عن العائد المطلوب، بعدها يجب التمييز بين العائد المتوقع والعائد المطلوب إن ارتفاع معدل العائد المطلوب يتطلب خصماً التميز أكبر على المقسومات المستقبلية، وانخفاض في سعر السهم، ويعتمد معدل العائد المطلوب على مدى الخطورة التي تتعرض لها الشركة من قبل المساهمين في السوق، وأيضا على معدل العائد الذي يمكن الحصول عليه من الاستثمارات الخالية من المخاطر كالسندات الحكومية (Pilbeam, 2010: 217).

4- عائد السهم من الأرباح الموزعة: أن هذا النوع يفسر ما يحصل عليه المساهم من أرباح موزعة مقابل استثماره في سهم ما ، (Madura, 2008: 84).

5- العائد الجاري للسهم : إن هذا المؤشر يبين وجهة نظر المستثمر نحو تقييم السهم الذي يقيس قدر ما سيدفعه المستثمر ثمنا للسهم على توليد الربح وهو يعكس تكلفه الفرصة البديلة بين الاستثمار بالاحتفاظ بالسهم أو بيعه والتحول إلى أداة استثمارية أخرى (Scott, 14:2005).

6- العائد لفترة الاقتناء : هو العائد الذي ينتج عن قيام المستثمر بشراء الأسهم ثم الانتظار حتى يرتفع سعرها ومن ثم بيعها بعد ذلك (Khattar, 310:2008)، أو بمعنى آخر يقصد به القيمة الإجمالية لدخل السهم من جميع المصادر و نصيب السهم من الربح المحقق مضافا إليه المكاسب الرأسمالية المتحققة جراء تقلب أسعار السهم في السوق .

7-العائد غير العادي المجمع: إن وجود مجموعة العوائد غير الاعتيادية يكون حسب كفاءة السوق فإذا كانت عالية فان النتيجة ستكون عدم وجود عوائد غير اعتيادية أو منخفضة و إذا وجد هناك عائد غير اعتيادي فهذا دليل على أن المستثمر قد استلم معلومات قبل غيره، ويعد العائد غير الاعتيادي ذا أهمية قبل أن يعلن عنه لان السوق الذي يتمتع بالكفاءة لا يجب أن يكون فيه عوائد غير اعتيادية سواء كان قبل الإعلان أو بعده (Quiry&et.al, 2005:279).

## المبحث الثالث

## مؤشرات القدرة التنافسية وعلاقتها بعوائد الأسهم في المصارف التجارية

أولاً - مؤشرات قياس وتقييم القدرة التنافسية:

أولاً-1- المؤشرات المالية للقدرة التنافسية:

انطلاقاً من تعريف القدرة التنافسية بكونها قدرة المصارف على الوفاء بمتطلبات العملاء والمتعاملين معها، خلق قناعة لديهم بأن خدماتهم هي الأفضل من خلال تنوعها وجودتها وقلة التكلفة ولتحديد ذلك لابد من وجود مؤشرات لتقييم الأداء بالاعتماد على القوائم المالية ويمكن تصنيفها إلى أربعة محاور هي مؤشرات السيولة ، مؤشرات النمو، مؤشرات الأمان ، ومؤشرات الربحية.

جدول ( 1-2 )

مؤشرات الاداء المصرف

المؤشر	التسمية	طريقة حسابها
الربحية	معدل العائد إلى حقوق الملكية	النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية
	معدل العائد على إجمالي الموجودات	العائد / مجموع الموجودات
	معدل العائد على الأموال المتاحة	النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية + الودائع
	نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك	أرباح السهم / حقوق الملكية
النمو	التسمية	طريقة حسابها
	معدل نمو الموجودات	(مقدار نمو الموجودات / مجموع الموجودات) * 100
	معدل الرفع (مضاعف حق الملكية )	مجموع الأصول / حقوق الملكية (الأموال الخاصة)
	معدل الاحتفاظ بحق الملكية	حقوق الملكية / (النتيجة الصافية - الأرباح الموزعة)
الأمان	التسمية	طريقة حسابها
	قابلية المصرف على رد الودائع	(حقوق الملكية / إجمالي الودائع) * 100
	معدل حقوق الملكية للموجودات الخطرة	حقوق الملكية / مجموع استثمارات الأوراق المالية
	هامش الأمان مقابل مخاطر الاستثمار	حقوق الملكية / مجموع استثمارات الأوراق المالية
السيولة	التسمية	طريقة حسابها
	نسبة السيولة النقدية إلى الودائع الجارية	(السيولة النقدية / مجموع الودائع الجارية) * 100
	نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع	(السيولة النقدية / إجمالي الودائع) * 100
	نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع	(الودائع الجارية / مجموع الودائع) * 100
نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية	(الودائع الجارية / حقوق الملكية) * 100	

المصدر : خالص ، 2004 : 390-395.

ويعد كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on equity ، والعائد على حقوق الموجودات (ROA) Return on assets من أبسط المؤشرات لإظهار الربحية والنتيجة الصافية وبدورها تدل على التنافسية. لأن مجموع المنتجات المصرفية هي مولدة للنشاط المصرفي بما فيها الخدمات خارج الميزانية والتي تعد المحدد الأول للربحية وتغير أو تحرك بعض من هذه المنتجات يمكن أن يحدث تغيرات في الربحية (Olivier,2005:214). ويسمح العائد المصرفي الصافي (PNB) Net banking income وهو الفرق بين المخرجات والتكاليف المصرفية من تقييم قياس مساهمة المصارف في خلق القدرة التنافسية. والتخلص من النواتج الوسيطة وتكاليف الاستثمار واقساط الاندثار من الناتج المصرفي الصافي. ويتم ذلك من خلال تحديد النتيجة الخام للاستثمار والتي تدل على قدرة المصارف على توليد هامش بعد تجريد تكاليف الموارد والتشغيل. فالمخاطر التي تظهر عند سحب أقساط الاندثار الصافي المؤنات الاستثمار والحصول على النتيجة الجارية قبل الضريبة تشير إلى مخاطر ارتفاع المؤنات والتي تشير إلى تدني نوعية العملاء في المصرف الذي يواجه مخاطر نظامية ما يدفع بالمصرف إلى تأمين جزء من استحقاقاتهم (بوبر، 2010: 83). كما أنها يمكن أن ترتبط بسياسة الحوكمة ولا سيما تلك التي تتعلق بتغطية المخاطر من قبل المصارف المركزية ، إذ تلتزم المصارف بأخذ بعض المستوى من المؤنات، والنتيجة النهائية هي التي تسمح بنتمين قدرة المصارف على توليد نشاطاته وفوائدها التي تشكل احتياطياً لرفع النشاط والتوزيع على المساهمين. ويرتبط الارتقاء في النتيجة الصافية بعدة عناصر تمكن من الحكم على الأداء الماضي والمستقبلي للمصارف (Olivier,2005: 214).

### 3- المؤشرات الذاتية للقدرة التنافسية:

#### 3-1- مؤشرات الحوكمة:

من أهم مؤشرات الحوكمة التنافسية الإدارة المالية العامة والفساد، وعند مقارنة مؤشرات الحوكمة الموضوعية والذاتية فإنه يفضل اعتماد مؤشرات الإدارة المالية العامة لكونها تعتمد على بيانات يمكن التحقق من دقتها، في حين تعد مؤشرات الفساد ذاتية أكثر من كونها موضوعية. يشير مصطلح الإدارة المالية العامة إلى كيفية إدارة الحكومة للموازنة في مراحل صياغتها المختلفة، بالموافقة والتنفيذ بما في ذلك الإشراف والرقابة والعلاقات المالية الحكومية الدولية

(Cangiano et al.2013:1). ويتعلق بالقوانين والأنظمة والإجراءات المستخدمة من قبل الحكومات لتوظيف الموارد بكفاءة وشفافية والتركيز على إدارة الحكومة (Allan, 2004:231).

**تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظمات المصرفية:** يتم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل صحيح ومناسب من خلال جهتين هما: ( Ferrarini,2017:19 ).

أ- **المصارف المركزية:** وهي الجهة المسؤولة عن رقابة ومتابعة عمل الجهاز المصرفي من خلال تفعيل عملية الضبط الداخلي والخارجي بما يضمن حماية الموجودات في المنظمات المالية والمصرفية وحقوق المودعين وسلامة المودع المالي والاستقرار المالي والإداري للمؤسسات .

ب- **المصرف ذاته:** من خلال تطبيقه مبادئ الحوكمة المنفق عليها ضمناً عالمياً وإقليمياً.

**قياس الحوكمة موضوعياً:**

وتسهم نوعية البيئة التي تنشط في المصارف والمنظمات المالية بشكل واضح في تحديد الأداء ونوعيته، فالبيئة التنافسية تسمح بتحقيق نتائج تعكس الأداء المالي لها. إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تقييم المنافسة يتعلق بجانبين وهما: ( Molyneux & Forbes, 1995:156 )  
أولاً: (الهيكل - القدرة - الأداء)، (Structure, Conduct and Performance (SCP).

ثانياً: (الكفاءة - الهيكل) (efficient-structure (ESH).

وينطلق الافتراض الأول من تأثير نسبة التركيز على أداء المصارف، و أن التركيز في القطاع المصرفي يولد التنافسية في السوق مما يسمح بالحصول على قدر أكبر من الأرباح للمصارف من خلال جذب الودائع مع فوائد منخفضة وتقديم عرض القروض بفوائد مرتفعة (Bain, 1951:312) وهو ما يتطلب من الحكومة إخراج لوائح لمكافحة الاحتكار والإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ في القطاع المصرفي. في حين يشير الافتراض الثاني إلى أن العلاقة الإيجابية للربحية مع السوق ليست نتيجة حتمية للتنافسية، وأن القدر الأكبر يعود لكفاءة المصارف مع حصة سوقية كبيرة ، والأداء الأعلى للقائد في السوق يحدد بشكل كبير هيكل السوق (Demsetz, 1973: 13) أن الكفاءة الأعلى للمنتج تولد تركيزاً عالياً وربحية أعظم. ويوضح تقرير ممارسة الأعمال أنه يمكن تحديد مجموعتين من المؤشرات لمدى حسن أسواق الائتمان الأول يعتمد على السجلات الائتمانية والثاني على الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين، والتي تسهم في تبادل المعلومات الائتمانية وتساعد المقرضين في تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان بشكل أكثر كفاءة (IFC, 2010:25).

### التركيز في القطاع المصرفي :

تعد درجة المنافسة في السوق المصرفية واحدة من الآليات الرئيسة للحوكمة الاقتصادية التي تضبط سلوك المصارف ومسيرتها والتي تلزم المصارف على اعتماد إجراءات الرقابة التي تقلل من تكاليف الحصول على رأس المال الخارجي. إذ تعد نسبة التركيز من مؤشرات تقييم درجة المنافسة في الأسواق المصرفية والتركيز المصرفي غالباً ما يقدر بالنسبة المئوية للموجودات (أو عناصر الخصوم) وهي المصارف المملوكة من قبل أكبر خمسة أو ثلاثة مصارف غالباً (Jacob & Katharina, 2002:3).

### المتانة المالية للمصارف :

يعد نظام التقييم الدولي المؤلف من ست مؤشرات والتي تمثل اسم النموذج وهي كالاتي Capital adequacy, Asset quality, Management, Earnings (CAMELS). Liquidity, and Sensitivity. تقييم كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، والإدارة ، والأرباح ، والسيولة ، والحساسية، أداة تقييم شمولية تستخدمها الهيئات الرقابية بهدف تقييم المتانة المالية للمؤسسات المصرفية (Rose & Hudgins, 2010). ويتضمن ستة أبعاد هي:

**1- كفاية رأس المال:** تعكس نسبة كفاية رأس المال المصرف على تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الالتزامات إذ ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات المصرف المركزي والتي تقوم المصارف باحتسابها ونشرها في التقارير المالية لها، وهي عبارة عن رأس المال التنظيمي مقسوماً على إجمالي الموجودات حسب أوزان مخاطرة (Aspal. & Malhotra, 2013: 74).

**2- نوعية الموجودات :** من أكثر المقاييس المستخدمة لجودة أصول المصرف نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة القروض غير العاملة على إجمالي القروض للمصرف (Misra & Aspal, 2013: 42).

**3- كفاءة الإدارة:** تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة المصرف وإدارته التنفيذية في تسيير أعماله وإدارة مخاطرة ويمكن قياس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للمصرف وذلك من خلال قسمة المصاريف التشغيلية للمصرف على إجمالي الموجودات (Dang, 2011: 21).

4- **ربحية المصرف:** تحقيق الربحية هو أهم أهداف ومحددات أداء المصرف ، وذلك نظراً لأن الأرباح تعد المصدر الأساس لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي المصرف ولتعزيز رأس مال المصرف ( Atikogullari, 2009:219).

ويمكن حساب ربحية المصرف من خلال صافي هامش الفائدة من خلال قسمة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على إجمالي الدخل ( Matthew & Esther, 2012:83).

5- **سيولة المصرف:** تحثل السيولة أهمية خاصة في تقييم حجم مالية المصرف لأنها تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين ولاسيما المودعين (Ongore &Kusa, 2013:241) ويمكن قياس السيولة من خلال قسمة الموجودات السائلة لدى المصرف على إجمالي الموجودات ( Ilhomovich, 2009: 67).

6- **الحساسية لمخاطر السوق:** يقيس هذا المتغير مدى تعرض المصرف لمخاطر السوق، وسيتم قياس الحساسية لمخاطر السوق من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية لدى المصرف على إجمالي الموجودات (Gulzeb, 2011: 35).

ويعتمد هذا النموذج على تصنيف خماسي يتراوح من واحد إلى خمسة، إذ يعد التصنيف من أفضل التصنيفات وهو يعكس سلامة عمليات المصرف ووجود ممارسات قوية للأداء وإدارة المخاطر، بينما يعتبر التصنيف (5) التصنيف الأسوأ لكونه يدل على أن أداء المصرف غير مرضي ويشير لوجود احتمالية كبيرة لفشل المصرف، ووجود صعوبات وتحديات كبيرة تواجه الإدارة (National credit unions administration,2003:32).

#### 4- مؤشرات قياس التقانة والتكنولوجيا :

يمكن تحديد المؤشرات التي تشكل القدرة التنافسية للتقانة والتكنولوجية وهي: (التوني، 2007:142).

أ- المعلوماتية: وتمثل نظم المعلومات والاتصال الفاعل، ورصيد المعرفة المتاح من عناصر نظم الأعمال ومتغيرات السوق.

ب- التنظيمية: التنظيم الشبكي المرن المبني على أساس معلوماتي منفتح على البيئة.

ت- الإنتاجية: الطاقات الانتاجية والنظم والامكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج خدمات متميزة.

ث- التسويقية: أساليب وإمكانيات الاتصال البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متطورة.

ج- البشرية: الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات الذهنية المبدعة والراغبة في المشاركة  
ح- التمويلية: الموارد المالية والمادية المباشرة

خ- القيادية: القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطوير والمرونة  
إذ تؤدي هذه القدرات كلها إلى تحقيق التميز على المنافسين وبالتالي تحقق قدرة تنافسية مستمرة  
تؤدي إلى تحسين وتعزيز مركزه التنافسي في السوق المصرفية . تشمل تكنولوجيا المعلومات و  
جميع أشكال التكنولوجيا المستخدمة في إيجاد، وتخزين، ومعالجة، وإخراج المعلومات وتشمل  
ثلاثة عناصر هي:(Bivens & Vanzante ,2001:72).

أ- البنية التحتية من التجهيزات : كالمباني ومزودات الطاقة، وغيرها، والبنية التحتية  
لتكنولوجيا المعلومات من المعدّات والأجهزة، والشبكات الداخلية ومعدات الإدخال والإخراج.  
ب- البرمجيات والتطبيقات: كأنظمة التشغيل، والبرامج المختلفة، ونظم الرقابة.  
ت- شبكات الإنترنت التي تسهل عملية جمع وارسال البيانات.

#### 5- مؤشرات قياس الإدارة المصرفية:

يمكن تحديد مؤشرات قياس أداء الإدارة المصرفية بما يأتي:  
الرافعة المالية: بأنها الاستخدام المحتمل للكلف المالية الثابتة من أجل تعظيم تأثير التغييرات  
التي تحصل في الأرباح التشغيلية .وهناك نوعان من الكلف المالية الثابتة (الراوي ومزعل،2012،  
314).

1- الفوائد المدفوعة على المديونية .

2- مقسوم الأرباح للاسهم الممتازة والتي يتوجب على المصرف دفعها بغض النظر عن الأرباح  
المتحققة.

وتعد هذه النسبة مقياساً مسانداً لحساسية عدم المخاطرة لتجنب تراكم الرفع المالي في  
المصارف من جهة وفي القطاع المالي من جهة اخرى، فهو يستبدل تدابير رأس المال التنظيمية  
القائمة على المخاطر بطريقة ما عدا أخذ مخاطر الموجودات، وتكون هذه النسب عرضة  
للمعارضة بسبب الثغرات في معايير المحاسبة المتفق عليها والمقبولة دولياً وهي Generally  
(GAAP) Accepted Accounting Principles أو (IFRS) International Financial  
Reporting Standards، وبما أنها لا تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموجودات، فقد  
تركز المصارف على اقراض ذي مخاطر أعلى/عائد أعلى، ولا تزال تعاني من الغموض في  
بعض آليات التطبيق (Aramburu,2014:18).

### ثانياً- اجمالي الائتمان المصرفي:

هو الثقة التي يوليها المصرف لزيونه من خلال منحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفالة أو ضمانته من قبل الآخرين، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء الزيون بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل في فوائده وعمولات من جراء منح القروض (حجازي، 2011 : 269 ) وتتنوع مخاطر الائتمان وفقا لتنوع مصادرها ومن أبرزها مخاطر تتعلق بالعملاء (عدم المقدرة على السداد). ومخاطر السيولة، ومخاطر الاقتصاد الكلي (الأزمة المالية)، فضلاً عن مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية (Titman et al,2011: 650). وتوجد محددات لمنح الائتمان في المصرف تتمثل بالتوليف الذي يعتمده المصرف في بناء هيكله التمويلي من خلال الموازنة بين دين قصير الأجل مضمون يرتبط بوديعة مضمونة تشكل الهيكل المالي الأمثل للمصرف، بالإضافة إلى مدى تعرض الهيكل المالي للمصرف للانخفاض عن خط الائتمان الممنوح . (Ivashina &Scharfstein,2010,330).

### ثالثاً- العائد على السهم:

يحتاج المستثمرون الى العديد من المعلومات لأجل مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ومن أهم هذه المعلومات حجم القروض، والطلب المتوقع على الأسهم، بالإضافة الى معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية والمعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد سعر السهم الحقيقي وان أسعار الأسهم يمكن ان تتغير او تتذبذب بشكل كبير وهذا التذبذب اما يؤدي الى أرباح يجنيها المستثمر اذا ارتفعت الأسعار او خسائر اذا هبطت الأسعار، فالإتجاه الصاعد في أسعار السهم يوحي بشكل عام بتوقعات متفائلة لازدهار السوق في المستقبل، وازباح اعلى للمستثمر وان تراجع السوق من الناحية الأخرى هو غالبا ينذر بأخبار اقتصادية معاكسة وتراجع في الازباح (Rose,2003,53-55).

### الخلاصة :

ومما سبق ذكره يمكن القول أن القدرة التنافسية بمفهومها وما تتضمنه من أبعاد وما يؤثر بها من عوامل وما تنتهجه من استراتيجيات وأساليب تفاعل تلعب دوراً هاماً في نجاح المنظمات المالية ولاسيما المصارف التجارية، وتسهم في ترسيخ قواعدها السوقية من خلال اثارها الإيجابية على الأرباح والعوائد ذلك أن الربحية هي أحد أهم مؤشرات القدرة التنافسية وبذلك يمكن التعامل معها بوصفها عوامل مؤثرة ومناثرة من خلال المؤشرات الأخرى، ولاسيما تلك التي تتعلق بالأمان والسيولة والنمو في ظل معطيات الحوكمة وانطلاقاً من تركيز المصارف ومثانتها المالية، كما يمكن القول أن العائد هو الأرباح المتحققة أو المكاسب التي ينتظرها كل مستثمر خلال مدة زمنية معينة نتيجة لاستثماره في مصرف ما، ويعود بشكل مباشر إلى كمية الاستثمار التي يملكها المستثمر وحجم وطبيعة الأرباح الناتجة عن هذا المصرف تبعاً لحصته الاقتصادية وكفاءة ضمن القطاع المصرفي لتشكل معاً رؤية أكثر شمولية لدور القدرة التنافسية في عوائد الاسهم ، إذ يكشف دور القدرة التنافسية عن نقاط الضعف والقوة في الأداء، مما يدفع إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفي الوقت المناسب وهو ما يؤثر على عوائد الأسهم ، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الآتي والذي يتضمن تحليل مؤشرات القدرة التنافسية وقياس أثرها في عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004-2019م) .

# الفصل الثالث

تحليل وقياس أثر القدرة التنافسية في عوائد المصارف  
التجارية عينة البحث للمدة ( 2019-2004 )

المبحث الأول : تحليل مؤشرات القدرة التنافسية وعوائد  
الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2019-2004 )

المبحث الثاني : تحليل أثر مؤشرات القدرة التنافسية والعوائد  
المصرفية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة  
( 2019-2004 )

المبحث الثالث : قياس أثر مؤشرات القدرة التنافسية في  
عوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث ( 2019-2004 )

**التمهيد :**

يهدف هذا الفصل الى تحليل نتائج التقييم من خلال استخدام التحليل المالي والاحصائي واثره على عوائد الاسهم و تم اختيار المصارف التجارية الخاصة عينة البحث المتمثلة بـ ( مصرف الخليج ، مصرف بغداد ، المصرف الأهلي ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف بابل ، مصرف سومر التجاري ) وذلك لتوفر البيانات المصرفية المتمثلة بالتقارير السنوية للمدة (2004-2019م) كذلك لأنها تعد من المصارف الأكثر تداولاً والاستمرارية وعدم الانقطاع في العمل المصرفي وعدم الاندماج المصرفي خلال مدة البحث .

**الفصل الثالث :**

المبحث الاول : تحليل مؤشرات القدرة التنافسية وعوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004-2019م ) .

المبحث الثاني : تحليل اثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية للمصارف عينة البحث للمدة ( 2004-2019م ) .

المبحث الثالث : قياس اثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصارف للمصارف عينة البحث للمدة ( 2004-2019 م ) .

## المبحث الأول

### استخدام مؤشرات القدرة التنافسية في تقييم أداء المصارف عينة البحث

#### 1- نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث:

##### المصارف التجارية الخاصة :

أ- مصرف الخليج التجاري : أسس مصرف الخليج التجاري بوصفه شركة مساهمة خاصة ، برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من المصرف المركزي العراقي المرقمة ص.أ / 115/3/9/ والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون المصرف المركزي رقم (64) لسنة 1976 الملغى ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات إلى أن وصل (300000) مليار دينار عراقي بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ 2014/11/7 من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / 26790 والمؤرخ في 2014/11/7 وقد تم إجراء القيود الحسابية في سجلات بتاريخ 12 / 12 / 2014، بعد إطلاق الوديعة من قبل المصرف المركزي العراقي .

ب- مصرف بابل :تم تأسيس مصرف بابل (شركة مساهمة خاصة) برأسمال قدره (500) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس 6769 وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة من المصرف المركزي العراقي برقم ص أ / 11/461/3/9 في 1999/6/8 . بتاريخ 1999/8/1 باشر المصرف عمله . وتمت زيادة رأس مال المصرف الى ( 187,859 ) مليون دينار بموجب توجيهات المصرف المركزي العراقي ومصادفته بموجب كتاب المرقم ( 5562 / 3 / 11 ) في ( 13 / 11 / 2014 ) خلال سنة / 2015 فوق المادة ( 55 ) من قانون الشركات وصدر كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 19429 في 2015/ 8/3 باستكمال اجراءات زيادة راس المال المصرف ليصبح ( 250 ) مليار دينار . ومساهمة المصرف في الانشطة التنموية للاقتصاد العراقي ضمن اطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة اعمال مصارف الاستثمار والاعمال المصرفية التجارية المتنوعة المحلية والدولية لحسابه او لحساب الاخرين وفق القوانين النافذة بالتعاون مع الجهاز المصرفي والجهات الاستثمارية الاخرى التي يعينها التطور الاقتصادي في القطر وفقاً للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة .

**ج- مصرف بغداد:** أسس مصرف بغداد سنة 1992 بوصفه أول مصرف عراقي خاص، برأس مال مكتتب قدره (100,000,000) دينار عراقي . يعد المصرف بفروعه الـ (36) أحد أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق ، رؤيته هي دمج التقنية مع خدمة العملاء . لقد برز بوصفه واحداً من أكبر المصارف في المنطقة التي تقدم الخدمات المالية بجودة وثقة تامة ، إذ يقدم المصرف خدماته التجارية والعالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل خدمات العقارات التجارية وقروض البناء، خدمات الائتمان، والاعتمادات والتمويل التجاري. فضلا عن خدمات الأفراد التي تضم مجموعة متكاملة من حسابات التوفير والجارية والودائع والقروض السكنية والقروض الشخصية وقروض السيارات وغيرها.

**د- المصرف الأهلي العراقي:** أسس المصرف الأهلي العراقي عام 1995 بوصفه شركة مساهمة عامة ضمن القطاع الخاص، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه المصرف ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس مال المصرف من 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار أمريكي) في كانون الأول 2013.

**هـ- مصرف الشرق الأوسط :** أسس مصرف "الشرق الأوسط العراقي للاستثمار في عام 1993 بعد أن حصل على شهادة التأسيس من وزارة التجارة/ دائرة مسجل الشركات وإجازة الصيرفة من المصرف المركزي العراقي، وباشراً أعماله المصرفية بتاريخ 1994/5/8 برأس مال مقداره 400 مليون دينار. أما الآن فان رأس مال المصرف المسجل والمدفوع فعلا 250 مليار مرتفعا بـ 625 ضعفا عما كان عليه عند التأسيس، وتمت هذه الزيادات من خلال رسملة الأرباح السنوية والقسم الآخر مدفوعاً من حملة الأسهم منذ تأسيس المصرف.

**و- مصرف سومر التجاري :** أسس مصرف سومر التجاري برأس مال قدره (400) مليون دينار بموجب احكام قانون المصرف المركزي العراقي رقم ( 64 ) لسنة 1969 المعدل واحكام قانون الشركات رقم ( 21 ) لسنة 1997 المعدل وبموجب شهادة التأسيسية المرقمة (م/ش/6931) في ( 26 / 5 / 1999 ) الصادرة من دائرة تسجيل الشركات واعد مصرف سومر شركة مساهمة ومجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب المصرف المركزي العراقي المرقم ص 1124/9/10 في 1999/11/4 وباشراً مصرف عمله بشكل رسمي بتاريخ 2000/1/3 والمساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية في العراق وتنشيط فعاليتها في إطار السياسة العامة للدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالأخص تشغيل المشاريع الزراعية والصناعية والسياحة عن طريق ممارسة الصيرفة وتقديم الخدمات المصرفية في ضوء القوانين والأنظمة النافذة، وقد سعى الى الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الخاصة الأخرى العاملة في العراق.

## 1- تطبيق وتحليل مؤشرات القدرة التنافسية على المصارف عينة البحث :

سيتم تقييم أداء المصارف عينة البحث والمؤلفة من ستة مصارف تجارية للمدة (2004 – 2019) من خلال احتساب النسب المالية المختارة بوصفها معياراً عن مؤشرات القدرة التنافسية، لأنها الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً واستخداماً وكما يأتي :

## 1-2 تحليل مؤشر الربحية :

يقيس مؤشر الربحية مدى فعالية المنظمة في استخدام الموارد المتاحة للمصرف وهناك عدة نسب لقياس الربحية كما تم ذكرها في الفصل الثاني المبحث الثالث وتم اختيار معادلة الربحية المالية ( العائد على الموجودات ) (ROA) وهو مؤشر لمدى ربحية المصرف بالنسبة لأجمالي موجوداته ويبين مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام موجوداتها لتوليد الأرباح ويوضح الجدول (1-3) النسبة أعلاه للمدة (2004 – 2019) للمصارف عينة البحث وكما يأتي:

## جدول(1-3)

مؤشر الربحية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2004-2019)

السنة	الخليج	بغداد	الأهلي	الشرق	بابل	مصرف سومر
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2004	2.40%	4.63%	29.09%	2.84%	4.84%	20.91%
2005	2.85%	0.75%	28.26%	3.47%	3.32%	4.13%
2006	2.98%	2.93%	-169.13%	1.90%	4.78%	3.32%
2007	0.26%	6.18%	0.36%	3.98%	5.73%	3.42%
2008	6.30%	4.05%	4.97%	2.46%	5.34%	1.31%
2009	3.08%	2.26%	0.74%	2.19%	2.56%	5.44%
2010	2.27%	1.69%	1.26%	1.74%	2.48%	4.78%
2011	3.52%	2.85%	1.57%	3.24%	2.14%	17.63%
2012	8.56%	1.83%	4.05%	2.82%	1.94%	5.20%
2013	6.43%	1.82%	2.56%	2.70%	1.49%	5.03%
2014	4.43%	1.52%	1.14%	0.53%	1.84%	5.51%
2015	1.22%	0.44%	0.41%	0.86%	1.49%	11.50%
2016	0.73%	1.69%	4.06%	2.04%	2.63%	12.58%
2017	0.70%	0.56%	0.48%	-0.65%	1.41%	12.08%
2018	0.09%	0.37%	-1.50%	-0.40%	1.19%	2.62%
2019	-0.72%	0.64%	1.45%	0.01%	0.37%	3.29%
Mean	2.82%	2.14%	-5.64%	1.86%	2.72%	7.42%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2004-2019)

\* واستخدام المعادلة التالية ( العائد / اجمالي الموجودات )

يلاحظ من الجداول (1-3) ما يأتي:

#### أ- مصرف الخليج :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث (2.82%) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (2) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة الربحية المالية لمصرف الخليج نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2012 كانت (8.56) ويعود السبب إلى ارتفاع العائد عن سنة 2011 بمقدار (23,872,663) مليار دينار بسبب الزيادة الحاصلة في إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي لتلك السنة ، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الخليج في سنة 2019 بمقدار (-0.72%) وتعود الأسباب إلى تسجيل المصرف عجزاً مالياً بمبلغ (-3,931,357) مليار دينار .

#### ب- مصرف بغداد :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث (2.14%) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (4) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة الربحية المالية لمصرف بغداد نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2007 كانت (6.18) بسبب الزيادة الحاصلة في إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي لتلك السنة ، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف بغداد في سنة (2018) بمقدار (% 0.37) وتعود الأسباب إلى انخفاض العائد عن سنة 2017 بمقدار (1,970) مليار دينار .

#### ج- المصرف الأهلي

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث (% -5.64) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (6) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة الربحية المالية للمصرف الأهلي نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2004 كانت (29.09) مليار دينار ، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة للمصرف في سنة (2006) بمقدار (-169.13) مليار دينار وتعود الأسباب لانخفاض العائد مما اداء إلى عجز مالي للمصرف والذي قدر بـ(-742,895) مليار دينار.

#### د- مصرف الشرق الأوسط :

بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث (1.86%) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

ثانياً :من خلال احتساب نسبة الربحية المالية لمصرف الشرق الأوسط نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2007 كانت (3.98%) ويعود السبب إلى ارتفاع العائد عن سنة 2006 بمقدار (10,514,) مليار دينار بسبب الزيادة الحاصلة في إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي لتلك السنة، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الخليج في سنة 2017 بمقدار (-0.65%) وتعود الأسباب إلى انخفاض إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي ولذلك سجل المصرف عجزاً مالياً بمبلغ (4861-) مليار دينار .

#### هـ- مصرف بابل :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث ( 2.72 % ) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 3 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

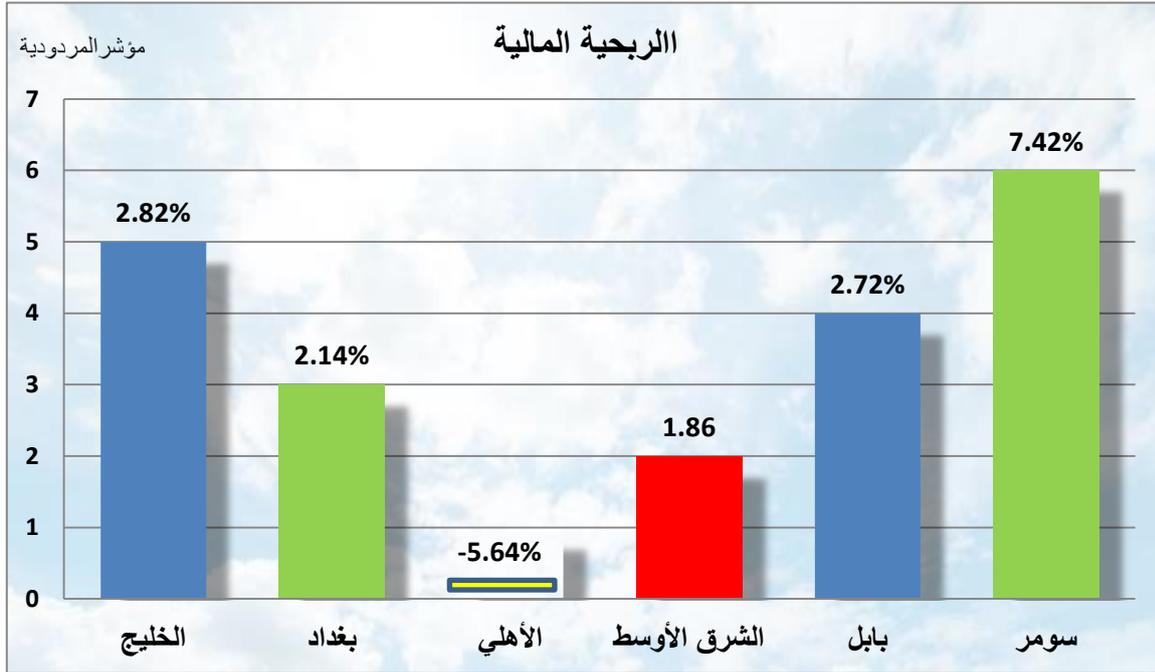
ثانياً :من خلال احتساب نسبة الربحية المالية لمصرف بابل نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2007 كانت (5.73%) ويعود السبب إلى فائض العائد من خلال العمليات المصرفية لسنة 2007 وحقق مصرف بابل سنة 2007 مبلغاً قدره ( 4728 ) مليار دينار مقابل ( 3575 ) مليون دينار في سنة 2006 أي زيادة قدرها ( 1.153 ) مليار دينار لسنة 2007 عن السنة السابقة بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف بابل في سنة 2019 بمقدار ( 0.37 % ) ويعود سبب ذلك بأنه المصرف حقق ربحاً صافياً بمقدار ( 1.581 ) مليار دينار لسنة 2019 مقابل ( 4.485 ) مليار دينار في سنة 2018 وبارتفاع ملحوظ عن الأرباح لسنة 2019 أي انخفاض العائد لسنة 2019 عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( 2,904 ) مليار دينار عن السنة السابقة وذلك بسبب انخفاض الأنشطة الاستثمارية للمصرف في السنة . وكذلك زيادة الديون المعدومة مما اثر على عمليات الأنشطة المصرفية بسبب الضعف في مستوى الإدارة المالية واطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح التسهيلات الائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية .

#### و- مصرف سومر التجاري :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الربحية خلال سنوات البحث ( 7.42 % ) حسب معادلة الربحية المالية ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 1 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 3 )

ثانياً :من خلال احتساب نسبة الربحية المالية لمصرف سومر التجاري نلاحظ أن اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2004 كانت (20.91%) ويعود السبب إلى زيادة العمليات المصرفية والزيادة الحاصلة لمردود المصرف مما أدى إلى ارتفاع العائد في نفس السنة ، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف سومر التجاري في سنة 2008 بمقدار ( 1.31 % ) ويعود سبب ذلك زيادة اجمالي الموجودات عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( 303.118 ) مليار دينار وانخفاض العائد عن سنة 2007 بمبلغ قدره ( -5.974 ) مليار دينار .

ومن خلال المعطيات نرى أن القدرة التنافسية المتمثلة بنسبة الربحية المالية وفقاً لما سبق نجد أن المصارف التجارية حققت تصنيفاً جيداً ماعدا المصرف الأهلي العراقي مما يشير إلى أن الإيرادات متزايدة وإن الأرباح أكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأسمال كاف ، وكفاية المخصصات بعد الأخذ بالاعتبار جودة الموجودات و النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات ، وكان الترتيب الخاص بالتنافسية لمؤشر الربحية تنازلياً كالآتي (مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج، مصرف بابل ، مصرف بغداد ، الشرق الأوسط، المصرف الأهلي العراقي) كما موضح في الشكل (3) أدناه .



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (1-3)

شكل (3)

ترتيب المصارف حسب الأفضلية اعتماداً على مؤشر الربحية للمدة (2004-2019)

## 2-2 تحليل مؤشر النمو :

يعد حساب معدل نمو الموجودات مؤشراً على مدى نمو الممتلكات والاستثمارات والأعمال التجارية ونجاحها خلال فترة زمنية محددة ، كما يساعد على التنبؤ بالنمو المستقبلي للموجودات وسيتم حسابها من خلال معادلة النمو للموجودات وباعتبار سنة 2005 سنة أساس كما موضح في الجدول (2-3) الآتي:

## جدول(2-3)

مؤشر نمو الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2004-2019)

السنة	الخليج	بغداد	الأهلي	الشرق	بابل	مصرف سومر
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2004	—	—	—	—	—	—
2005	202%	414%	412%	82%	80%	129%
2006	79%	4%	-31%	-6%	7%	41%
2007	73%	10%	106%	36%	10%	24%
2008	69%	49%	-86%	40%	48%	64%
2009	8%	48%	33%	-2%	38%	23%
2010	5%	20%	14%	4%	19%	-87%
2011	30%	-9%	72%	15%	35%	-86%
2012	20%	49%	83%	23%	12%	61%
2013	105%	36%	61%	-5%	8%	15%
2014	-6%	4%	14%	-12%	-5%	35%
2015	-1%	-19%	-13%	-8%	15%	-12%
2016	-1%	-19%	8%	0.5%	-4%	-5%
2017	-25%	-9%	4%	18%	-5%	11%
2018	-4%	2%	-13%	11%	14%	5%
2019	-5%	2%	20%	-21%	14%	-12%
Mean	37%	39%	110%	12%	19%	14%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة(2004-2019)  
\*استخدام المعادلة التالية . (اجمالي الموجودات الحالي- اجمالي الموجودات السابقة / اجمالي الموجودات السابقة)\*100

يلاحظ من الجداول (2-3) ما يأتي:

## أ- مصرف الخليج :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (37%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (3) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً : بالاعتماد على إن سنة 2005 بوصفها سنة أساس نلاحظ في السنوات (2006-2012) إن نسبة نمو الموجودات في انخفاض مستمر، إذ كانت في سنة 2006 (79%) إذ سجلت انخفاضاً بفارق كبير قدر بـ(123%) عن سنة الأساس إلى إن وصلت بنسبة (20%) في سنة 2012 ويعزى ذلك إلى انخفاض في الودائع والائتمان النقدي بسبب الظروف الاقتصادية وغير المستقرة بسبب الحالة الأمنية التي كانت وما زالت يمر بها الاقتصاد العراقي ، أما في سنة 2013 فكان هنالك ارتفاع في نمو الموجودات بنسبة (105%) إذ عمل المصرف على تحسين جودة

موجوداته ونوعيتها في جانب الموجودات والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الأيمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة مما عمل على تحسين مؤشرات الربحية المستقبلية لديه والتوازن بين عاملي الربحية والمخاطر، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الأجل المختلفة، والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفاعلية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الايرادية للمصرف والمحافظة على مؤشرات السيولة المالية لديه . اما في السنوات (2014-2019) فقد انخفضت مؤشرات نمو الموجودات بسبب العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني للمدة (2014- 2017) واستمرت تأثيراتها لسنة (2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

#### ب- مصرف بغداد :

أولاً - بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (39%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (2) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً - سجل مصرف بغداد في سنة الأساس (2005) نمواً كبيراً قدر بـ(414%) اذا عمل المصرف على تحسين جودة موجوداته ونوعيتها في جانب الموجودات والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الأيمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة ، وفي سنة (2006) سجل المصرف نمواً قدر بـ(4%) وكانت نسبة النمو منخفضة مقارنة بسنة الأساس ويعزى ذلك إلى انخفاض في الودائع والائتمان النقدي في تلك السنة مع الاعتماد على النمو الانفجاري في الموجودات بسنة 2005 ، اما في السنوات (2007-2010) فكان هنالك تذبذب شبه متصاعد في نمو الموجودات ماعدا سنة 2007 كان هنالك انخفاض طفيف لكن بالمجمل كان هنالك نمو خلال سنوات (2005-2010) ، في سنة (2011) سجل المصرف انخفاضا في نمو الموجودات بـ(9%) ، وفي سنة (2012) سجل المصرف ارتفاعا في نمو الموجودات بنسبة (49%) وهي نسبة جيدة جدا قياسا بالسنوات الماضية والقادمة ويعزى ذلك إلى ارتفاع في الودائع والائتمان النقدي في تلك السنة مما عزز في نمو الموجودات ، تبعها بعد ذلك نمو منخفض في سنوات (2013-2014) ، تبعها انخفاض حاد في السنوات الثلاث التالية (2015-2017) بسبب العمليات الإرهابية والوضع الاقتصادي غير المستقر ، ثم بدأ بالنمو في سنوات (2018-2019) بنسبة (2%) .

**ج- المصرف الأهلي :**

أولاً- بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (110%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً- سجل المصرف الأهلي في سنة الأساس (2005) نمواً كبيراً قدر بـ(412%) اذا عمل المصرف على تحسين جودة موجوداته ونوعيتها في جانب الموجودات والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الأمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة ، أما في سنة (2006) فكانت أجمالي الموجودات منخفضة عن سنة الأساس مما سجل هبوطاً في نمو الموجودات بـ(31- %) ، واستمر التذبذب في نمو الموجودات للمصرف الأهلي فسجلت سنة (2007) نمواً قدر بـ(106%) بسبب زيادة في أجمالي الموجودات التي تعزى إلى الاستثمار الأمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة ،أما في سنة (2008) فكان هنالك هبوط في نمو الموجودات بنسبة (-86%) ، وفي السنوات التي تلت كان هنالك نمو متذبذب في السنوات (2009-2014) كانت اعلى نسبة نمو في سنة (2012) بنسبة (83%) وادنى نسبة في نمو الموجودات في سنتي (2010,2014) بنسبة (14%) ، في سنة (2015) كان هنالك هبوط في نمو الموجودات إذ سجلت نسبة بـ(13- %) ويعزى السبب إلى الظروف الاقتصادية وغير المستقرة بسبب الحالة الأمنية التي مر بها الاقتصاد العراقي في تلك المدة ، سجلت سنتا (2016-2017) نمواً في الموجودات فكانت (8%) و (4%) على التوالي ، في سنة 2018 سجل المصرف الأهلي هبوطاً في نمو الموجودات بنسبة بـ(13- %) ، أما في سنة (2019) فكان هنالك نمو للموجودات بنسبة (20%) من خلال تحسين جودة موجوداته ونوعيتها في جانب الموجودات والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الأمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.

**د- مصرف الشرق الأوسط :**

أولاً- بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (12%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (6) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً- كانت نتائج مصرف الشرق الأوسط الخاصة بنمو الموجودات للمدة (2004-2019) متذبذبة بين النمو والهبوط ، إذ سجلت في سنة الأساس نمواً بنسبة (82%) بينما كان هنالك هبوط في سنة (2006) في نمو الموجودات بنسبة (-6%) ويعزى السبب الرئيس إلى انخفاض في الموجود الكلي لتلك السنة، أما في سنتي (2007-2008) فكان هنالك نمو ملحوظ فسجل في سنة 2007 نسبة (36%) أما السنة التي تلتها فكان هنالك نمو مرتفع بنسبة (40%) كما سجل المصرف هبوطاً في سنة (2009) بنسبة (-2%) ، وفي السنوات (2010-2012) كانت اعلى نسبة نمو في سنة (2012) بنسبة (23%) وادنى نسبة في نمو الموجودات في سنة (2010) بنسبة (4%) ، في السنوات (2013-2015) سجل مصرف الشرق هبوطاً في موجوداته مما أدى سلباً على النمو فكانت سنة (2014) الأكثر هبوطاً بنسبة (-12%) ، وفي السنوات.

(2016-2018) كان هنالك نمو في الموجودات خلال تلك السنوات ، إذ سجل مصرف الشرق في سنة (2017) اعلى نمو إذ بلغت (18%) في ما كانت سنة (2016) الأقل نمو بنسبة (0.5%) ، أما في سنة (2019) فكان هنالك هبوط في نمو الموجودات بنسبة (21%-) بسبب انخفاض في الموجود الكلي مما أدى إلى الهبوط دون المستوى المطلوب .

#### ه- مصرف بابل :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (19%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 4 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً : سجل مصرف بابل في سنة ( 2005 ) اعلى نسبة ( 80% ) ويعود سبب ذلك إلى التطور الحاصل في أعمال ونشاطات المصرف وسرعة ودقة العمل المصرفي من خلال التوازن بين الربحية والاستثمار وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة و نمو موجودات سنة ( 2005 ) عن السنة ( 2006 ) بمبلغ قدره ( 30,985 ) مليون دينار اما في سنتي ( 2006 – 2007 ) نلاحظ انخفاضاً كبيراً في نمو الموجودات عن سنة الأساس إذ سجلت سنة 2006 نسبة ( 7% ) وسنة 2007 ( 10% ) اما في السنوات (2008 ، 2009) فكان هنالك نمو ملحوظ إذ سجلت في سنة 2008 نسبة ( 48% ) واما سنة 2009 ( 38% ) كما سجلت هبوطاً في سنة 2010 نسبة ( 19% ) اما في سنة 2011 فكان هنالك ارتفاع في نمو الموجودات بنسبة ( 35% ) ويعد سبب ذلك الى ارتفاع اجمالي الموجودات عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( 70,135 ) مليار دينار وكذلك سجل مصرف بابل انخفاض كبير في السنوات المتتالية ( 2012- 2019 ) إذ كانت ادنى نسبة مسجلة ( 4%- ) في سنة 2016 بقارق كبير عن سنة الأساس بسبب تدهور ظروف المصرف ومنها اقامة دعاوي من قبل الاخرين على المصرف في نفس السنة وكانت المبالغ ( 19,804 ) مليار دينار وحسنت في نفس السنة وانخفاض ودائع الجمهور في نهاية السنة بمقدار ( 20 ) مليار دينار وان هذه الودائع تمثل المصدر الرئيس الذي يوليه المصرف الاهمية البالغة في تمويل عمليات الائتمان النقدي بأشكاله المتعددة .

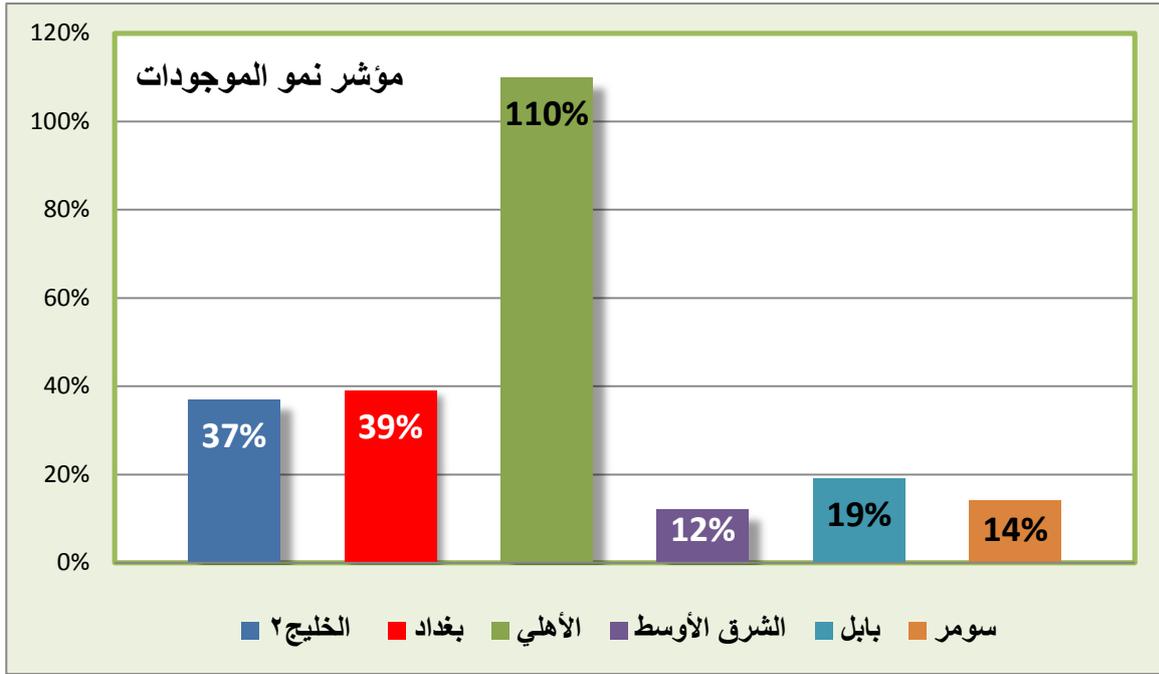
#### و- مصرف سومر التجاري :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر نمو الموجودات خلال سنوات البحث (14%) حسب معادلة نمو الموجودات ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 5 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 4 )

ثانياً : من خلال حساب معادلة مؤشر النمو للموجودات تبين بانه قد حصل مصرف سومر التجاري على اعلى نسبة ( 129% ) في سنة الأساس 2005 سبب ارتفاع اجمالي الموجودات في سنة الأساس ( 2005 ) مما يشير الى ان مصرف سومر التجاري عمل على تحسين جودة موجوداته ونوعيته وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية في نفس السنة، وفي سنتي ( 2006-2007 ) سجل المصرف انخفاضاً بنسبة ( 41% ، 24% ) اما في سنة 2008 فقد سجل مصرف سومر التجاري ارتفاعاً بنسبة ( 64% ) ويعود سبب ذلك الى ارتفاع اجمالي

الموجودات في نفس السنة اما في سنة 2009 فقد سجل المصرف انخفاضاً بنسبة ( 23% ) وبعد ذلك اتبعها انخفاضٌ حاد في سنتي ( 2010-2011 ) اذ سجل مصرف سومر التجاري ادنى نسبة ( 87% ، 86% ) بسبب الانخفاض الذي حصل في اجمالي الموجودات في السنوات المذكورة اعلاه وبعدها شهد المصرف ارتفاعاً في سنة 2012 بنسبة ( 61% ) بسبب نمو موجودات المصرف وبعدها سجل انخفاضاً بنسبة ( 15% ) في سنة 2013 وفي سنة 2014 سجل المصرف ارتفاعاً بنسبة ( 35% ) اما في السنوات ( 2015-2016-2017-2018-2019 ) فقد سجل المصرف انخفاضاً حاداً بنسبة ( 12% ، 5% ، 11% ، 12% ) مقارنةً بسنة الاساس بسبب الازمة الامنية والسياسية المتردية مما اثر ذلك على السياسة المصرفية واتساع الفجوة بين الجمهور والقطاع المصرفي .

ومن خلال المعطيات أن القدرة التنافسية المتمثلة بنسبة نمو الموجودات وفقاً لما سبق نجد أن المصارف التجارية حققت نمو جيداً في موجوداتها مما يشير إلى إن المصارف عملت على تحسين جودة موجوداتها ونوعيتها في جانب الموجودات والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة مما عمل على تحسين مؤشرات الربحية المستقبلية لديها والتوازن بين عاملي الربحية والمخاطر، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الأجل المختلفة، والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفاعلية والتي تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الايرادية للمصارف والمحافظة على مؤشرات السيولة المالية لديها ، وكان الترتيب الخاص بالقدرة التنافسية لنسبة نمو الموجودات تنازلياً كالآتي (الأهلي ، بغداد ، الخليج ، بابل ، سومر ، الشرق الأوسط ) وكما موضح في الشكل (4) :



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (2-3)

شكل (4)

افضليه المصارف عينة البحث خلال مؤشر نمو الموجودات للمدة (2019-2004)

### 3-2 تحليل مؤشر الأمان :

يحدد هذا المؤشر مدى القدرة والصلابة على مواجهة المخاطر والمشاكل والصدمات التي تتعرض لها المنظمات المالية وتصيب بنود الميزانية العمومية التابعة لها، إذ يأخذ مؤشر الأمان بعين الاعتبار المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة المالية، إذ دعت لجنة بازل إلى أن تكون نسبة كفاية رأس المال هو (12%) حداً أدنى مطلوباً للكفاية، فكلما كانت نسبة الكفاية المالية ادنى من النسبة المقررة قد تتعرض تلك المصارف إلى المشاكل بسبب افتقارها لمقومات الأمان والسلامة بسبب هذا الانخفاض، بالمقابل نجد أن نسبة الارتفاع في النسبة المالية المقررة قد يعطي السلطات القدرة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر المحتملة أو حال وقوعها بسبب نشاطها الائتماني وإبقاء المصرف في بر الأمان، وتم اختيار معادلة قابلية المصرف على رد الودائع المتمثلة بـ(حقوق الملكية / إجمالي الودائع)\*100% والتي تعبر عن مدى اعتماد المصرف على حقوق المالكين بوصفها مصدراً للتمويل إذ تبين في الوقت ذاته قدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة للمصرف ويوضح الجدول (3-3) مؤشر الامان لمصارف العينة للمدة (2019 – 2004) .

## جدول(3-3)

مؤشر الامان للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2004-2019)

السنة	الخليج	بغداد	الأهلي	الشرق	بابل	سومر التجاري
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2004	51%	18%	228%	10%	258%	135%
2005	64%	28%	594%	127%	203%	24%
2006	45%	25%	9%	150%	208%	168%
2007	314%	30%	1%	122%	185%	161%
2008	25%	23%	83%	132%	43%	221%
2009	31%	17%	128%	17%	142%	204%
2010	33%	15%	102%	18%	143%	198%
2011	54%	20%	139%	27%	299%	20%
2012	57%	20%	100%	30%	268%	151%
2013	73%	21%	47%	37%	395%	187%
2014	76%	20%	68%	86%	722%	192%
2015	79%	30%	154%	83%	782%	29%
2016	74%	36%	194%	108%	463%	39%
2017	121%	37%	155%	81%	721%	30%
2018	135%	34%	135%	61%	393%	33%
2019	152%	34%	102%	96%	216%	43%
Mean	87%	26%	140%	74%	340%	115%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة(2004-2019)

\*واستخدام المعادلة التالية : (حقوق الملكية / أجمالي الودائع) \*100%

## أ- مصرف الخليج :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (87%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (4) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة قابلية مصرف الخليج على رد الودائع نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة واخرى متذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2007 هي (314%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال زيادة الائتمان النقدي ، كذلك زادت حقوق الملكية عن السنة السابقة بـ(4,274,073) مليار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الخليج في سنة 2008 بمقدار (25%) وهي أيضا جيدة بوصفها نسبة أمان لمواجهة مخاطر سحب الودائع الغير متوقع وتعود أسباب الانخفاض إلى زيادة أجمالي الودائع بمبلغ (156,700,485) مليار عن سنة 2007.

**ب- مصرف بغداد :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (26%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (6) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة قابلية المصرف على رد الودائع لمصرف بغداد نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2017 هي (37%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف، كذلك سجل انخفاضاً في إجمالي الودائع عن السنة السابقة بـ(75,953-) مليار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف بغداد في سنة 2010 بمقدار (15%) وهي أيضاً جيدة بوصفها نسبة أمان لمواجهة مخاطر سحب الودائع غير المتوقع وتعود أسباب الانخفاض إلى زيادة إجمالي الودائع بمبلغ (143,070) مليار دينار عن سنة 2009.

**ج- المصرف الأهلي :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (140%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (2) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة قابلية المصرف على رد الودائع لمصرف الأهلي نلاحظ أن هنالك نسب أمان عالية ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2005 هي (594%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف، كذلك سجل انخفاضاً في إجمالي الودائع عن السنة السابقة بـ(44,706) مليار مع زيادة في حقوق الملكية بمقدار (1,476) مليار، بينما كانت ادنى نسبة مسجلة للمصرف الأهلي في سنة 2007 بمقدار (1%) وهي نسبة غير جيدة بوصفها نسبة أمان لمواجهة مخاطر سحب الودائع الغير متوقع والتي دعت لجنة بازل إلى أن تكون نسبة كفاية راس المال هو (12%) حداً ادنى مطلوباً للأمان وتعود الأسباب إلى انخفاض حق الملكية بمبلغ (918) مليار عن السنة السابقة كذلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع بمقدار (8254) مليار دينار عن سنة 2006.

**د- مصرف الشرق الأوسط :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (74%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

ثانياً : من خلال احتساب نسبة قابلية المصرف على رد الودائع لمصرف الشرق الأوسط نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2006 هي (150%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف، كذلك سجل انخفاضاً في إجمالي الودائع عن السنة السابقة بـ(50,710) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الشرق في سنة 2004 بمقدار (10%) وهي نسبة غير جيدة بوصفها نسبة أمان لمواجهة مخاطر سحب الودائع غير المتوقع والتي دعت لجنة بازل إلى أن تكون نسبة كفاية راس المال هو (10.5%) و (12%) حسب المصرف المركزي العراقي بوصفه حداً ادنى مطلوباً للأمان .

**هـ- مصرف بابل :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (340%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 1 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

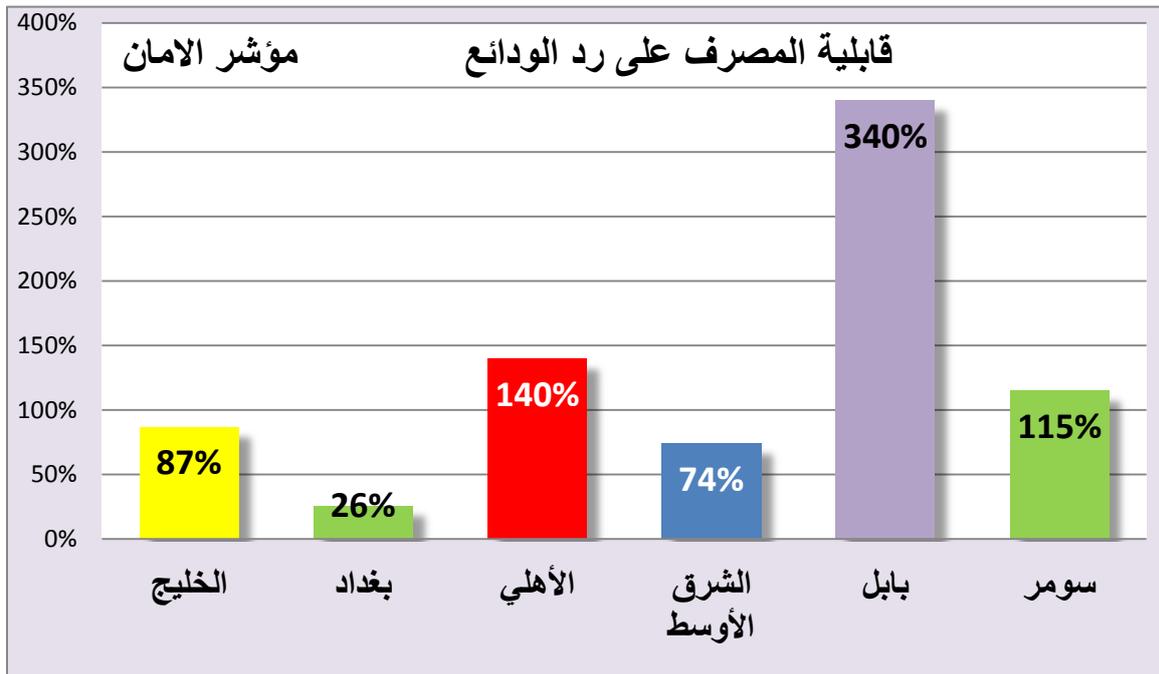
ثانياً : اعتبر مصرف بابل من المصارف ذات الامان العالي من خلال قدرته على رد الودائع فقد سجل مصرف بابل نسبة كفاية رأس المال جيدة اذ وصلت الى حدود بلغت ضمن الحد الادنى بموجب التعليمات والمعايير المصرف المركزي العراقي والنسبة التي حددها المصرف المركزي العراقي ( 12% ) اذ كانت اعلى نسبة مسجلة ( 782% ) في سنة 2015 وسبب ذلك يعود الى زيادة اجمالي الودائع لسنة 2015 بمبلغ قدره ( 4,942 ) مليار دينار عن السنة السابقة 2014 وكذلك زادت حقوق الملكية عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( 54,580 ) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة ( 43% ) في سنة 2008 وهي نسبة جيدة لمواجهة مخاطر سحب الودائع غير المتوقع وبالتالي حماية اكبر وابقاء المصرف في بر الامان لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له اثار عكسية في تعطيل الأموال وعدم استثمارها بالشكل المطلوب.

**و- مصرف سومر التجاري :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الأمان خلال سنوات البحث (115%) حسب معادلة قابلية المصرف على رد الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 3 ) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 5 )

ثانياً : حقق مصرف سومر التجاري نسباً جيدة في كفاية رأس المال إذ يعد من المصارف ذات الامان العالي من خلال قابلية على رد الودائع لذلك سجل مصرف سومر التجاري نسبة امان جيدة اذ وصلت الى حدود بلغت ضمن الحد الادنى بموجب التعليمات ومعايير المصرف المركزي العراقي والنسبة التي وضعها ( 12% ) اذ كانت اعلى نسبة مسجلة ( 221% ) في سنة 2008 وسبب ذلك يعود الى زيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال زيادة الائتمان النقدي وكذلك زادت حقوق الملكية عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( 227.187 ) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة ( 20% ) في سنة 2011 وهي نسبة جيدة لمواجهة مخاطر سحب الودائع الغير متوقع وبالتالي حماية اكبر وابقاء المصرف في بر الامان وسبب الانخفاض يعود الى انخفاض حقوق الملكية عن السنة السابقة بمبلغ قدره ( -751,792 ) مليار دينار وبعدها بدأ مصرف سومر التجاري بالانخفاض والتذبذب بالسنوات ( 2021. 2013. 2014. 2015. 2016. 2017. 2018. 2019 ) مقارنةً بأعلى نسبة مسجلة خلال مدة البحث ( 2004 - 2019 ) .

وفقاً لما سبق نجد أن هناك نمواً واضحاً في نسبة معادلة قابلية المصرف على رد الودائع للمصارف عينة البحث إذ وصلت إلى حدود بلغت ضعف الحد الأدنى بموجب تعليمات ومعايير الرقابة المصرفية للبنك المركزي العراقي ، وهذا يشير إلى أن المصارف عينة البحث تمتلك رأس مال قوياً قادراً على امتصاص والحد من المخاطر المحتملة من سحب الودائع والتحكم بها، وبالتالي توفير حماية أكبر لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له آثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة ، ويدل على وجود أموال غير مستثمرة وبالتالي يؤدي إلى تجميد وتعطيل موارده المتاحة وكان الترتيب الخاص بالأمان لنسبة قابلية المصرف على رد الودائع تنازلياً كالآتي (بابل ، الأهلي ، سومر ، الخليج ، الشرق الأوسط ، بغداد) ويوضح الشكل (5) ما سبق ذكره.



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-3)

شكل (5)

افضليه المصارف خلال معادلة قابلية المصرف على رد الودائع لمؤشر الامان في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2019-2004)

#### 2-4 تحليل مؤشر السيولة :

يمثل مؤشر السيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية بشكل أساس ،لتلبية طلبات المودعين والائتمان (القروض والسلف) لتلبية رغبات المجتمع وهذا يتطلب توفير نقد سائل وبشكل كاف وفي الوقت المناسب ، أو من خلال تحويل الموجودات إلى نقد وبأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة ولكي يعد الموجود سائلا يجب أن يتوافر لديه شرطان أساسيان الأول قابلية التحويل إلى نقد وبأسرع وقت ممكن والشرط الثاني هو تخفيض الخسارة إلى أقل ما يمكن عند التحويل إلى نقد ويجب تحقق الشرطين وبخلاف ذلك لا يعد الموجود سائلا، ولقياس مؤشر السيولة تم اختيار نسبة ( السيولة النقدية / إجمالي الودائع)\*100 والتي تقيس نسبة السيولة

النقدية للشركة لمعرفة قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل نقداً أو بواسطة موارد شبه نقدية مثل الأوراق المالية ويوضح الجدول (3-4) مؤشر السيولة لعينة المصارف المختارة للمدة (2004 – 2019)

جدول(3-4)

مؤشر السيولة للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2004-2019)

السنة	الخليج	بغداد	الأهلي	الشرق	بابل	سومر التجاري
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2004	49%	33%	10%	55%	136%	729%
2005	104%	83%	149%	42%	109%	71%
2006	58%	77%	209%	69%	93%	50%
2007	557%	63%	180%	52%	232%	104%
2008	42%	51%	113%	50%	95%	286%
2009	31%	72%	130%	79%	340%	76%
2010	30%	71%	98%	74%	353%	145%
2011	45%	65%	145%	73%	414%	123%
2012	61%	78%	166%	75%	515%	141%
2013	88%	87%	106%	76%	221%	176%
2014	80%	67%	105%	98%	226%	182%
2015	60%	91%	181%	103%	245%	22%
2016	72%	69%	248%	131%	146%	32%
2017	85%	106%	216%	129%	113%	29%
2018	94%	101%	198%	102%	39%	37%
2019	113%	111%	152%	117%	7%	38%
Mean	98%	77%	150%	83%	205%	140%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة(2004-

2019) \*واستخدام المعادلة التالية : ( السيولة النقدية / إجمالي الودائع)\*100

#### أ- مصرف الخليج :

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (98%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (4) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

ثانياً : من خلال احتساب السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع لمصرف الخليج نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة واخرى متذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2019 هي (113%) ويعود السبب بذلك قلة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي لمواجهة المخاطر في المنح، كذلك زادت السيولة النقدية عن سنة 2018 بمقدار (8,493,999) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الخليج في سنة 2010 بمقدار (30%) وهي أيضا جيدة بوصفها نسبة سيولة نقدية لمواجهة مخاطر المنح وتعود أسباب الانخفاض إلى زيادة إجمالي الودائع بمبلغ (2,540,441) مليار دينار عن سنة 2009.

**ب- مصرف بغداد :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (77%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (6) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

ثانياً : من خلال احتساب السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع لمصرف بغداد نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2019 هي (111%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي لمواجهة المخاطر في المنح، كذلك زادت السيولة النقدية عن سنة 2018 بـ(101,843) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف بغداد في سنة 2010 بمقدار (33%) وهي أيضاً جيدة بوصفها نسبة سيولة نقدية لمواجهة مخاطر المنح وتعود أسباب الانخفاض إلى زيادة إجمالي الودائع بمبلغ (2,540,441) مليار عن سنة 2009.

**ج- المصرف الأهلي :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (150%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (2) بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

ثانياً : من خلال احتساب السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع لمصرف الأهلي نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2016 هي (248%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي لمواجهة المخاطر في المنح، كذلك زادت السيولة النقدية عن سنة 2015 بـ(56,372) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الأهلي في سنة 2004 بمقدار (10%) وهي غير جيدة بوصفها نسبة سيولة نقدية لمواجهة مخاطر المنح خلال مدة البحث .

**د- مصرف الشرق الأوسط :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (83%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (5) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

ثانياً : من خلال احتساب السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع لمصرف الشرق الأوسط نلاحظ أن هنالك نسب أمان جيدة ومتذبذبة إذ كانت اعلى نسبة سجلت خلال سنة 2019 هي (117%) ويعود السبب بذلك لزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي لمواجهة المخاطر في المنح، كذلك انخفض إجمالي الودائع عن سنة 2018 بـ(160,367) مليار دينار بينما كانت ادنى نسبة مسجلة لمصرف الشرق في سنة 2005 بمقدار (42%) وهي نسبة جيدة لمواجهة مخاطر انخفاض السيولة خلال مدة البحث ، وتعود أسباب الانخفاض إلى زيادة إجمالي الودائع بمبلغ (116,713) مليار دينار عن سنة 2004 .

**هـ- مصرف بابل :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (205%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف (1) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

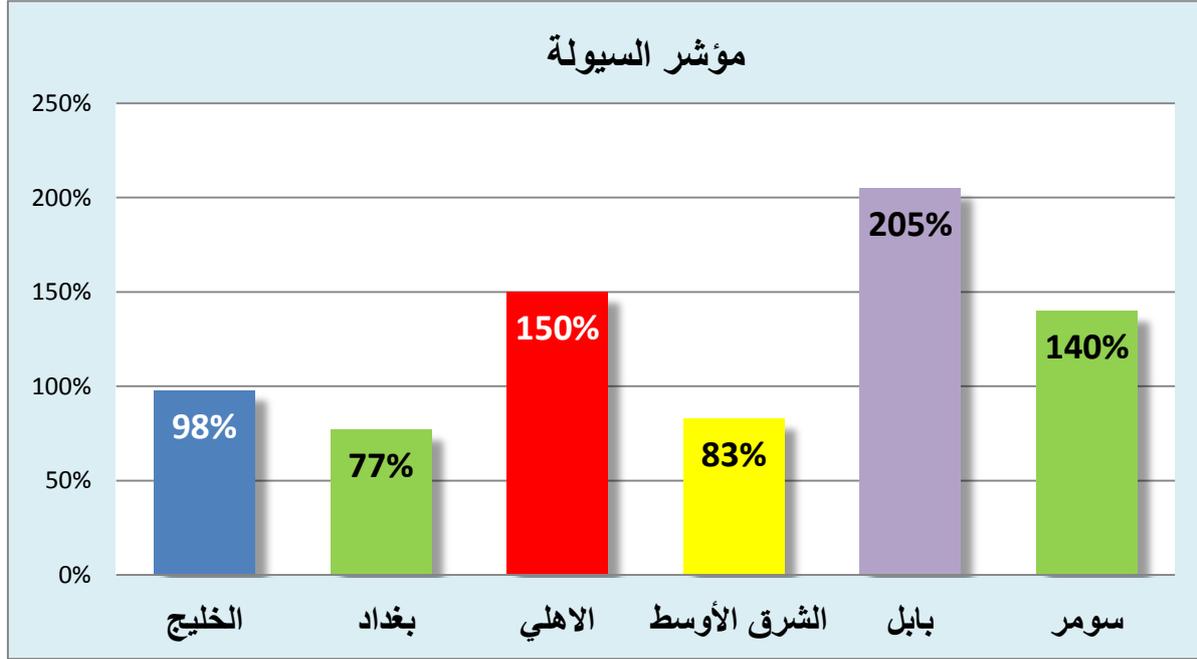
ثانياً : بما ان مؤشر السيولة يمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية بشكل اساس وهذا يتطلب توفير نقد سائل بشكل كافٍ لذلك عند احتساب السيولة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف بابل نلاحظ ان هنالك نسب امان جيدة واخرى متفاوتة ومنخفضة جداً خلال سنوات البحث (2004 - 2019 ) اذ كانت ادنى نسبة منخفضة ( 7% ) في سنة 2019 ويعود سبب ذلك زيادة اجمالي الودائع في سنة 2019 بمبلغ قدره ( 57,301 ) مليار دينار ولم تقابلها زيادة في النقد او الائتمان في السنة السابقة 2018 ولذلك عدم تمكن مصرف بابل من تلبية التزامته المالية لقلة سيولته النقدية المتوفرة لدى المصرف اذ بلغت السيولة النقدية لسنة 2019 بمبلغ ( 9.258 ) مليار دينار بينما كانت السيولة النقدية لسنة 2018 بمبلغ قدره ( 27,298 ) مليار دينار بانخفاض مقداره ( 18,040 ) مليار دينار عن سنة 2019 لذلك تسبب هذا الانخفاض للمصرف مشاكل في ممارسة عملياته المصرفية والاعمال الاخرى الخاصة بالمصرف بينما كانت اعلى نسبة مسجلة ( 515% ) للمصرف اعلاه في سنة 2012 ويعود سبب الارتفاع لزيادة السيولة النقدية سنة 2012 عن السنة السابقة 2011 بمبلغ قدره ( 67,195 ) مليار دينار وزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي في سنة 2012 .

**و- مصرف سومر التجاري :**

أولاً : بلغت قيمة الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات البحث (140%) حسب معادلة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، وبذلك حصل المصرف بموجبها على التصنيف ( 3 ) بين المصارف عينة البحث للمدة (2004-2019) . وكما موضح في الشكل ( 6 )

ثانياً : بما ان مؤشر السيولة يمثل قدرة المصرف على مواجهة التزامته المالية بشكل اساس وهذا يتطلب توفير نقد سائل بشكل كافٍ لذلك عند احتساب السيولة النقدية الى اجمالي الودائع لمصرف سومر التجاري نلاحظ ان هنالك نسبة السيولة جيدة واخرى متفاوتة ومنخفضة جداً خلال سنوات البحث (2004 - 2019 ) اذ كانت ادنى نسبة مسجلة ( 22% ) في سنة 2015 ويعود سبب ذلك الى ضعف تخطيط السيولة في المصرف وزيادة اجمالي الودائع في سنة 2015 بمبلغ قدره ( 78.584 ) مليار دينار عن السنة السابقة قابلها انخفاض في السيولة النقدية بمبلغ قدره ( 4.119- ) عن سنة السابقة بينما كانت اعلى نسبة مسجلة ( 729% ) للمصرف اعلاه في سنة 2004 ويعود سبب الارتفاع لزيادة السيولة النقدية على اجمالي الموجودات في نفس السنة وزيادة النشاط الائتماني للمصرف من خلال منح القروض دليل على كفاية الرصيد النقدي في سنة 2004 .

يتضح مما سبق أن المصارف عينة البحث تميل بشكل عام إلى عدم التوسع في السيولة النقدية قياساً بالودائع المتاحة لها ، وذلك من باب الاحتياط والتمتع بهامش أمان عال كذلك اتباع سياسة متزنة في عرض حجم السيولة النقدية قياساً بحجم الودائع فضلاً عن أن المصارف لديها مصادر مؤكدة تمكنها من الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية وكان الترتيب الخاص بالسيولة لنسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع تنازلياً كالآتي (بابل، الأهلي، سومر ، الخليج ، الشرق الأوسط، بغداد) ويوضح الشكل(6) افضلية المصارف عينة البحث بحسب مؤشر السيولة استناداً لما ذكر سابقاً.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-4)

شكل(6)

افضلية المصارف عينة الدراسة خلال مؤشر السيولة للمدة (2019-2004)

## 2- مقارنة المصارف عينة البحث من خلال مؤشرات القدرة التنافسية للمدة (2019- 2004)

بعد إن تم احتساب مؤشرات القدرة التنافسية المتضمنة (الربحية، نمو الموجودات، الأمان، السيولة)،

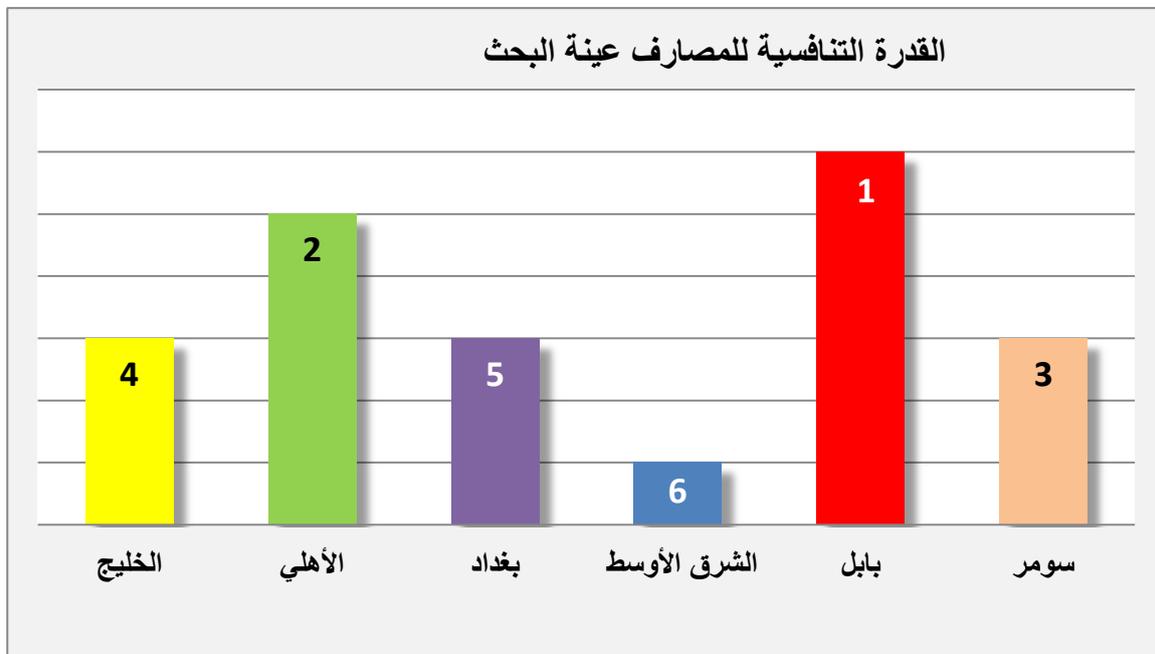
نبين من خلال الجدول (3-5) الحصيلة النهائية بين المصارف المتنافسة عينة البحث وهي كالآتي :

## جدول (5-3)

## القدرة التنافسية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2004- 2019)

المصارف	مؤشرات القدرة التنافسية							
	الربحية		نمو الموجودات		الأمان		السيولة	
	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio
الخليج	2	2.82%	3	37%	4	87%	4	98%
بغداد	4	2.14%	2	39%	6	26%	6	77%
الأهلي	6	-5.64%	1	110%	2	140%	2	150%
الشرق الأوسط	5	1.86%	6	12%	5	74%	5	83%
بابل	3	2.72%	4	19%	1	340%	1	205%
سومر التجاري	1	7.42%	5	14%	3	115%	3	140%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد الجداول (3-1:6)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (5-3)

شكل (7) افضليه المصارف عينة الدراسة حسب مؤشرات القدرة التنافسية للمدة (2004-2019)

ومن خلال الشكل (7) نلاحظ أن المصارف المتنافسة عينة البحث كانت بالترتيب الاتي تنازليا (مصرف بابل، المصرف الأهلي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج، مصرف بغداد وأخيرا مصرف الشرق الأوسط) إذ تفوق مصرف بابل من خلال مؤشرات القدرة التنافسية على بقية المصارف وذلك بسبب تحقيق نسب جيدة بمؤشر الأمان إذ سجل نسبة (340%) كذلك سجل مصرف بابل نسبة عالية لمؤشر السيولة واصبح متفوقا أيضاً عن المصارف عينة البحث بنسبة سيولة جيدة بـ(205%) وبذلك كان المصرف متفوقاً في أغلب مؤشرات القدرة التنافسية باستثناء مؤشر الربحية ومؤشر النمو لذلك حل مصرف بابل ثالثاً بالربحية ورابعاً بمؤشر الامان بين المصارف عينة البحث خلال المدة (2004 – 2019).

## 3- مناقشة نتائج تحليل عوائد الأسهم العادية للمصارف عينة البحث:

تم احتساب عائد السهم والذي يمثل العائد المتحقق باستخدام نسبة (النمو) ،التي تمثل تغير القيم خلال فترة زمنية محددة إذ إن هذه الفترة قد تكون أسبوعية أو شهرية أو سنوية وتستخدم للدلالة على التغير السنوي في قيمة معينة ،وتتمثل المعادلة بـ(سعر السهم الحالي مطروح منه سعر السهم السابق على سعر السهم السابق ) ويبين الجدول (3-5) توضيحاً تفصيلياً للعوائد المتحققة للمصارف المختارة خلال سنوات البحث وكما يأتي:

جدول (3-6)

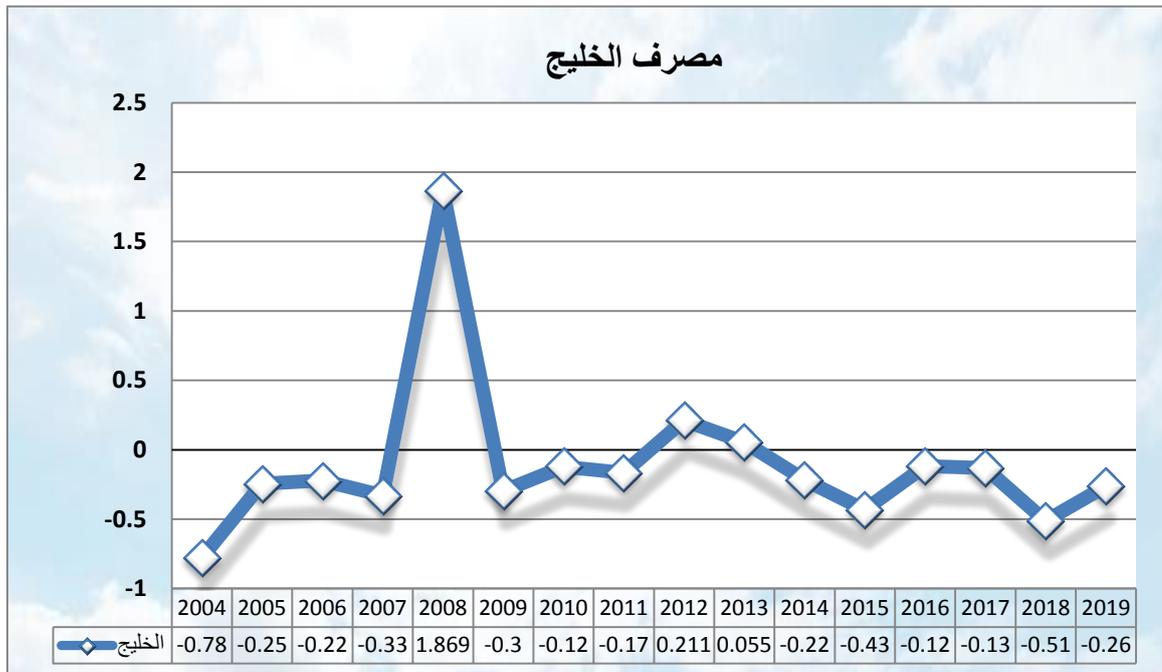
## العائد المتحقق للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2004-2019)

السنة	الخليج	بغداد	الأهلي	الشرق	بابل	سومر التجاري
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2004	-0.779	0.630	0.143	-0.853	0.350	-0.400
2005	-0.245	-0.583	-0.763	1.182	-0.819	0.420
2006	-0.222	-0.691	-0.711	-0.188	-0.592	-0.570
2007	-0.330	0.081	1.182	0.128	0.250	-0.240
2008	1.869	0.057	-0.188	-0.023	-0.080	-0.180
2009	-0.297	-0.188	-0.538	-0.060	0.522	0.080
2010	-0.122	-0.062	-0.056	-0.307	-0.503	-0.160
2011	-0.167	0.902	-0.047	0.329	-0.069	0.010
2012	0.211	-0.483	0.037	-0.215	-0.037	0.010
2013	0.055	0.144	-0.024	0.096	-0.103	0.200
2014	-0.217	-0.248	0.098	-0.625	-0.443	-0.080
2015	-0.433	-0.245	-0.389	-0.150	-0.256	0.030
2016	-0.118	-0.222	-0.255	-0.157	0.138	-0.050
2017	-0.133	-0.330	0.146	-0.186	-0.091	0.010
2018	-0.513	-0.525	-0.277	-0.629	-0.367	-0.010
2019	-0.263	0.034	0.765	-0.231	-0.421	-0.430
Mean	-0.107	-0.108	-0.055	-0.118	-0.158	-0.085

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2004-2019) احتسب العائد حسب \*المعادلة التالية : (سعر السهم للسنة الحالية - سعر السهم للسنة السابقة ) ÷ سعر السهم للسنة السابقة\*100%

يتبين من الجدول (3-6) أعلاه ما يأتي:

أ- **مصرف الخليج**: تنحصر عوائد اسهم المصرف بين ادنى عائد في سنة 2004 والبالغة (-) 0.779) وأعلى عائد في سنة 2008 والبالغة (1.869) في حين بلغ متوسط عوائد الأسهم العادية خلال سنوات البحث (-0.107) ، وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي للمصرف نلاحظ أنها لم تتجاوز المتوسط إلا في السنوات (2013,2008) إذ بلغت (1.869) (0.055) على التوالي ، بينما كانت ادنى من الوسط الحسابي في بقية السنوات ، كما تشير النتائج إلى أن المصرف حصل على المرتبة الثانية في متوسط العوائد للاسهم العادية بالمقارنة مع المتوسط للمصارف التجارية عينة البحث نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لاسهم المصرف بسبب تأثرها بالعديد من العوامل أهمها : انخفاض صافي الدخل وعدم توزيع الأرباح ، وتردي الأوضاع الأمنية خلال بعض سنوات البحث مما أدى إلى هبوط متزايدة في أسعار اسهم المصرف في السوق خلال سنوات البحث .

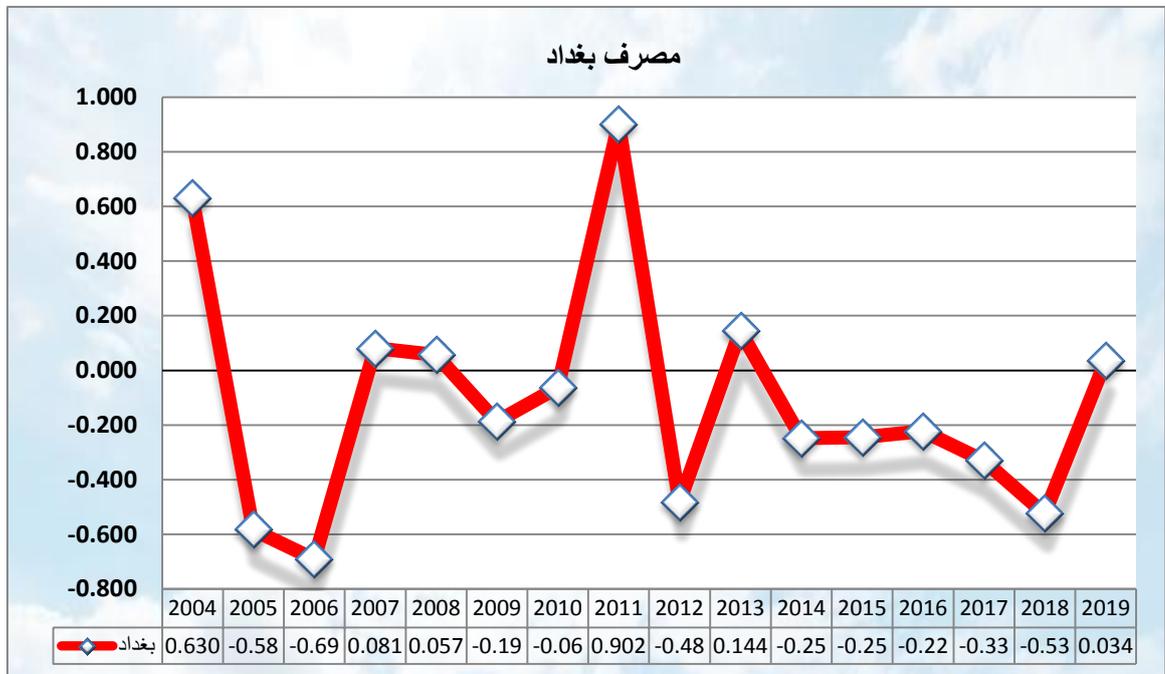


المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-6)

شكل (8)

عوائد اسهم مصرف الخليج التجاري للمدة (2019-2004)

ب- مصرف بغداد: تنحصر عوائد اسهم مصرف بغداد بين ادنى عائد في سنة 2006 والبالغة (-0.69) واعلى عائد في سنة 2011 والبالغة (0.902) في حين بلغ متوسط عوائد الأسهم العادية خلال سنوات البحث (-0.108) ، وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي للمصرف نلاحظ أنها لم تتجاوز المتوسط ألا في السنوات (2004,2007، 2008,2010)، إذ بلغت (0.630) (0.081)(0.057) (-0.062) على التوالي ، بينما كانت ادنى من الوسط الحسابي في بقية السنوات ، كما تشير النتائج إلى أن المصرف حصل على المرتبة الثالثة في متوسط العوائد للاسهم العادية بالمقارنة مع المتوسط للمصارف التجارية عينة البحث نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لاسهم المصرف بسبب تأثرها بالعديد من العوامل أهمها : العرض والطلب وتأثرها بالتداعيات الاقتصادية التي مر بها البلد وانخفاض صافي الدخل وعدم توزيع الأرباح ، خلال بعض سنوات البحث مما أدى إلى هبوط متزايد في أسعار اسهم المصرف في السوق خلال سنوات البحث .



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (6-3)

شكل (9)

عوائد اسهم مصرف بغداد للمدة (2019-2004)

ج- المصرف الأهلي: تنحصر عوائد اسهم المصرف بين ادنى عائد في سنة 2005 والبالغة (-0.763) واعلى عائد في سنة 2007 والبالغة (1.182) في حين بلغ متوسط عوائد الأسهم العادية خلال سنوات البحث (-0.055) ، وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي للمصرف نلاحظ أنها لم تتجاوز المتوسط ألا في السنوات (2004,2007, 2011,2012,2013, 2014، 2017، 2019) إذ بلغت (0.143)، (1.182)، (-0.047)، (0.037)، (-0.024)، (0.098)، (0.146)، (0.765) على التوالي ، بينما كانت ادنى من الوسط الحسابي في بقية السنوات وذلك بسبب توزيعات أرباح الشركة السنوية والتي يمكن الحصول عليها حتى في وضع هبوط سعر السهم كذلك تغير القيمة السوقية للسهم بسبب المنافسة او الظروف الاقتصادية المحيطة بالمصرف ، كما تشير النتائج إلى أن المصرف حصل على المرتبة الأولى في متوسط العوائد للاسهم العادية بالمقارنة مع المتوسط الإجمالي للمصارف التجارية عينة البحث .

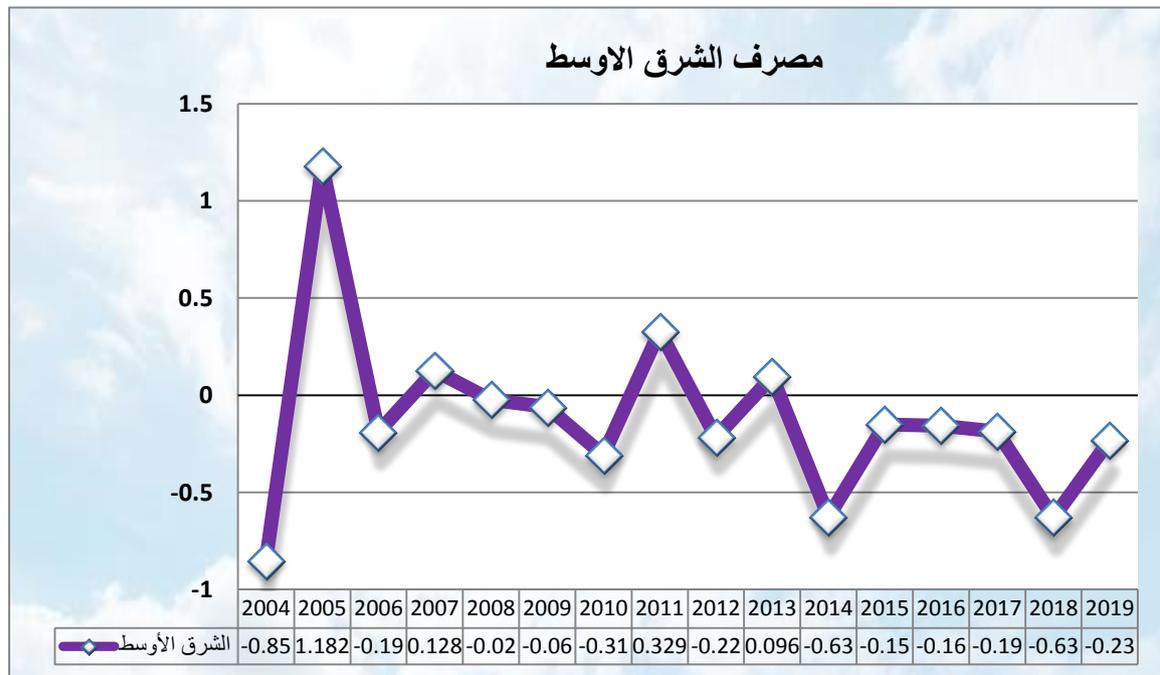


المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-6)

شكل (10)

عوائد اسهم المصرف الاهلي العراقي للمدة (2019-2004)

د- مصرف الشرق الأوسط : تنحصر عوائد اسهم المصرف بين ادنى عائد في سنة 2004 والبالغة (-0.853) واعلى عائد في سنة 2005 والبالغة (1.182) في حين بلغ متوسط عوائد الأسهم العادية خلال سنوات البحث (-0.118) ، وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي للمصرف نلاحظ أنها لم تتجاوز المتوسط ألا في السنوات (2005,2008,2009,2011,2013) إذ بلغت (1.182) ، (-0.023) ، (-0.060) ، (0.329) ، (0.096) على التوالي ، بينما كانت ادنى من الوسط الحسابي في بقية السنوات ، كما تشير النتائج إلى أن المصرف حصل على المرتبة الرابعة في متوسط العوائد للاسهم العادية بالمقارنة مع المتوسط للمصارف التجارية عينة البحث نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لاسهم المصرف بسبب تأثرها بالعديد من العوامل أهمها : تردي الأوضاع الأمنية خلال بعض سنوات البحث مما أدى إلى وتغير القيمة السوقية للسهم بسبب العرض والطلب هبوط متصاعد في أسعار اسهم المصرف في السوق خلال سنوات البحث .



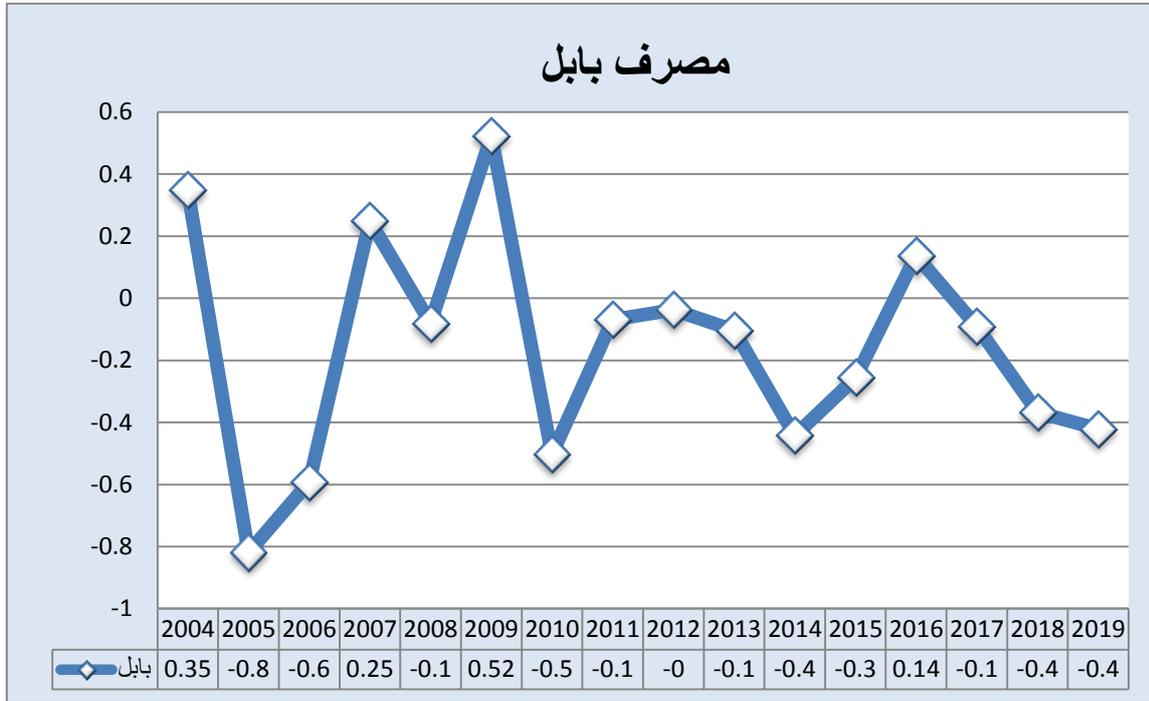
المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-6)

شكل (11)

عوائد اسهم مصرف الشرق الاوسط للفترة (2019-2004)

## هـ- تحليل عوائد الاسهم العادية لمصرف بابل :

تتخصر عوائد الاسهم بين ادنى عائد في سنة 2005 والبالغة ( -0.819 ) و اعلى عاد في سنة 2009 وبالغة ( 0.522 ) في حين بلغ متوسط عوائد الاسهم العادية خلال مدة البحث ( -0.158 ) وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي لمصرف بابل نلاحظ انها لم تتجاوز المتوسط الا في السنوات (2004-2007-2009-2016 ) على التوالي اذ بلغت ( 0.350 ) ( 0.250 ) ( 0.522 ) ( 0.138 ) بينما كانت ادنى من المتوسط الحسابي في بقية السنوات كما تشير النتائج الى ان المصرف حصل على المرتبة السادسة في متوسط عوائد الاسهم العادية بالمقارنة مع متوسط المصارف التجارية عينة البحث نتيجة الانخفاض للقيمة السوقية لاسهم المصرف سبب تأثرها بالعديد من العوامل والظروف السياسية الخاصة بالبلد وطبيعة إدارة السيولة النقدية و البيئية المحيطة والقوانين المفروضة أو التصنيفات الدول في الاسواق المالية و الظروف الاقتصادية في البيئة الداخلية للدولة وطبيعة العرض والطلب السائد فيها و الأدوات النقدية التي هي متاحة للسلطة النقدية ومدى تدخل الحكومة والقطاع الخاص في التحكم بالسياسة النقدية .



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (6-3)

شكل(12)

عوائد اسهم مصرف بابل للمدة (2019-2004)

### و- تحليل عوائد الاسهم العادية لمصرف سومر التجاري :

تتخصر عوائد الاسهم بين ادنى عائد في سنة 2006 والبالغة ( -0.570 ) واعلى عائد في سنة 2005 والبالغة ( 0.420 ) في حين بلغ متوسط عوائد الاسهم العادية خلال مدة البحث ( -0.085 ) وبعد مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي لمصرف سومر التجاري نلاحظ انها لم تتجاوز المتوسط الا في السنوات ( 2009-2005-2011-2012-2013-2015-2017 ) على التوالي اذ بلغت ( 0.42 ) ( 0.08 ) ( 0.01 ) ( 0.01 ) ( 0.20 ) ( 0.03 ) ( 0.01 ) بينما كانت ادنى من المتوسط الحسابي في بقية السنوات كما تشير النتائج الى ان المصرف حصل على المرتبة الثانية في متوسط عوائد الاسهم العادية بالمقارنة مع متوسط المصارف التجارية عينة البحث نتيجة الانخفاض للقيمة السوقية لاسهم المصرف بسبب الظروف الاقتصادية داخلية الاقتصاد و كذلك الظروف السياسية الاقتصادية العالمية و الاقبال على الاسهم من قبل المستثمرين وتفاوت الاقبال أدى إلى التأثير على سعر السهم بالانخفاض والحضور الاعلامي للشركة والمجال الذي تعمل فيه والتي تؤثر على سعر السهم في السوق و الظروف السياسية الخاصة بالبلد وطبيعة إدارة السيولة النقدية و البيئية المحيطة والقوانين المفروضة وطبيعة العرض والطلب السائد فيها و الأدوات النقدية ومدى تدخل الحكومة في السياسة النقدية .



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3-5)

شكل (13)

عوائد اسهم مصرف سومر التجاري للمدة (2019-2004)

نلاحظ من خلال الجدول (3-6) التذبذب في العوائد الرأسمالية للمصارف المختارة خلال سنوات البحث نتيجة انخفاض القيمة السوقية للاسهم ، وأن العائد الرأسمالي يرتبط بالقيمة السوقية إذ تباع وتشترى الأسهم بالقيمة السوقية والتي تتغير دائما وفقا لتغيرات العرض والطلب، وتتأثر القيمة السوقية للأسهم العادية بالعديد من العوامل مما ينعكس على أسعار الأسهم . وبالحصيلة النهائية نجد أن المصرف الأهلي تفوق بتحقيقه انخفاضا أقل من المصارف التجارية الخاصة عينة البحث إذ سجل متوسطاً حسابياً لعائد السهم العادي بلغ (-0.055) يليه مصرف سومر التجاري ب(-0.085) وبعده مصرف الخليج ب(-0.107) ومن ثم مصرف بغداد رابعاً بمتوسط حسابي بلغ (-0.108) وبعده مصرف الشرق الأوسط بمتوسط حسابي بلغ (-0.118) واخيراً مصرف بابل ب(-0.158) .

## المبحث الثاني

### تحليل أثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة ( 2004-2019 )

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات والاهداف التي تستدعي استخدام بعض الادوات والاساليب الاحصائية المناسبة لغرض اختبارها والتحقق منها وقد اعتمد الجانب التطبيقي للدراسة الحالية على مبحثين ، المبحث الاول تركز على قياس قوة العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة واختبار فرضياتها الخاصة بها للمصارف عينة الدراسة مجتمعاً من جانب و لكل مصرف من جانب اخر . أما المبحث الثاني ركز على قياس اثر العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة للمصارف التجارية عينة الدراسة مجتمعاً من جانب و لكل مصرف على حدة من جانب اخر.

#### اختبار فرضية علاقات الارتباط وتحليلها للمصارف قيد الدراسة

يركز هذه المبحث على قياس علاقة الارتباط بين القدرة التنافسية وبوصفها المتغير المستقل، وعوائد الاسهم بوصفها المتغير المعتمد، من خلال اختبار فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على " انه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية " وفرضياتها الفرعية باستعمال الأساليب الإحصائية التحليلية المتمثلة بمعامل الارتباط البسيط ( بيرسون ) ثم اختبار معنوية العلاقات باستعمال اختبار (t) لمجموع المصارف سويةً وبشكل منفرد لكل مصرف . وستعتمد الدراسة الحالية على مقياس (1.00-90 ، 90-70 ، 70-50 ، 50-30 ، 30-00) إذ هذه المقاييس (قوية جداً ، قوية ، معتدل ، منخفض ، منخفض جداً) إذ تتم دراسة علاقة الارتباط لكل المصارف مجتمعاً واختبار فرضيات قوة العلاقة بين المؤشرات المصرفية عند هذه الحالة. وكذلك دراسة علاقة الارتباط كل مصرف بصورة منفصلة وحسب الاتي :

#### 1- معامل الارتباط للمصارف عينة البحث الحالية :

في الدراسة الحالية يتم ايجاد قوة العلاقة واختبار فرضياتها للمؤشرات المصرفية قيد الدراسة ، للمصارف عينة البحث سويةً والجدول ادناه يبين علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية.

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية للمصارف التجارية عينة الدراسة  
الجدول (7-3)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد	
	المتغير المستقل	
.954**	الارتباط	مؤشر الربحية
.0004	Sig. (2-tailed)	
96	N	
.961**	الارتباط	مؤشر النمو
.0007	Sig. (2-tailed)	
96	N	
.915**	الارتباط	مؤشر الامان
.0006	Sig. (2-tailed)	
96	N	
.964**	الارتباط	مؤشر السيولة
.0007	Sig. (2-tailed)	
96	N	
.926**	الارتباط	القدرة التنافسية
.0008	Sig. (2-tailed)	
96	N	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (7-3) المؤشرات الآتية:

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية وقدرت القوة هذه العلاقة بـ (0.926) ، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة وكذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية وقدرت القوة هذه العلاقة بـ (0.961) ، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة . وايضاً وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية وقدرت القوة هذه العلاقة بـ (0.954) ، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة . وكذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جداً بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية وقدرت القوة هذه العلاقة بـ (0.915) ، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم.

وقبول الفرضية البديلة . وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية وقدرت القوة هذه العلاقة ب (0.964) ، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة . بعد ايجاد علاقة الارتباط للمؤشرات المصرفية للمصارف عينة الدراسة، يمكن اخذ كل مصرف بصورة مستقلة ودراسة سلوك المؤشرات المصرفية على تلك المصارف بصورة منفردة وحسب الآتي :

## 2-مصرف الخليج التجاري (BGUC) :

يتم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف الخليج التجاري (BGUC). والجدول الآتي يمثل قوة علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية ومؤشرات القدرة التنافسية لمصرف الخليج التجاري (BGUC)  
الجدول (8-3)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد	
	المتغير المستقل	
.974**	الارتباط	مؤشر الربحية
.0008	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.939**	الارتباط	مؤشر النمو
.0000	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.951**	الارتباط	مؤشر الامان
.0002	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.976**	الارتباط	مؤشر السيولة
.0003	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.919**	الارتباط	القدرة التنافسية
.0005	Sig. (2-tailed)	
16	N	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (8-3) المؤشرات الآتية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جدا بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف الخليج التجاري إذ بلغت قوة هذه العلاقة بـ (0.919) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف الخليج التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.974) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف الخليج التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.939) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف الخليج التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.951) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف الخليج التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.976) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة .

### 3- مصرف بغداد (BBOB)

تم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف مصرف بغداد. والجدول الآتي يمثل قوة علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية والقدرة التنافسية ومؤشراتها  
لمصرف مصرف بغداد (BBOB)

الجدول (9-3)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد	
	المتغير المستقل	
.969**	الارتباط	مؤشر الربحية
.0002	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.963**	الارتباط	مؤشر النمو
.0001	Sig. (2-tailed)	
16	N	

.952**	الارتباط	مؤشر الامان
.0002	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.973**	الارتباط	مؤشر السيولة
.0211	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.973**	الارتباط	القدرة التنافسية
.0000	Sig. (2-tailed)	
16	N	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (3-9) المؤشرات الآتية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جداً بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف بغداد إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.973)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم التي. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف بغداد إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.969)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف بغداد إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.963)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف بغداد إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.952)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف بغداد إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.973)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 فقط، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة.

#### 4-مصرف الشرق الاوسط (BIME) :

تم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف الشرق الاوسط والجدول الآتي يمثل قوة علاقة الارتباط بين عوائد الاسهم من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية والقدرة التنافسية ومؤشراتها  
لمصرف الشرق الاوسط (BIME)

الجدول (10-3)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد		المتغير المستقل
	الارتباط		
.979**	الارتباط		مؤشر الربحية
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.961**	الارتباط		مؤشر النمو
.0006	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.951**	الارتباط		مؤشر الامان
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.945**	الارتباط		مؤشر السيولة
.0001	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.923**	الارتباط		القدرة التنافسية
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (10-3) المؤشرات الاتيه:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جداً بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.923) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.979) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف الشرق الاوسط (BIME) اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.961) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية.

وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.951)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.945)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وعند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة .

5- المصرف الاهلي العراقي (BNOI) :

تم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف الاهلي العراقي. والجدول الآتي يمثل قوة علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية والقدرة التنافسية ومؤشراتها

لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

الجدول (3-11)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد		المتغير المستقل
	الارتباط		
.961**	الارتباط		مؤشر الربحية
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.939**	الارتباط		مؤشر النمو
.0001	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.987**	الارتباط		مؤشر الامان
.0002	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.973**	الارتباط		مؤشر السيولة
.0004	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.912**	الارتباط		القدرة التنافسية
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (3-11) المؤشرات الآتية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جداً بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.912) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم .. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.961) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.939) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.987) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.973) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وعند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة .

#### 6- مصرف بابل (BBAY) :

تم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف بابل. والجدول التالي يمثل قوة علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصفوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية والقدرة التنافسية ومؤشراتها

لمصرف بابل (BBAY)

الجدول (3-12)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد		المتغير المستقل
	الارتباط		
.972**	الارتباط		مؤشر الربحية
.0003	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.918**	الارتباط		مؤشر النمو
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		

.958**	الارتباط	مؤشر الامان
.0001	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.939**	الارتباط	مؤشر السيولة
.0000	Sig. (2-tailed)	
16	N	
.903**	الارتباط	القدرة التنافسية
.0000	Sig. (2-tailed)	
16	N	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (3-12) المؤشرات الآتية:  
 هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية جداً بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.903)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.972)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.918)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.958)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.939)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وعند 0.01، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم. وقبول الفرضية البديلة.

## 7- مصرف سومر التجاري (BSUC) :

تم احتساب قيم معامل الارتباط للمؤشرات المصرفية الخاصة بمصرف سومر التجاري. والجدول الآتي يمثل قوة علاقة الارتباط بين العوائد المصرفية من جهة والقدرة التنافسية ومؤشراتها من جهة ثانية . وكما هو مبين في الجدول الآتي:

مصنوفة علاقة ارتباط ( بيرسون ) بين العوائد المصرفية والقدرة التنافسية ومؤشراتها  
لمصرف سومر التجاري (BSUC)  
الجدول (3-13)

العوائد المصرفية	المتغير المعتمد		المتغير المستقل
	الارتباط		
.718**	الارتباط		مؤشر الربحية
.0000	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.683**	الارتباط		مؤشر النمو
.0001	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.678**	الارتباط		مؤشر الامان
.0002	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.741**	الارتباط		مؤشر السيولة
.0006	Sig. (2-tailed)		
16	N		
.913**	الارتباط		القدرة التنافسية
.0001	Sig. (2-tailed)		
16	N		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

\*\*تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

\* تعني المعنوية عند مستوى الدلالة 0.05

نستخلص من الجدول (3-13) المؤشرات الآتية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية لمصرف سومر التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.913) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر الربحية والعوائد المصرفية لمصرف سومر التجاري ،اذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.718) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر النمو والعوائد المصرفية لمصرف سومر التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.683) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة. وكذلك هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية معتدلة بين مؤشر الامان والعوائد المصرفية لمصرف بابل إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.678) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وكذلك عند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة. وايضاً هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين مؤشر السيولة والعوائد المصرفية لمصرف سومر التجاري إذ بلغت القوة هذه العلاقة بـ (0.741) ،وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) عند 0.05 وعند 0.01 ،الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم . وقبول الفرضية البديلة .

### المبحث الثالث

#### قياس اثر مؤشرات القدرة التنافسية في العوائد المصرفية

##### للمصارف التجارية هيئة البحث للمدة ( 2004-2018 )

يتناول هذا المبحث دراسة علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بعوائد الأسهم بوصفها متغيراً معتمداً والقدرة التنافسية ومؤشراتها بوصفها متغيراً مستقلاً والذي يركز على اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص الى انه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية الخاصة، عينة البحث في العراق للمدة ( 2004 -2019م) ) والفرضيات المنبثقة عنها. ولغرض اختبار هذا التأثير يتعين علينا استعمال مجموعة من الاختبارات والتي تتمثل بمعادلة الانحدار الخطي البسيط الموصوفة بالصيغة الرياضية الآتية:

$$y_i = b_0 + b_1x_i + e_i$$

اذ ان :  $y_i$  هو المتغير المعتمد ،  $b_0$  هو الحد الثبات ،  $b_1$  هو الميل الحدي و  $e_i$  هو حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين  $\sigma_i$ .

سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss 26) والدوال الإحصائية الآتية لغرض استخدامها في عملية التحليل والتحقق من الفرضيات وكما موضح في الجدول (3-14) أدناه.

جدول (3-14)

يبين المعاملات (الرموز) الإحصائية المستخدمة في البحث

التفاصيل	الدالة
معامل الارتباط البسيط الذي يبين قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع	R
يمثل معامل التحديد الذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية والذي يقيس قوة وجوده نموذج الانحدار اذ كلما اقتربت النسبة من %100 كلما زاد تمثيل ظاهرة الدراسة	R <sup>2</sup>
يستخدم اختبار (F) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معا في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ليبين معنوية النموذج ككل	F
يستخدم اختبار (t) لبيان معنوية نموذج الانحدار بصورة جزئية ، ولبحث دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكذلك معاملات نموذج الانحدار الثابت	T
تبين قيمة معامل الانحدار الذي يقيس مقدار التغير في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل وحدة واحدة	B
تشير إلى مستوى المعنوية الذي سيتم عنده قبول أو رفض الفرضيات وكلما كانت المعنوية اقرب إلى الصفر فأنها تدل على قوة المعنوية	Sig

المصدر: من إعداد الباحث

## 1- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث .

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول رقم (3-15) عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 1.263)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة ( $\beta$ ) الذي بلغ (4.453) وهو دليل على معنوية القدرة التنافسية تحت مستوى دلالة 0.05. وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.582) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج القدر بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-15) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (85.9%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (82.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (82.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (17.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-15)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث.

المتغير المعتمد	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة $(\beta)$	(T) المحسوبة	Sig				
المتغير المستقل							
Intercept	1.342	6.462	0.0001				
القدرة التنافسية	1.263	4.453	0.0002	%85.9	%82.4	11.582	0.000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث. اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الآتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-16) نلاحظ عند زيادة مؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 1.764)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (8.562) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.642) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-16) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (91.1%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (86.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير مؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

#### الجدول (3-16)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث.

المتغير المعتمد	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.542	6.753	0.0002	%91.1	%86.4	14.642	0.000
مؤشر الربحية	1.764	8.562	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-17) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 2.161)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابية ومعنوي لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (B) الذي بلغ (6.957) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.768) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-17) أن معامل التحديد  $(R^2)$  بلغ (92.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (86.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير مؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (15.2%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخل في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-17)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث.

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	0.542	6.753	0.0002	%92.4	%84.8	12.768	0.000
مؤشر النمو	2.161	6.957	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-18) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 1.461)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابية ومعنوي لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (4.841) وهو دليل على معنوية

المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.768) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-18) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (83.7%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (78.5%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (78.5%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير مؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (21.5%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

### الجدول (3-18)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث.

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	(F) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.727	8.202	0.0002	%83.7	%78.5	15.965	0.000
مؤشر الامان	1.461	4.841	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

### د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-19) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.784$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في العوائد المصرفية ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (7.642) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (6.762) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-19) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (93.01%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (89.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (89.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (10.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-19)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم للمصارف التجارية عينة البحث.

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.542	6.753	0.0002	%93.01	%89.4	6.762	0.001
مؤشر السيولة	1.784	7.642	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## 2- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC) :

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC) :  
تركز هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بأنه (يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري ، عينة البحث في العراق للمدة ( 2004 -2019م) ولأجل ذلك تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول رقم (3-20) نلاحظ عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 0.947$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابية ومعنوي لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (B) الذي بلغ (9.852) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.834) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-20) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (84.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (81.6%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (81.6%) . من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (18.4%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-20)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC).

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	(F) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	0.791	5.452	0.0003	%84.4	%81.6	13.834	0.000
القدرة التنافسية	0.947	9.852	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)

اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الآتي .

أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-21) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 2.007$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (β) الذي بلغ (6.741) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.729) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-21) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (94.8%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (90.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (90.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (9.8%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخل في نموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-21)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC).

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.924	8.781	0.0000	%94.8	%90.7	11.729	0.000
مؤشر الربحية	2.007	6.741	0.0003				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-22) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار  $(\beta = 1.452)$  ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديه دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (B) الذي بلغ (5.871) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.933) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة. اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-22) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (88.1%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (86.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي.

## الجدول (22-3)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC).

المتغير المعتمد	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التصحيح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	3.006	8.561	0.0000	%88.1	%86.4	10.933	0.000
مؤشر النمو	1.452	5.871	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (23-3) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.747$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديه دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (8.941) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.702) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (23-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.9%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (88.3%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (88.3%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (11.7%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج الدراسة الحالية.

## الجدول (3-23)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC).

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	2.068	7.415	0.0002	%92.9	%88.3	13.702	0.000
مؤشر الامان	1.747	8.981	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-24) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.003$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديه دور إيجابي في العوائد المصرفية ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (5.463) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (15.881) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة. اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-24) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (95.3%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (91.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (91.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (8.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (24-3)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري (BGUC)

المتغير المعتمد	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
المتغير المستقل							
intercept	2.802	8.716	0.0000	%95.3	%91.7	15.881	0.000
مؤشر السيولة	1.003	5.463	0.0006				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

3- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف بغداد (BBOB) .

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بغداد (BBOB) :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-25) نلاحظ عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.411$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بغداد، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديه دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بغداد ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة الذي بلغ (8.046) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.964) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-25) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (86.8%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (83.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (83.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (16.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (25-3)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة  $t$  لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بغداد (BBOB).

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	( T ) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.668	7.611	0.0000	%86.8	%83.7	11.964	0.000
القدرة التنافسية	1.411	8.046	0.0002				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بغداد (BBOB)

اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الاتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-26) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.631$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم لمصرف ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديه دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بغداد ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (8.027) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.672) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة. إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-26) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (9.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (89.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (89.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (8.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي.

## الجدول (3-26)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم  
لمصرف بغداد (BBOB)

المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	3.235	7.945	0.0000	%9.4	%89.4	13.672	0.000
مؤشر الربحية	1.631	8.027	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-27) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 2.561$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بغداد ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (6.462) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.903) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-27) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.8%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (91.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (91.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (8.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي.

## الجدول (3-27)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم  
لمصرف بغداد (BBOB)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	2.406	8.084	0.0000	%92.8	%91.7	14.903	0.000
مؤشر النمو	2.561	6.462	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-28) نلاحظ عند زيادة مؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.438$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بغداد ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (6.357) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.003) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-28) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (90.7%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (87.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (87.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (12.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي.

## الجدول (28-3)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم  
لمصرف بغداد (BBOB)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.006	5.805	0.0000	%90.7	%87.4	11.003	0.000
مؤشر الامان	1.438	6.357	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (29-3) نلاحظ عند زيادة مؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 2.271$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف بغداد ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الاسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (6.761) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.806) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (29-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (94.6%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (91.9%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (91.9%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (8.1%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في نموذج البحث الحالي.

## الجدول (3-29)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم  
لمصرف بغداد (BBOB)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	3.235	7.945	0.0000	%94.6	%91.9	14.806	0.000
مؤشر السيولة	2.271	6.761	0.0004				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

#### 4- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط (BIME).

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط (BIME)  
تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول رقم (3-30) نلاحظ زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.724$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديه دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (B) الذي بلغ (6.118) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (15.047) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-30) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (85.2%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (82.1%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (82.1%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (17.9%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في نموذج البحث الحالي.

## الجدول (30-3)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط (BIME)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.205	5.465	0.0003	%85.2	%82.1	15.047	0.000
القدرة التنافسية	1.724	6.118	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط (BIME)،  
اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ،  
مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الاتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (31-3) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.853$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (7.621) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.806) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (31-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (95.9%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (92.3%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (92.3%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (7.7%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخل في أنموذج البحث الحالي.

## الجدول (31-3)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم  
لمصرف الشرق الاوسط (BIME)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.451	5.678	0.0005	%95.9	%92.3	11.806	0.000
مؤشر الربحية	1.853	7.621	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (32-3) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.931$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (6.823) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (16.923) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة .اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (32-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (87.2%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (87.2%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (12.8%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في نموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-32)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم  
لمصرف الخليج التجاري (BGUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.451	5.678	0.0005	%92.4	%87.2	16.923	0.000
مؤشر النمو	1.931	6.823	0.0004				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-33) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.649$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (7.645) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (8.593) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-33) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (90.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.94%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (86.94%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.06%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في نموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-33)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم  
لمصرف الشرق الاوسط (BIME)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.782	8.451	0.0000	%90.4	%86.94	8.593	0.000
مؤشر الامان	1.649	7.645	0.0005				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-34) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.418$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الاسهم ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (8.735) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (13.052) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-34) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (89.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.6%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (86.6%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.4%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-34)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم  
لمصرف الشرق الاوسط (BIME)

المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	2.793	5.678	0.0005	%89.4	%86.6	13.052	0.000
مؤشر السيولة	1.418	8.735	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

5- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي  
(BNOI) :

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي (BNOI).

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-35) نلاحظ عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.283$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة (B) الذي بلغ (7.345) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.206) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد البحث . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-35) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (83.2%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (80.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (80.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (19.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-35)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	2.671	6.546	0.0000	%83.2	%80.7	11.206	0.000
القدرة التنافسية	1.283	7.345	00.000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الاتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-36) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.348$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (6.457) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (17.722) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة .اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-36) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (88.8%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (88.8%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (11.2%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-36)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم  
لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	2.285	6.237	0.0003	%92.4	%88.8	17.722	0.000
مؤشر الربحية	1.348	6.457	0.0002				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-37) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.538$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (8.597) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.206) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-37) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (88.1%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (85.9%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (85.9%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (14.1%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## لجدول (37-3)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم  
لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.871	7.411	0.0000	%88.1	%85.9	14.206	0.000
مؤشر النمو	1.538	8.597	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (38-3) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.527$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف الاهلي العراقي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (6.781) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.061) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (38-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (94.7%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (92.1%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (92.1%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (7.9%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (38-3)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم  
لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	3.661	5.764	0.0053	%94.7	%92.01	10.061	0.000
مؤشر الامان	1.527	6.781	0.0001				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (39-3) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 2.058$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف الشرق الاوسط ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الاسهم لمصرف الاهلي العراقي ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (6.291) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (17.722) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة .إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (39-3) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (88.8%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (86.6%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (11.2%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-39)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم  
لمصرف الاهلي العراقي (BNOI)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	2.285	6.237	0.0003	%92.4	%88.8	17.722	0.000
مؤشر السيولة	2.058	6.291	0.0018				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

#### 6- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف بابل (BBAY) .

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بابل (BBAY) :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-40) نلاحظ عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.783$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بابل ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بابل ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة الذي بلغ (5.017) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.288) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-40) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (81.6%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (78.3%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (78.3%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (21.7%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-40)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بابل (BBAY)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.857	6.544	0.0000	%81.6	%78.3	9.288	0.000
القدرة التنافسية	1.783	5.017	00.000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف بابل (BBAY)

اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الاتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-41) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.688$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بابل، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (6.417) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.826) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-41) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (94.5%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (91.2%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (91.2%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (8.8%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-41)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم  
لمصرف بابل (BBAY)

المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة (β)	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.731	7.661	0.0000	%94.5	%91.2	12.826	0.000
مؤشر الربحية	1.688	6.417	0.0004				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-42) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.872$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف بابل وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (7.872) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (16.063) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-42) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (84.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (79.9%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (79.9%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (20.1%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-42)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم  
لمصرف بابل (BBAY)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	2.615	9.060	0.0000	%84.4	%79.9	16.063	0.000
مؤشر النمو	1.872	7.824	0.0002				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-43) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار (  $\beta = 1.547$  ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة ايجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور ايجابي في عوائد الأسهم لمصرف بابل ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (5.471) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.114) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة .اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-43) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (91.8%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (87.4%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (87.4%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (12.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-43)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم  
لمصرف بابل (BBAY)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.965	7.661	0.0000	%91.8	%87.4	14.114	0.000
مؤشر الامان	1.547	5.471	0.0073				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-44) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.853$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف بابل ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الاسهم لمصرف بابل ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (7.476) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.361) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-44) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (88.2%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (86.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (86.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-44)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم  
لمصرف بابل (BBAY)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	0.846	6.848	0.0003	%88.2	%86.7	9.361	0.000
مؤشر السيولة	1.853	7.476	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

#### 7- اختبار تأثير القدرة التنافسية ومؤشراتها على عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري (BSUC).

أولاً: تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري (BSUC) :  
تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بالقدرة التنافسية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-45) نلاحظ عند زيادة القدرة التنافسية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.524$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن القدرة التنافسية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) للمعلمة الذي بلغ (6.192) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وكذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.577) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم والقدرة التنافسية ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-45) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (83.4%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (80.6%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (80.6%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمتغير القدرة التنافسية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (19.4%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-45)

يبين قيم معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري (BSUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
Intercept	1.467	5.274	0.0005	%83.4	%80.6	10.577	0.000
القدرة التنافسية	1.524	6.192	00.000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً: تأثير مؤشرات القدرة التنافسية على عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري (BSUC) اختبار فرضية وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية للمؤشرات ( مؤشر الربحية ، مؤشر النمو ، مؤشر الامان و مؤشر السيولة) على عوائد الأسهم وحسب الاتي .  
أ- مؤشر الربحية :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الربحية كما هو مبين في نتائج الجدول (3-46) نلاحظ عند زيادة المؤشر الربحية بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.832$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الربحية سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الربحية الذي بلغ (7.749) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.451) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الربحية، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-46) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (92.3%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (89.5%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (89.5%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الربحية ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (10.5%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-46)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الربحية على عوائد الأسهم  
لمصرف سومر التجاري (BSUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	2.741	5.958	0.0021	%92.3	%89.5	11.451	0.000
مؤشر الربحية	1.832	7.749	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ب- مؤشر النمو :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر النمو وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-47) نلاحظ عند زيادة المؤشر النمو بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.257$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر النمو على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر النمو سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر النمو الذي بلغ (6.154) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.920) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر النمو، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . إضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-47) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (82.8%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (77.5%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (22.5%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر النمو ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (12.5%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في النموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-47)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر النمو على عوائد الأسهم  
لمصرف سومر التجاري (BSUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.959	8.042	0.0001	%82.8	%77.5	14.920	0.000
مؤشر النمو	1.257	6.154	0.0004				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

## ج- مؤشر الامان :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل بعوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر الامان وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-48) نلاحظ عند زيادة المؤشر الامان بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.851$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر الامان على عوائد الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر الامان سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر الامان الذي بلغ (7.243) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.891) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر الامان، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة . اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-48) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (93.97%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (91.7%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (91.7%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر الامان ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (13.3%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلية في نموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-48)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر الامان على عوائد الأسهم  
لمصرف سومر التجاري (BSUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.747	8.096	0.0000	%93.97	%91.7	14.891	0.000
مؤشر الامان	1.851	7.243	0.0000				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

د- مؤشر السيولة :

تم تحليل معادلة الانحدار بين المتغير المعتمد والمتمثل عوائد الأسهم والمتغير المستقل والمتمثل بمؤشر السيولة وكما هو مبين في نتائج الجدول (3-49) نلاحظ عند زيادة المؤشر السيولة بمقدار وحدة واحدة فان عوائد الأسهم ، سوف تتأثر بالزيادة بمقدار ( $\beta = 1.761$ ) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذي دلالة إيجابية ومعنوية لمتغير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن مؤشر السيولة سيكون لديها دور إيجابي في عوائد الاسهم لمصرف سومر التجاري ، وذلك واضح من خلال اختبار (t) لمعلمة مؤشر السيولة الذي بلغ (6.067) وهو دليل على معنوية المعلمة تحت مستوى دلالة 0.05 . وبصورة عامة و من خلال قيمة (F) المحسوبة (11.117) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، نستنتج ان النموذج المدروس بين عوائد الأسهم ومؤشر السيولة، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة قيد الدراسة .اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (3-49) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (95.7%) ومعامل التحديد المصحح قدرة (93.07%) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية، والتي تدل على أن (93.07%) من التغيرات التي تحدث في عوائد الأسهم يعود لمؤشر السيولة ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (6.93%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخلة في أنموذج البحث الحالي .

## الجدول (3-49)

معامل التحديد وقيمة معلمة الانحدار وقيمة t لفرضية تأثير مؤشر السيولة على عوائد الأسهم  
لمصرف سومر التجاري (BSUC)

المتغير المعتمد المتغير المستقل	عوائد الأسهم			معامل التحديد $R^2$	معامل التحديد المصحح	( F ) المحسوبة	Sig
	قيمة ( $\beta$ )	(T) المحسوبة	Sig				
intercept	1.733	4.567	0.0073	%95.7	%93.07	11.117	0.000
مؤشر السيولة	1.761	6.067	0.0002				

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

الإسنيات  
و

و

و

النوطينات  
و

### الاستنتاجات :

- 1- تهدف سياسة التنافسية الى ايجاد بيئة تنافسية في الاسواق المحلية والعالمية من خلال تعزيز المستوى التنافسي وتحقيق فاعلية في الاسواق المصرفية .
- 2- استقطاب اكبر عدد من العملاء لزيادة مستوى التنافسية والذي ينعكس على تحفيز المصارف لتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة بأسعار تنافسية .
- 3- للتنافسية دور فعال لتطوير الاداء المصرفي وتدعيم المراكز المالية للمصارف التجارية وزيادة حدة المنافسة بين المصارف التجارية عينة البحث من خلال التحليل المالي عن طريق المؤشرات المالية ( مؤشر الربحية ، مؤشر نمو الموجودات ، مؤشر الامان ، مؤشر السيولة ) التي طبقت في هذا البحث .
- 4- على الرغم من أن المصارف التجارية في العراق لها العديد من النشاطات بالعمل المصرفي إلا أنها لازالت محدودة وضعيفة الفاعلية في الاقتصاد ، على الرغم من كثرة عدد المصارف التجارية في العراق إلا انه لايزال الاعتماد الكلي على نشاط المصارف الحكومية .
- 5- لا تزال المصارف التجارية في العراق بعيدة عن أهداف السياسات الاقتصادية فهي بعيدة كل البعد عما يتطلبه الاقتصاد فهي تقوم بخدمة ما تتطلبها أهدافها الخاصة .إن المصارف التجارية العراقية تعاني العمليات المصرفية فيها من إجراءاتها الطويلة والروتينية واستغراقها وقتاً طويلاً لأدائها إلى جانب تعدد المستويات الإدارية التي تمر بها العملية لغرض إنجازها ، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى زيادة تكاليف الخدمة المصرفية ومصرفاتها الثانوية بالتالي سيؤدي إلى انخفاض الأرباح .
- 6- اثبت الجانب التطبيقي للبحث ان كافة المصارف عينة البحث تحتفظ بنسب مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة بالمقارنة مع النسب المعيارية التي وضعها المصرف المركزي العراقي نسبة 12% دنيا وعلى المصارف التجارية ان الاتصل دونها لتوفير الحماية لمساهمي ومودعي المصرف على حد سواء من غير الالتفات الى وضع حدود عليا لتلك النسب المعيارية ، مما يدل على وجود اموال غير مستثمرة .
- 7- اثبت الجانب التطبيقي للبحث ان مصرف الخليج قد احتل المرتبة الاولى في مؤشر الربحية ، اما بالنسبة لمؤشر نمو الموجودات فقد احتل المرتبة الاولى مصرف الاهلي العراقي ، وأيضاً احتل المصرف الاهلي العراقي المرتبة الاولى لمؤشري الامان والسيولة .
- 8- هناك علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية ، وحسب هذه النتيجة سوف نقبل الفرضية البديلة التي تتلخص "ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين القدرة التنافسية والعوائد المصرفية .
- 9- هناك علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين عوائد الاسهم ومؤشرات القدرة التنافسية اذ، توجد علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين العوائد المصرفية ومؤشر الربحية، وكذلك توجد علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين العوائد المصرفية ومؤشر النمو ،ايضاً توجد علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين العوائد المصرفية ومؤشر الامان ، وكذلك توجد علاقة ارتباط طردية وذات دلالة احصائية بين العوائد المصرفية ومؤشر السيولة .

10- هناك علاقة اثر معنوية بين عوائد الاسهم ومؤشرات القدرة التنافسية اذ ، توجد علاقة اثر معنوية بين عوائد الاسهم ومؤشر الربحية، وكذلك توجد علاقة اثر معنوية بين عوائد الاسهم ومؤشر النمو، ايضاً توجد علاقة اثر معنوية بين عوائد الاسهم ومؤشر الامان، وكذلك توجد علاقة اثر معنوية العوائد الاسهم ومؤشر السيولة.

11- أما فيما يخص مؤشر السيولة فقد أتضح أن المصارف التجارية جيدة جداً وتتوافق نوعاً ما مع النسب المقررة من قبل المصرف المركزي العراقي . بالتالي فإن المصارف التجارية تعاني من مشكلة دعم الثقة بها والسمعة الطيبة فهي تحاول تقوية وتمتين هيكلها المالي وجانب أو نسب الأمان ، لكن ما أنها كانت مبالغة في تدعيم هذا المؤشر والسبب يعود لتخوفها الاستثمار بالأموال وعدم تيقنها وتوقعاتها بسياسات وخطط وأهداف الاقتصاد العراقي ، بالتالي كل ذلك لن يخدم مصالح الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية .

**التوصيات :**

من خلال ما ذكر أعلاه من استنتاجات ينبغي على الباحث وضع بعض التوصيات أو المقترحات والتي قد تسهم في وضع الحلول لخروج المصارف التجارية العراقية من أزمتها التي تحدد بالقدرة التنافسية والعوائد ومعاناتها والعراقيل التي تحيط بها :

- 1- ضرورة تطوير المصارف عينة البحث لقدرتها التنافسية لمواكبة التطورات العالمية والوصول للأسواق المصرفية العالمية او قريبة منها .
- 2- ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة لغرض استقطاب اكبر عدد من العملاء والفائدة منها تعظيم الربحية .
- 3- ازالة الحواجز والقيود لتشجيع دخول منافسين جدد للسوق المصرفية والذي ينعكس ايجابا على تطوير القطاع المصرفي العراقي وتحفيز المصارف لتطوير كفاءتها ونتاجياتها .
- 4- على إدارة المصارف التجارية عينة البحث أن تقوم بجهد أكبر من خلال وضع خطط إستراتيجية تكون موضوعية وتلامس الواقع الاقتصادي للمصرف والاقتصاد العراقي ، فضلاً عن تطوير هيكلها المصرفي من خلال إستشارة المختصين والخبراء بالسياسات المصرفية والتطوير المصرفي سواء في داخل أو خارج العراق . لأن هذه المصارف هي من تقع على عاتقها مسؤولية تطوير نشاطها وإصلاح الخلل في هيكلها المصرفي ولا تنتظر من أحد أن يقوم بوضع الخطط لتطوير هذه المصارف والنهوض بها .
- 5- على إدارة المصارف التجارية التدريب وتنمية مهارات الموظفين في هذه المصارف لأن العمل المصرفي الحديث يحتاج إلى خبرة ومعرفة متخصصة ، وهو ما يفقده الكثير من الموظفين في هذه المصارف وعلى وجه التحديد مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة والصيرفة الإلكترونية لأننا نعيش في حالة من التطور السريع والتكنولوجيا المتنافسة بالتالي ستوفر للمصرف انخفاضاً في المصروفات مثال ذلك نظام المقاصة الإلكترونية .
- 6- أما فيما يخص مؤشر الربحية فعلى المصارف التجارية عينة البحث أن تبذل جهوداً أكثر وأفضل لتعظيم ربحيتها من خلال تعظيم إيراداتها وتقليل وتحميل نفقاتها إلى أقصى ما يمكن ؛ من خلال التخلص من الفروع غير الناجحة وغير المربحة وليست ذات كفاءة ، فضلاً عن اعتماد المنافسة واحتكار تقديم الخدمة المصرفية الأفضل .
- 7- أما فيما يخص مؤشر نمو الموجودات ، فعلى المصارف الخاصة بذل جهود أكبر وذلك من خلال وضع خطط توسعية أكثر نجاحاً وذلك من خلال الاستعانة بالدعايات الإعلانية أو من خلال توزيع بطاقات تعريفية عن المصرف وعن خدماته التي يقدمها . فضلاً عن مساهمة المصرف في الندوات والاتحادات المصرفية ، فضلاً عن إمكانية فتح فروع أو مكاتب داخل أو بالقرب من مقر الجامعات والوزارات ... الخ ، لأن كل ذلك سيسهم وبكل تأكيد في دعم ثقة وسمعة المصرف. لكن ينبغي للمصرف أن يسهم أيضاً في توفير التسهيلات الائتمانية لكل شرائح المجتمع فضلاً عن القطاعات الحكومية ، وضرورة توفير الدعم للأخير لأن هذا يعد قطاعاً مهماً وداعماً لسمعة المصرف كما أنه يمثل جهة أكثر أمناً وأهمية في دعم الاقتصاد .

8- أما فيما يخص مؤشر الأمان فقد أتضح بأن المصارف الخاصة كانت مغالية ومبالغية نوعاً ما في تدعيم هذا المؤشر ، لذا فعلى المصارف الخاصة الاهتمام بهذا المؤشر لكن بحدود المعقول وتوفير الأموال المعطلة الاستثمار في جوانب أكثر ربحية . وذلك من خلال أتباع النسب القانونية الموضوعية من قبل الجهات الحكومية الرقابية .

9- أما فيما يخص مؤشر السيولة على المصارف التجارية عينة البحث استخدام أموالها التي تجاوزت النسب المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ولذلك ضرورة التنوع بالخدمات المصرفية واستثمار اموالها ، بالتالي كل ذلك يخدم مصالح الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية .

المزاج

و

المطبخ

## المصادر والمراجع

أولاً: المراجع

القران الكريم

ثانياً: المصادر العربية

أ : الكتب

- 1- إدريس، وائل محمد صبحي و الغالبي، طاهر محسن منصور، "الإدارة الاستراتيجية ، المفاهيم - العمليات "، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
- 2- التميمي ، ارشد فؤاد ، سلام ، اسامة عزمي ، (2004) " الاستثمار بالأوراق المالية ( تحليل وإدارة ) "، دار الميسرة للنشر ، عمان \_ الاردن .
- 3- التميمي وارشد ، واخرون ، (2005) " الاستثمار في الاوراق المالية " ، دار المسير و عمان.
- 4- التونسي أحمد، " الاندماج المصرفي " ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 5- تيم، فايز ، (2009) " الادارة المالية " ، الطبعة الاولى ، اثناء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
- 6- جبر، علاء الدين احمد ، (2007) " بورصة الاوراق المالية " ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة - مصر .
- 7- حجازي، وجدي حامد، ، " تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية " ، دار التعليم الجامعي 2011.
- 8- الحسنوي ، سالم صلال ، (2014) " اساسيات الادارة المالية " ، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، الطبعة الاولى .
- 9- الحسني ، فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، (2000) " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى .
- 10- الحسني، فلاح حسن و الدوري عبد الرحمن، مؤيد ، " إدارة المصارف- مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 .
- 11- حماده، طارق عبد العال " تقييم أداء المصارف التجارية - تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، مصر، 1999: 69-70.
- 12- حنفي ، عبد الغفار ، قرياقص، رسمية ، (2000) " اساسيات الاستثمار والتمويل " مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية .
- 13- حنفي ، عبد الغفار وأبو قحف عبد السلام ، "إدارة المصارف وتطبيقاتها" ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2000: 220.

- 14- حنفي، عبد الغفار ، ( 2006 ) " الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات " ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، مصرف ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى .
- 15- حنفي، عبد الغفار وقرياقص ، رسمية ، " أسواق المال" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر، 2000
- 16- خليل ،نبيل موسى. " الميزة التنافسية في مجال الأعمال " ، مركز الإسكندرية للكتاب: مصر.
- 17- رشيد ،عبد المعطي رضا و جودة ، محفوظ أحمد، " إدارة الانتمان " ، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن، 1993.
- 18- رشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد ، "إدارة الانتمان" ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999 .
- 19- الزبيدي ، حمزة محمود ، ( 2000 ) " التحليل المالي وتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
- 20- الزعبي ،حسن علي، " نظم المعلومات الاستراتيجية مدخل استراتيجي " ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان: الأردن، 2005 .
- 21- الزيداني ، جميل، " أساسيات في الجهة از المالي ,المنظور العملي " ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999 .
- 22- سليم، أحمد، " الإدارة الاستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة " ، ط1 ، 2010 ، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية مصر .
- 23- شمعون و شمعون، (1998) " البورصة بورصة الجزائر " ، اطلس للنشر والتوزيع ، الجزائر.
- 24- الشنطي ، ايمن ، وشقر، عامر ، " مقدمة في الادارة والتحليل المالي " ، دار البداية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى .
- 25- الشواورة ، فيصل محمود ، (2008) " الاستثمار في بورصة الاوراق المالية – الاسس النظرية والعلمية " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .
- 26- صاحب ، رضا أبو حمد، " إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 27- صالح خالص ، "تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية – الواقع والتحديات 2004: 390-395.
- 28- عبد الحميد، عبد المطالب، " العولمة واقتصاديات المصارف " ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003 : 41-42.
- 29- عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى، " الإدارة الاستراتيجية : البدائل الاستراتيجية-التنفيذ والرقابة-إدارة التغيير الاستراتيجي" الشركة العربية للنشر القاهرة. 1999: 1-658.

- 30- العصار ، رشاد والحلبي، رياض ، (2000) " النقود والبنوك " ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 31- عقل ، مفلح " مقدمة في الإدارة المالية " معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن 1998.
- 32- الغالبي، طاهر محسن منصور ، ادريس ، وائل محمد صبحي، " الإدارة الاستراتيجية :منظور منهجي متكامل "، الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان: الأردن، 2009.
- 33- قريشي محمد جموعي " تقييم أداء المنظمات المصرفية :دراسة حالة لمجموعة من المصارف التجارية من خلال الفترة 1994-2000 ،جامعة ورقلة، 3 ، 2005.
- 34- الليثي، محمد علي أبو السعود، ومحمد فوزي . " مقدمة في الاقتصاد الجزئي " الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000 : 283-289.
- 35- المرسي ، جمال الدين ، اللوح ، احمد عبد الله ، (2007) ، " الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار " ، الدار الجامعية ، مصر ، الاسكندرية .
- 36- المشهداني ، خالد عطية فرحان والعبدي ، رائد عبد الخالق عبد الله ، (2013) " الى الاسواق المالية " ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
- 37- مصطفى ،محمد عبده ، "تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة" ، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية مصر 1998:20-22.
- 38- مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية " . ط4، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2016.
- 39- المغربي، عبد الفتاح، "نظم المعلومات الإدارية. الأسس والمبادئ"، المكتبة العصرية ، الإسكندرية، (2002).
- 40- هندي ، منير ابراهيم ، (2010) " الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة السادسة .
- 41- هندي، منير إبراهيم، "إدارة المصارف التجارية -مدخل اتخاذ القرارات " ، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2000 .
- 42- يوسف أحمد، عبد الوهاب. "التمويل وإدارة المنظمات المالية" ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .

## ب : الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- بن ساحة، علي و بن بوزيان ، محمد و مصطفى، عبد اللطيف ، " تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنك -دراسة حالة المصارف المصرفية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية»، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد الخامس، السنة الخامسة 2014 .
- 2- بوبكر مصطفى، "حالة تقييم تنافسية الجهة از المصرفي الجزائري في الفترة 1995-2006" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2010.
- 3- التميمي، إيداد و الخشالي ، شاكر ، جارالله ، " السلوك الإبداعي وأثره على الميزة التنافسية :دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية في الأردن " ،مجلة البصائر المجلد8، العدد2، أيلول 2004.
- 4- الحيايالي ، احمد مؤيد عطية، " الأثر التتابعي لخصائص ونجاح نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف الحكومية والأهلية في محافظة نينوى" ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، البحث غير منشور،2006.
- 5- الغانمي ، حسام علي حسين فياض ، (2015 ) ، " اثر احتجاز الارباح على عوائد الاسهم العادية " ( دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم ادارة العمال .
- 6- القرشي، عبد الله علي احمد ، (2002) ، " تقييم الاستثمار بالأسهم العادية باستخدام اسلوب صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي " ، ( دراسات تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 7- القيسي ، دنيا طارق ، (2004) ، " تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة في تشكيل المحفظة الاستثمارية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد \_ الجامعة المستنصرية .

## ج : البحوث والدوريات :

- 1- الراوي، عادل صالح، مزعل ، محمد حميد، " أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية- دراسة تطبيقية" ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012.
- 2- الشربيني ،عبد العزيز ،" الحاجة لتوجهات جديدة لبرامج التنمية الإدارية العربية" مجلة أخبار الإدارة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد(27) حزيران ، 1984 .
- 3- شكارا ، موفق عباس ، (2012) " تقويم اداء المصارف بموجب معايير " العراق ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، المجلد السابع ، العدد 18 ، بغداد .
- 4- شيخ فؤاد نجيب و بدر، فادي محمد،" العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية"، مجلة الإدارة العامة، لمجلة رقم 44 ، العدد 3 السعودية، سبتمبر، 2004.

- 5- صباح ، بهية ، "العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، دراسة تحليلية ، الجامعة الاسلامية - غزة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008.
- 6- العاني ، علي فائق جميل، " دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية "، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، البحث غير منشور، 2004.
- 7- عبد الزهرة ، كرار سليم وعوجة ، حسنين كاظم ، وطلب ، حسنين راغب ، " قياس القيمة العادلة للاسهام العادية باستخدام نموذج مضاعف الربحية " ، ( 2013 ) ( دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .
- 8- عبيدات ، سماح "دور الخدمات الالكترونية المالية في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف التجارية الأردنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البقاء التطبيقية ، السلط ، الأردن ، 2014.
- 9- العتوم، محمد فوزي، " رسالة المنظمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على قطاع صناعة الأدوية الأردنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن ، 2009.
- 10- عزي، لخضر، " التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي الجزائري" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 ، العدد الثاني، 2005: 183-201.
- 11- عسكر ، سامي شاهر، " أثر تدريب الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة لآراء عينة من المتدربين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية / نينوى "، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، البحث غير منشورة، 2007.
- 12- عقل ، مفلح " مقدمة في الإدارة المالية " معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن ، 1998.
- 13- كبابي ، كلثوم ، " التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي : دراسة حالة الجزائر و المغرب وتونس "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008.
- 14- لعنوم، محمد، " رسالة المنظمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على قطاع صناعة الأدوية الأردني" ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009 ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .
- 15- محبوبة ، بان عبد الرسول محمد، " متطلبات تطبيق نظام الإيصاء الواسع لتحقيق الميزة التنافسية :دراسة حالة في مصنع نسيج الديوانية" ، رسالة ماجستير ، الكلية التقنية الادارية ، البحث غير منشور. 2007 .
- 16- المحجان ، فهد محمد سعد، "تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين الميزج التمويلي في الشركات الصناعية في سوق الكويت للأوراق المالية "، البحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط ، 2012.
- 17- مسعداوي، يوسف، " إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة "، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ( 5 ) عدد ( 35 )، (2007).
- 18- مصطفى ، عبد اللطيف ، ومراد ، عبد القادر، " أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المنظمة الاقتصادية"، مجلة أداء المنظمات الجزائرية، 2013: 27-44 .
- 19- المطيري ، مشعل جهة، " تحليل وتقييم الأداء المالي لمنظمة البترول الكويتية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن. 2012.

## د : الوثائق والتقارير الرسمية

- 1- قانون المصرف المركزي العراقي ( 56 ) لسنة 2004 .
- 2- التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 3- التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 4- التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 5- التقارير السنوية لمصرف بابل للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 6- التقارير السنوية لمصرف الاهلي العراقي للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 7- التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري للمدة ( 2004 – 2019 ) .
- 8- سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة المدرجة للمدة ( 2004 – 2019 ) .

**Third: foreign sources****First: books**

1. Alalie,H.M,Harada.Y&Noor.I.M,"Sustainable Competitive Advantage for Banking Industry in Iraq: A Suggested Models", Journal of Business and Management (IOSR-JBM), ISSN: 2319-7668. Volume 21, Issue 2. Ser. VI ( 2019): 10-18. Bancaire, Economica, Paris,
2. Beck, Thorsten, Demirguc -Kunt, Asli & Levine, Ross,2006, Bank Concentration, Competition, and Crises: Firsts Results, Journal of Banking & Finance, № 30: 1589.
3. Bivens.A & Vanzante, How information technology Has Affected the Auditors Work Environment and the Auditing Process.2001.
4. Cangiano, Marco. Curristine, Teresa. Lazare, Michel, Public Financial Management and Its Emerging Architecture, International Monetary Fund,1-34.2013.
5. David, Fred R., 2011, Strategic management concepts and cases. (13Th Ed). New Jersey: Pearson Education.
6. De boislaudelle, Henri mahé,1998." dictionnaire de gestion, ed:économica, Paris: P71.
7. Duarte Neves.M.E, Gouveia Castelo .M.D& Proença .Neves.C.A." European Bank's Performance and Efficiency , Risk Financial Management. 2020, 13, 67; doi:10.3390/jrfm13040067:1-17.

8. Hill, C, W. & Jones, G. R., (1989) "Strategic Management an Integrated Approach", 4th ed., New York:113.
9. Hitt.MichaelA.,Duane.Irlan,RobertE.Hoskisson,2011,Strategic Management :Competitiveness and Globalization (Concepts),9th edition ,south-Western Cengage Learning ,Canada.
  - a. <http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=r>
  - b. <https://www.imf.org/external/np/exr/bforums/2013/pfm/pdf/excerpt.pdf>
10. Jacob A.Bikker & Katharina Haaf;2002 , Measures of competition and concentration in the banking industry :a review of literature , economic & financial modelling, P.3
11. Jason Allen, Walter Engert,2007, Efficiency Et Concurrence Dans Le Secteur Bancaire Canadian, Revue De La Banque Du Canada, Eté: 43. [www.banqueducanada.ca/fr/revue/ete07/allen-engert\\_f.pdf](http://www.banqueducanada.ca/fr/revue/ete07/allen-engert_f.pdf).
12. Matthew, N., and Esther, L., 2012. A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana. International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 21: 82-87.
13. McKieran, Peter, 1997, Strategy Past, Strategy Futures, Long rang Planning ,Vol. 30, No. 5: 793.
14. Mintaberg.Henry, James Brain Quinn, Sumantra Ghoshal,1999,The Strategy Process, Revised European Edition, Pearson Education, England.
15. National credit unions administration. (2003). NCUA letter to credit unions. 1775 Duke Street, Alexandria, NCUA, USA. VA, LETTER NO.: 00-CU-08. 2003-03.
16. Pitts, R. & Lei, D, 1996, Strategic Management: Bluffing and Sustaining Competitive Advantage, 7th ed., West Pub USA:1-409.
17. Porter, M.E., 2008, The Five Competitive Forces that Shape Strategy. Harvard Business Review.
18. Porter, Michael E., & Kramer, Mark R., 2006, Strategy and Society: The Link between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility, Harvard business Review, December: 78-92.
19. Rose, P., and Hudgins, S.,2010, Bank Management and Financial Services, 8th edition, McGraw Hill/Irwin.
20. Rose,Peter ,Money and Capital Market,8th edition, McGraw Hill.2003
21. Rothaermel, Frank T ,2008, Competitive advantage in technology intensive industries, advances in the study of entrepreneurship, innovation and economic growth. Advances in the Study of Indentureship , Innovation and Economic Growth, 18, 201- 225, by Elsevier LTD.

22. Scialom, Laurence, 1999, économie bancaire ,paris: édition la découverte: p 25.
23. WEF, World Economic Forum, 2010, The Global Competitiveness Report 2009–2010 , the World Economic Forum within the framework of the Global Competitiveness
24. Wheelen ,Thomas L & Hunger, J. David, 2012, Strategic Management and Business Policy, 13th edition, Prentice Hall ,New Jersey.

### ***Second: Journals and Periodicals***

1. Allen, Franklin, **Competition and Financial Stability**, Journal of Money Credit and Banking 36(3):453-80.2004.  
<https://www.researchgate.net>.
2. Aramburu, Garbin Zabaleta, **Basilea I Basilea II Y Basilea III: Mayores impactos e implicaciones Basel I, Basel II and Basel III: Main impacts and implications**, Revista universitaria Europea ISSN: 1139-5796.2014.
3. Aspal, P., and Malhotra, N., 2013, **Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks**. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 3: 71–88.
4. Atikogllari, M, 2009, **An analysis of the northern Cyprus banking sector in the post – 2001 period through the camels approach**. International Research Journal of Finance and Economics,(32): 212-230.
5. -Bain, J. S., 1951, **Relation of profit rate to industry concentration**, Quarterly Journal of Economics 65: 293–324.  
<http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=r>
6. **Bancaire, Economica**, Paris,
7. Barely, A. Ricard and Myers, C. Stewart, (1996) , **"Principles of Corporate Finance"** ,4<sup>th</sup> MC Graw – Hill book company.
8. Beck, Thorsten, Demirguc -Kunt, Asli & Levine, Ross, 2006, **Bank Concentration, Competition, and Crises: Firsts Results**, Journal of Banking & Finance, № 30: 1589.
9. Brigham . Eugene. Michael (2011). Ehrhardt. **"Financial management: theory & practice"**, Cengage Learning.
10. Corso, Renato Marques & Kassai, José Roberto & Lima, Gerlando Augusto Franco Sampaio (2012) **"Dividend Yield and Interest on Own Capital versus Stock Return"** Journal of Education and Research in Accounting, v. 6 , n . 2. Brasília.

11. Coyne Kevin P.; Stephen J.D.Hall and Patricia Gorman Cliaford, 1997, **Is Your Core Competence A Mirage?**, The McKinsey Quarterly, Issue 1:40-54.
12. Dalniela, L and Brian, W. (2010) .**Opportunity Costs and Non Scale Free Capabilities: Profit Maximization Corporate Scope and Profit Mangers**. Strategic Management Journal, 31 (7).
13. Dang, Uyen, 2011, **The CAMEL Rating System in Banking Supervision: A Case Study**. Arcada University of Applied Sciences, International Business Degree..
14. Demsetz, H., 1973 ,**Information and efficiency: Another viewpoint**", Journal of Law and Economics 10, 1–22, 1973
15. fabozzi , Frank J. & Peterson , Pamela P.. ( 2003 ) " **Financial Management & Analysis** " , 2nd Edition , John Wiley & Sons , Inc.
16. Faerber , Esme . (2000) "**All about Stocks**", 2th.ed.USA, Mc Grew-Hill.
17. Ferrarini, Guido, 2017, **Understanding the Role of Corporate Governance in Financial Institutions: A Research Agenda**, (ECGI) The European Corporate Governance Institute Working Paper Series in Law, ECGI working papers, [www.ecgi.org/wp](http://www.ecgi.org/wp)
18. Gitman, Lawrence .j. , Joehnk, Michael. D., & Billingsley, Randall, S., (2014) "**Personal Financial Planning**" 13th, South Western, USA.
19. Gulzeb, H., 2011, **Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan**. Unpublished Master Thesis, Umea School of Business, Umea University.
20. Hempel, George H. & Simonson, Donald G.,( 1999) "**Bank Management**": Text and cases ", 5th Edition, Wiley and Sons.
21. Hirschey, Mar & Nofsinger. John,(2010) "**Institutions Analisis and Behavior**", second Edition, McGrew – Hill, Inc. New Uork.
22. <https://www.researchgate.net/publication/328480007>
23. Hull . John C., (2010), "**Risk Management and Financial Institutions**," second, edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey.
24. IFC, Doing Business, Algeria, 2010, **The International Bank For Reconstruction And Development**, The World Bank : 24-27.
25. Ilhomovich, S.E., 2009, **Factors affecting the performance of foreign banks in Malaysia**. A thesis submitted to the fulfillment of the requirements for the degree Master of Science (Banking). College of Business, Finance and Banking.
26. International Telecom Union, 2016, **Digital financial services: Regulating for Financial Inclusion An ICT Perspective**, Telecommunication Development Sector.

27. Ivashina, Scharfstein, victoria, David, **Bank lending during the financial crisis of 2008**, Journal of financial Economics.2010.
28. Jickling , Bradford D . & Miller, Thomas W. & Dolvin,Steven D. ,(2012) "**Fundaamentals Of Investments Valuation & Management** ",6<sup>th</sup> Edition,McGraw- Hill, Inc.,New York,.
29. Khattar, Dinesh (2008) "**Guide to Objective Arithmetic**", 2nd edition, Dorling Kindersley, Pvt. Ltd , India .
30. Kimmel P.D. , and others , ( 2000 )" **Financial Accounting** " , 2nd ed. , John wiley & Sons , Inc.
31. Madura, Jeff. (2008), "**International Financial Management**", ninth Edition, Thomson, South-Western.
32. Matthew, N., and Esther, L., 2012. **A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana. International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3 No. 21: 82-87.
33. Mikdashi, Zuhayr,1998, *les banques a l'ère de la mundialization*, Paris : Economici:210-337.
34. Misra, Sushendra and Aspal, Parvesh, 2013 . **A Camel Model Analysis of State Bank Group**. World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 4. July.
35. Moyer, R. Charles , (2001) Mcguigan ,James R. Kretlow , Wiliam J. "**Contemporary Financial Management**",8th Edition, South- western ,Mason ,USA.
36. Network[http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GlobalCompetitivenessReport\\_2009-10.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2009-10.pdf)
37. Northcott.C.A," **Competition in Banking: A Review of the Literature**", Bank of Canada Working Paper 2004-24:1-44.
38. Olivier , PASRTE Et Autres,2005," *La Nouvelle Economie* "
39. Ongore, V., & Kusa, G., 2013, *Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya*, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1.
40. -performance of commercial banks: A case study of Nepal, African Journal of Business Management, 6. (25): 7601-7611.
41. Pilbeam, Keith, "**Finance & Financial Markets**," third edition, Palgrave -Macmillan, New York, 2010.
42. Porter, M. E.,1985, *Competitive Advantage*, free Press, New York.
43. Porter, Michaeli,1998, "*Changing Paitdrns of International Completion*", California Management Review, Vol. 26, No.2.
44. Quiry, Pascal, Dallochio, Maurizio, Fur, Yann Le & Salvi, Antonio, (2005): "**Corporate Finance Theory and Practice**", John Wiley & Sons Ltd, England.

45. Rao, K. S. Ramesh, "**Financial Management**", 2nd Edition, MacMillan Publishers. U. K , 2004.
46. Rose, peter,1996, *Commercial Bank Management*, 3th ed., the McGraw hill Companies, USA.
47. Sheeba, Kapil (2011) "**Financial Management**", Dorling Kindersley Pvt Ltd India.
48. Smart, Scott B. & Megginson, William L. , (2009). "**Introduction to Financial Management**", second Edition, South Western Cengage Learning.
49. Sohrab Uddin.S.M&Suzuki.Y" **The impact of competition on bank performance in Bangladesh: an empirical study**, Financial Services Management, Vol. 7, No. 1, 2014, in International JournalofFinancialServicesManagement<https://www.researchgate.net/publication/264815079> .
50. Tan Yong Aaron ,"**Bank profitability and Bank competition: Review of Literature and Directions of Future Research**, "SSRN Electronic Journal · January 2018:1-33.
51. Titman, Sheridan ,Keoan, J .Arther & MertinDJohn," **Financial Management :principles and Applications**" ,11th edition ,pearso .2011.

الملاحق

## الملاحق

سعر السهم أول المدة	سعر السهم آخر المدة	ملحق رقم (1) مصرف الخليج / المبلغ (مليون) دينار عراقي	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة
7.00	1.550		4,471,947	9,051,626	15,136,854	4,629,754	362,912	2004
1.550	1.170		19,617,929	18,793,200	45,733,665	12,118,919	1,303,348	2005
1.170	0.910		31,269,795	54,007,593	81,847,073	24,157,588	2,441,168	2006
0.910	0.610		50,424,794	9,051,626	141,855,589	28,431,661	362,912	2007
0.610	1.75		69,356,530	165,752,111	239,984,991	41,050,279	15,111,873	2008
1.75	1.23		57,993,335	187,469,559	258,650,056	59,021,000	7,977,359	2009
1.23	1.08		57,931,000	190,010,000	272,032,000	63,502,000	6,161,761	2010
1.08	0.900		96,677,000	216,937,000	354,046,000	118,184,000	12,470,337	2011
0.900	1.090		160,054,000	260,870,000	424,766,000	149,088,000	36,343,000	2012
1.090	1.150		368,770,000	417,143,000	871,479,000	303,984,000	56,026,000	2013
1.150	0.900		365,144,128	455,212,133	816,478,697	345,974,012	36,146,585	2014
0.900	0.510		244,756,595	409,220,684	810,971,493	321,625,505	9,859,903	2015
0.510	0.450		307,543,246	427,200,844	802,022,034	317,733,784	5,870,759	2016
0.450	0.390		225,842,525	265,803,562	603,312,989	320,887,340	4,230,107	2017
0.390	0.190		218,395,109	232,934,923	578,336,518	314,472,925	519,789	2018
0.190	0.140		226,889,108	201,579,972	549,145,530	306,709,058	-3,931,357	2019

## الملاحق

سعر السهم أول المدة	سعر السهم آخر المدة	ملحق رقم (2) مصرف بغداد / المبلغ (مليون دينار عراقي)	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة
10.000	16.300		16,259	49,006	61,877	8,634	2,863	2004
16.300	6.800		163,194	197,121	318,090	55,621	2,371	2005
6.800	2.100		187,524	242,317	331,209	59,489	9,694	2006
2.100	2.270		160,943	255,474	363,724	76,107	22,496	2007
2.270	2.400		204,708	404,177	542,911	93,341	21,984	2008
2.400	1.950		477,684	661,618	802,194	109,169	18,167	2009
1.950	1.830		571,822	804,688	961,062	118,787	16,211	2010
1.830	3.480		457,387	699,368	875,267	139,619	24,972	2011
3.480	1.800		812,391	1,046,719	1,300,654	207,252	23,844	2012
1.800	2.060		1,213,625	1,393,584	1,764,904	291,262	32,066	2013
2.060	1.550		992,408	1,491,373	1,827,505	292,419	27,780	2014
1.550	1.170		795,650	878,051	1,479,536	262,488	6,441	2015
1.170	0.910		541,806	790,000	1,200,424	282,821	20,245	2016
0.910	0.610		756,843	714,047	1,090,152	266,942	6,122	2017
0.610	0.290		788,700	782,173	1,113,538	266,742	4,152	2018
0.290	0.300		890,543	803,012	1,132,000	273,641	7,300	2019

## الملاحق

سعر السهم أول المدة	سعر السهم آخر المدة	ملحق رقم (3) المصرف الأهلي / المبلغ (مليون/ دينار عراقي)	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة
14.000	16.000		7,243	73,049	12,498	166,874	363,552	2004
16.000	3.800		42,363	28,343	64,006	168,350	180,859	2005
3.800	1.100		28,383	13,562	43,925	1,197	-742,895	2006
1.100	2.400		39,275	21,816	511,924	279	1,852	2007
2.400	1.950		42,299	37,519	70,563	31,080	3,510	2008
1.950	0.900		52,477	40,308	94,052	51,766	696	2009
0.900	0.850		50,688	51,706	107,558	52,913	1,351	2010
0.850	0.810		109,984	75,720	184,664	105,416	2,904	2011
0.810	0.840		257,542	154,837	337,230	154,663	13,644	2012
0.840	0.820		383,101	360,328	542,453	168,541	13,875	2013
0.820	0.900		409,591	388,268	615,935	263,386	7,050	2014
0.900	0.550		311,459	172,081	535,764	264,352	2,207	2015
0.550	0.410		367,831	148,099	578,847	287,838	23,501	2016
0.410	0.470		399,601	184,728	603,980	285,719	2,911	2017
0.470	0.340		378,455	190,732	525,757	257,849	-7,912	2018
0.340	0.600		381,962	250,557	632,803	256,641	9,164	2019

التقارير السنوية للمصارف عينة البحث لسوق العراق للأوراق المالية - دليل الشركات للمدة ( 2004 – 2019 ).

## الملاحق

سعر السهم أول المدة	سعر السهم آخر المدة	ملحق رقم (4) مصرف الشرف الأوسط / المبلغ (مليون/ دينار عراقي)	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة
7.500	1.100		73,489	134,037	175,541	13,433	4,981	2004
1.100	2.400		104,497	250,750	319,496	319,496	11,097	2005
2.400	1.950		138,600	200,040	299,385	299,385	5,682	2006
1.950	2.200		174,254	333,057	406,872	406,872	16,196	2007
2.200	2.150		217,433	431,100	569,667	569,667	14,027	2008
2.150	2.020		355,744	452,515	557,540	75,547	12,230	2009
2.020	1.400		343,909	463,327	580,125	84,098	10,075	2010
1.400	1.860		369,713	505,118	668,017	137,899	21,625	2011
1.860	1.460		463,908	615,784	818,969	187,706	23,068	2012
1.460	1.600		422,060	551,856	774,180	202,779	20,875	2013
1.600	0.600		349,766	358,117	683,076	307,074	3,605	2014
0.600	0.510		325,310	316,027	630,945	262,424	5,420	2015
0.510	0.430		329,238	251,838	633,833	272,093	12,945	2016
0.430	0.350		427,808	332,579	748,131	270,898	-4,861	2017
0.350	0.130		447,994	439,582	831,847	267,467	-3,307	2018
0.130	0.100	326,833	279,215	658,231	267,290	79	2019	

التقارير السنوية للمصارف عينة البحث لسوق العراق للأوراق المالية - دليل الشركات للمدة ( 2004 – 2019 ).

## الملاحق

سعر السهم اول المدة	سعر السهم اخر المدة	ملحق رقم (5) مصرف بابل / المبلغ (مليون/ دينار عراقي)	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة	
10,000	135,000			20,429	15,065	38,885	38,885	1,882	2004
2,45	135,000			37,446	34,432	69,870	69,870	2,321	2005
1,000	2,45			33,498	35,947	74,829	74,829	3,574	2006
1,250	1,000			44,308	19,103	82,455	35,321	4,728	2007
1,150	1,250			87,271	92,003	122,436	39,636	6,538	2008
1,750	1,150			128,295	37,680	168,521	53,474	4,307	2009
0,870	1,750			140,391	39,752	201,242	56,834	5,000	2010
0,810	0,870			147,391	35,713	271,377	106,932	5,799	2011
0,810	0,810			215,023	41,739	303,653	111,969	5,877	2012
0,700	0,810			90,126	40,741	328,166	160,932	4,901	2013
0,390	0,700			59,459	26,345	312,027	190,144	5,744	2014
0,290	0,390			76,572	31,287	358,698	244,724	5,327	2015
0,330	0,290				57,253	344,486	265,216	9,068	2016
0,300	0,330			10,821	37,265	328,532	268,668	4,620	2017
0,190	0,300			12,821	69,247	375,666	272,444	4,485	2018
0,110	0,190		13,821	126,548	427,424	273,170	1,581	2019	

التقارير السنوية للمصارف عينة البحث لسوق العراق للأوراق المالية - دليل الشركات للمدة ( 2004 – 2019 ).

## الملاحق

نتائج اسعار الاسهم	سعر السهم اخر المدة	سعر السهم اول المدة	ملحق رقم (6) مصرف سومر / المبلغ (مليون/ دينار عراقي)	السيولة النقدية	أجمالي الودائع	أجمالي الموجودات	حق الملكية	العائد	السنة
-0.40	2.400	4.000		352,657	48,369	118,283	65,453	24,731	2004
0.42	3.400	2.400		54,442	76,359	270,696	17,995	11,169	2005
-0.57	1.450	3.400		67,488	134,650	380,774	226,295	12,655	2006
-0.24	1.100	1.450		175,198	167,679	472,199	270,330	16,156	2007
-0.18	0.900	1.100		643,170	224,770	775,317	497,517	10,182	2008
0.08	0.970	0.900		220,424	290,208	949,822	592,486	51,681	2009
-0.16	0.810	0.970		558,897	385,956	120,424	762,389	5,762	2010
0.01	0.820	0.810		63,536	51,778	16,807	10,597	2,963	2011
0.01	0.830	0.820		14,844	10,495	27,018	15,868	1,404	2012
0.20	1.000	0.830		18,539	10,525	31,103	19,680	1,566	2013
-0.08	0.920	1.000		24,691	13,569	42,061	26,050	2,318	2014
0.03	0.950	0.920		20,572	92,153	36,958	26,371	4,250	2015
-0.05	0.900	0.950		21,397	67,663	35,177	26,713	4,424	2016
0.01	0.910	0.900		26,183	89,771	39,017	26,751	4,713	2017
-0.01	0.900	0.910		29,925	80,745	40,953	26,842	1,074	2018
-0.43	0.510	0.900	23,751	62,691	36,038	26,946	1,186	2019	

التقارير السنوية للمصارف عينة البحث لسوق العراق للأوراق المالية - دليل الشركات للمدة ( 2004 - 2019 ).

**Abstract:**

The research aims mainly to analyze the competitiveness and its importance in the Iraqi commercial banking sector in raising the work efficiency of the financial sector and increasing its financial returns, which in turn contribute to increasing investment possibilities, which will reflect positively on the economic sector in general, and to diagnose the factors that contribute to increasing the competitiveness and efficiency of banks in achieving Returns for each of the owners, depositors and investors dealing with it, as this study was conducted on a sample of commercial banks in Iraq that were selected according to several bases, which are six private commercial banks (Gulf Commercial Bank, Bank of Baghdad, Middle East Bank, Al Ahli Bank of Iraq, Babel Bank, Sumer Bank commercial) and for the period (2004-2019) A number of statistical methods and tools were relied upon to reach results and test the hypotheses of the study. Among these statistical methods is the use of the arithmetic mean and the standard deviation for each of the measures of competitiveness indicators “the independent variable” and stock returns “the dependent variable” and the use of (SPSS V.26) to find out The effect of the independent variable on the dependent variable and determining the relationship between them - F-test and p-value and T-test to test the research hypotheses. To calculate the correlation coefficient R)) Calculate the coefficient of determination (R<sup>2</sup>). And identifying the activity of commercial banks in Iraq by accessing and approaching the strengths and weaknesses of their performance and identifying their competitiveness. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that commercial banks still suffer from weak capabilities and the effectiveness of influencing the Iraqi economy. He also showed that the commercial banks in Iraq are still far from the objectives of economic policies, as the results showed that the banks of the study sample have limited competitiveness through indicators (profitability, growth, safety and liquidity). And stand on the strengths and weaknesses to reach a sound banking sector and remove barriers and restrictions to encourage the entry of new competitors to the banking market, which is reflected positively on the development of the Iraqi banking sector and motivates banks to develop their efficiency and productivity.

Republic of Iraq.  
Ministry of Higher Education  
And Scientific Research.  
AL-Qadisiyah University  
Administration and Economics  
College.  
Department of Finance and  
Banking Sciences.  
Graduate Studies



**The role of competitiveness in achieving stock returns  
in a sample of Iraqi commercial banks for the period  
(2019-2004)**

A Thesis submitted to:

The Council of Administration and Economics College

AL- Qadisiyah University

As a Partial of Fulfillment of Requirements To Obtain Master Degree in  
Finance and Banking Sciences

By the student

**Ahmed Kamil Bennia**

Supervision By:

**ph . Dr.**

**Batoul Mutar Ibadi**